الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

تخصص : إقتصاد نقدي و بنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

تخصص:إقتصاد نقدي و بنكي

التحرير المالي و أثره على النمو الإقتصادي

-حالة الجزائر-

إعداد الطالبة:

بن يوسف سارة

الأستاذة المشرفة:

د. قصاص شريفة

لجنة المناقشة

إسم و لقب المناقش	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
بوالكور نور الدين	رئيسا	أستاذ محاضر-أ-	جامعة 20أوت1955سكيكدة
قصاص شريفة	مقررا	أستاذ محاضر -أ-	جامعة 20أوت1955سكيكدة
شريط إيمان	ممتحنا	أستاذ محاضر -ب-	جامعة 20أوت1955سكيكدة

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿... رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ...﴾

صدق الله العظيم

-سورة البقرة (الآية 286)-

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر، للفترة الممتدة من 1990 بإعتبارها نقطة إنطلاق التحرير المالي في الجزائر إلى غاية 2016،حيث تعتمد هذه الدراسة على مؤشر النمو الإقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الحقيقي، و مؤشر تحرير التجارة الخارجية، ومؤشر سعر الفائدة الحقيقي، بناءا على الأساليب القياسية الحديثة المستخدمة في القياس الإقتصادي والمتمثلة في إختبار الإستقرارية، و نظرية التكامل المشترك، و إختبار السببية لجرانجر.

وقد تم التوصل إلى الكشف عن عدم وجود دلائل لعلاقة توازنيه في المدى الطويل بين التحرير المالي و النمو الإقتصادي ،فضلا عن ذلك فإنها تكشف عن عدم وجود أي أثر للسببية في كلا الإتجاهات ،وهذه النتيجة تتوافق مع بعض الإتجاهات الإقتصادية وتختلف عن البعض.

الكلمات المفتاحية :النمو الإقتصادي ،التحرير المالي ،الكبح المالي، المنظومة المصرفية .

Summary

This study aims at measuring the financial editing effect on the economic development in Algeria during the period of 1990,which is considered as starting point concerning the financial editing till 2016.this study is based on both the economic grow the ,indicator expressed by the real local result ant the foreign trade, editing and the real inter rate indicator .This last is based on modern standard in the methods used measurement of economy in the form of stability test and joint integration theory and test causality of Granger.

A finding was reached proving that there was no evidence of balance in the long term between the financial editing the economic growth ;thanks to this, it is shown and revealed that there is no existence, no trace of causality in both directions.

This result corresponds to some economic treuds and is different from some others.

The opening: Economic growth , Financial liberalization ,Financial repression ,Banking system.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أول من يستحق الشكر والحمد هو مولاي و خالقي و معيني هو الذي رزقني العقل وأنار لي دربي الحمد و الشكر لك يارب .

وإلى من قال في حقهما سبحانه و تعالى : << وإخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي إرحمهما كما ربياني صغيرا >> .

إلى من أنارت بنور حبها المتدفق و حنانها الفياض درب حياتي التي لو جمعت كل ورود وكنوز العالم هدية لها لما وفيتها حقها رمز التضحية و العطاء أمي الغالية أطال الله في عمرها ، وإلى أبي رحمه الله قدوتي في الحياة أدعو من كل قلبي أن يكون من الخالدين في الجنة.

إلى جدي رابح الذي لطالما إنتظر هذا اليوم إلا أن الموت أدركه وأتمنى أن يكون من الخالدين في الجنة .

إلى أعز ما وهبني الله ، من تقاسمت معهم حلوة الحياة و مرها : إخوتي الأعزاء فؤاد و فارس و رابح حفظهم الله لي .

وأخص بالشكر نصفي الثاني و شريك حياتي زوجي الغالي بن يوسف موسى

و جدتي زينب و جدتي يمينه حفظهم الله.

إلى كل من أعمامي و عماتي و أخوالي و خالاتي.

وإلى زوج خالتي الحيرة رابح الذي دعمني في مساري الدراسي .

إلى صديقاتي بشرى و سمية.

وكل من جمعني بهم القدر في مشواري الدراسي .

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم صفحتي.

إليهم جميعا أهذي بذرة عملي و ثمرة جهدي .

سارة

كلمة شكر و عرفان

أحمد الله على جزيل نعمه ،و أشكره شكر المعترف بمننه

وأصلي و أسلم على صفوة أنبيائه ،وعلى آله وصحبه وأوليائه.

عرفانا مني بالجميل أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة على هذه الرسالة

الدكتورة: قصاص شريفة

كما أشكر السادة لجنة المناقشة الذين خصصوا قسطا من وقتهم لقراءة هذه الرسالة

دون أن أنسا في ذلك كل أساتذتي في مشواري الدراسي

وكل من ساعدني من قريب أو من بعيد بالقليل أو بالكثير

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خطوات التحرير المالي	11
02	تاريخ بدء عملية التحرير المالي في بعض الدول الصناعية و النامية.	14
03	الفرق بين النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية.	33
04	نتائج إختبار **ADF** على السلسلة **GDP**.	88
05	نتائج إختبار **ADF** على السلسلة **TRADE**.	88
06	نتائج إختبار **ADF** على السلسلة **IN**.	89
07	نتائج إختبار إستقرارية البواقي **Resid**.	90
08	درجة التأخير حسب معيار المعلومات.	91
09	نتائج إختبار السببية.	92

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة(1990-2016)	**83**
02	تطور تحرير التجارة الخارجية خلال الفترة (1990-2016)	**85**
03	تطور أسعار الفائدة الحقيقية خلال الفترة (1990-2016)	**86**

قائمة المختصرات

الرمز	المعنى
ADF	Augmented Dickey -Fuller
DF	Dickey-Fuller test
DS	Differency Stationary
GDP	Gross Domestic Product
TS	Trend Stationary
VAR	Vector Autoregressiv Model

قائمة الملاحق

الملحق	العنوان	الصفحة
01	تطور متغيرات الدراسة	111
02	إختبار ديكي –فولر الموسع (ADF)	113
03	إختبار إستقرارية البواقي	131
04	درجة تأخير النموذج	137
05	التقدير بإستخدام نموذج VAR	138
06	إختبار السببية	141

فهرس المحتويات

المكونات الصفحة

الملخص باللغة العربية.....I

الملخص باللغة الإنجليزية.....II

الإهداء.....III

التشكرات.....IV

قائمة الجداول.....V

قائمة الرسوم البيانية.....VI

قائمة المختصرات.....VII

قائمة الملاحق.....VIII

فهرس المحتويات.....IX

المقدمة.....أ-و

الفصلالأول:المقاربة النظرية للتحرير المالي

تمهيد 02

المبحث الأول:ماهية التحرير المالي 03

المطلب الأول:المفاهيمالأساسية 03

المطلب الثاني:أهداف و المتطلبات التحرير المالي 08

المطلب الثالث:مبادئ و إجراءات التحرير المالي 12
المبحث الثاني:الأسس النظرية للتحرير المالي 15
المطلب الأول :أسباب ظهور نظرية التحرير المالي و منهج R.mkinnon
و E.shaw.....15
المطلب الثاني: أعمال أخرى تدعم منهج R.mkinnonسنة 1973.....18
المطلب الثالث:الإنتقادات الموجهة لنظرية التحرير المالي 19
المبحث الثالث: التدرج و الرقابة كشرطين لعملية التحرير المالي 21
المطلب الأول: التدرج في عملية التحرير المالي 22
المطلب الثاني: الرقابة و الإشراف على النظام المالي 24
المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات التحرير المالي 25
خلاصة الفصل 27

الفصل الثاني:النموالإقتصادي وعلاقته بالتحرير المالي

تمهيد 29
المبحث الأول :ماهية النمو الإقتصادي.....30
المطلب الأول:المفاهيم الأساسية 30
المطلب الثاني :عناصر و مقاييس النمو الإقتصادي و خصائصه 33
المطلب الثالث: فوائده النمو الإقتصادي و تكاليفه 37
المبحث الثاني :نظريات النمو الإقتصادي.....39
المطلب الأول النظرية الكلاسيكية في النمو الإقتصادي.....39
المطلب الثاني :النظرية النيوكلاسيكية و الكينزية في النمو الإقتصادي.....42

المطلب الثالث نظريات أخري في النمو الإقتصادي 48

المبحث الثالث :العلاقة بين التحرير المالي و النمو الإقتصادي 52

المطلبالأول:الأعمال النظرية التي عالجت الأثر الإيجابي للتحرير المالي

و النمو الإقتصادي.....52

المطلب الثاني:الأعمال التجريبية التي عالجت أثر التحرير المالي على

النمو الإقتصادي.....55

المطلب الثالث :الدراسات المعارضة لفرض وجود أثر إيجابي للتحرير

المالي على النمو الإقتصادي 57

خلاصة الفصل 58

الفصل الثالث:علاقة التحرير المالي بالنمو الإقتصادي في الجزائر.

تمهيد 60

المبحثالأول:النظام المصرفي الجزائري وبداية التحرير المالي.....61

المطلب الأول: قانون النقد و القرض 61

المطلب الثاني:تعديلات قانون النقد و القرض 65

المطلب الثالث:التحرير المالي في الجزائر.....68

المبحث الثاني :النماذج والإختبارات القياسية المستخدمة في الدراسة 71

المطلب الأول:مفهوم السلسلة الزمنية و العناصر المكونة لها 71

المطلب الثاني :إختباراإستقرارية السلسلة الزمنية و التكامل المشترك 73

المطلب الثالث :الإنحدار الذاتي للمتجه VAR 78

المبحث الثالث:دراسة القياسية لأثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي 82

المطلب الأول: المواصفات العامة لنموذج الدراسة.....82

المطلب الثاني:إختبارات السلسلة الزمنية.....87

المطلب الثالث:التقدير بواسطة VAR 90

خلاصة الفصل.....95

الخاتمة.....97

المراجع.....101

الملاحق.....111

فهرس المحتويات

المكونات **الصفحة**

الملخص باللغة العربية
IX.....
الملخص باللغة الإنجليزية II
الإهداء III
التشكرات IV
قائمة الجداول V
قائمة الرسوم البيانية VI
قائمة المختصرات.....VII
قائمة الملاحق VII
الفهرس المحتويات.....IX
المقدمة .....أ- و

الفصلالأول:المقاربة النظرية للتحرير المالي

تمهيد 02
المبحث الأول:ماهية التحرير المالي 03
المطلب الأول:المفاهيم الأساسية 03
المطلب الثاني:أهداف و المتطلبات التحرير المالي 08
المطلب الثالث:مبادئ و إجراءات التحرير المالي 12
المبحث الثاني:الأسس النظرية للتحرير المالي 15
المطلب الأول :أسباب ظهور نظرية التحرير المالي و منهج R.mkinnon

و E.shaw.....15
المطلب الثاني: أعمال أخرى تدعم منهج R.mkinnonسنة 1973.....18
المطلب الثالث:الإنتقادات الموجهة لنظرية التحرير المالي 19
المبحث الثالث: التدرج و الرقابة كشرطين لعملية التحرير المالي 21
المطلب الأول: التدرج في عملية التحرير المالي 22
المطلب الثاني: الرقابة و الإشراف على النظام المالي 24
المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات التحرير المالي 25
خلاصة الفصل 27

الفصل الثاني:النمو الإقتصادي وعلاقته بالتحرير المالي

تمهيد 29
المبحث الأول :ماهية النمو الإقتصادي.....30
المطلب الأول:المفاهيم الأساسية 30
المطلب الثاني :عناصر و مقاييس النمو الإقتصادي و خصائصه 33
المطلب الثالث: فوائده النمو الإقتصادي و تكاليفه 37
المبحث الثاني :نظريات النمو الإقتصادي.....39
المطلب الأول النظرية الكلاسيكية في النمو الإقتصادي.....39
المطلب الثاني :النظرية النيوكلاسيكية و الكينزية في النمو الإقتصادي.....42
المطلب الثالث نظريات أخري في النمو الإقتصادي 48
المبحث الثالث :العلاقة بين التحرير المالي و النمو الإقتصادي 52
المطلبالأول:الأعمال النظرية التي عالجت الأثر الإيجابي للتحرير المالي

و النمو الإقتصادي.....52

المطلب الثاني:الأعمال التجريبية التي عالجت أثر التحرير المالي على

النمو الإقتصادي.....55

المطلب الثالث :الدراسات المعارضة لفرض وجود أثر إيجابي للتحرير

المالي على النمو الإقتصادي 57

خلاصة الفصل 58

الفصل الثالث:علاقة التحرير المالي بالنمو الإقتصادي في الجزائر.

تمهيد 60

المبحثالأول:النظام المصرفي الجزائري وبداية التحرير المالي.....61

المطلب الأول: قانون النقد و القرض 61

المطلب الثاني:تعديلات قانون النقد و القرض 65

المطلب الثالث:التحرير المالي في الجزائر.....68

المبحث الثاني :النماذج والإختبارات القياسية المستخدمة في الدراسة 71

المطلب الأول:مفهوم السلسلة الزمنية و العناصر المكونة لها 71

المطلب الثاني :إختبارإستقرارية السلسلة الزمنية و التكامل المشترك 73

المطلب الثالث :الإنحدار الذاتي للمتجه VAR 78

المبحث الثالث:دراسة القياسية لأثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي 82

المطلب الأول: المواصفات العامة لنموذج الدراسة.....82

المطلب الثاني:إختبارات السلسلة الزمنية.....87

المطلب الثالث:التقدير بواسطة VAR 90

خلاصة الفصل..... 95

الخاتمة..... 97

المراجع..... 101

الملاحق..... 111

مقدمة

عرف التحرير المالي إهتمام متزايد من قبل البلدان النامية خلال العقود الأخيرة ، إنطلاقا من الدور المهم الذي يلعبه القطاع المالي في تعزيز النمو الإقتصادي المتوازن و المستدام، فقد أثبتت تجارب الإصلاحات الكلية و الهيكلية بأن قدرة الإقتصاد على تجاوز الأوضاع الإقتصادية السلبية يرتبط بدرجة كبيرة بحجم الإصلاحات و سياسة التحرير المالي. حيث تقوم على الثقة الكاملة في السوق وتحريرها من القيود الإدارية، و بالتالي إعطاء لقوي السوق الجدية في العمل، عن طريق تحرير معدلات الفائدة و عدم وضع حدود قصوى له .مما يؤدي إلى زيادة الإستثمار، وتحسين نوعيتها بزيادة الإدخار، و التحكم في السوق، و من ثم القضاء على الصعوبات التي تعرقل عمل السوق ،وكل هذا من أجل تحقيق النمو الإقتصادي. حيث يعتبر الهدف الأساسي الذي تسعى خلفه الحكومات وتتطلع إليه الشعوب، وذلك بكونه الخلاصة المادية للجهود الإقتصادية وغير الإقتصادية المبذولة في المجتمع إذ يعد أحد الشروط الأساسية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشر من مؤشرات رخائها .

بالرغم من النجاح الذي عرفته سياسة التحرير المالي في الدول المتقدمة إلا أنها شهدت صعوبة في تطبيقها في الدول النامية، حيث تعتبر الجزائر من بين الدول التي خضع فيها النظام المالي و المصرفي ولفترة طويلة منذ الإستقلال إلى بداية السبعينيات، لسيطرة الحكومة وللتسيير المركزي ،كما أن السياسات التنموية المتبعة أوجبت إمتلاك الدولة كليا للبنوك وغلق المجال المصرفي. وقد كان لهذه السياسة تأثير سلبي على عدة مستويات، حيث كان مصدر لتبذير الأموال و إبعاد البنوك و المؤسسات المالية عن وظيفتها التقليدية . وقد شرعت الجزائر بناءا على توصيات صندوق النقد و القرض الدولي في أولى خطواتها للإصلاح المالي، من خلال تحرير القطاع المالي، فصدر القانون رقم 90-10المتعلق بالنقد و القرض سنة 1990 ،الذي أعتبر بمثابة نقطة تحول في سير و تنظيم القطاع المالي .

على ضوء ما تقم يمكن إبراز إشكالية الموضوع من خلال طرح التساؤل التالي:

ما هو أثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر؟

يتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تطبق سياسة التحرير المالي بحرية وبدون قيود؟
- هل هنالك فعالية لسياسة التحرير المالي في الجزائر؟
- كيف يمكن تحقيق النمو الإقتصادي بواسطة التحرير المالي؟

❖ **فرضيات الدراسة :**

تقوم هذه الدراسة على جملة من الفرضيات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يمكن تطبيق سياسة التحرير المالي بإلتزام الحيطة و الحذر.
- إن المنظومة المصرفية الجزائرية لا زالت خاضعة لسيطرة الحكومة.
- للتحرير المالي أثر إيجابي على النمو الإقتصادي في الجزائر.

❖ **أهمية الدراسة :**

تظهر أهمية الدراسة في أن موضوع العلاقة بين التحرير المالي و النمو الإقتصادي يعتبر من بين المواضيع الحديثة التي تزايد إهتمام بها خلال العقود الأخيرة، ذلك لأن طبيعة العلاقة بينهما لا تزال محل نقاش بين الباحثين و المختصين، حول مدى صحة أهمية التحرير المالي في دفع وتسريع وتيرة النمو الإقتصادي في الدول النامية، بالإضافة لقلة الدراسات العربية التي تعالج موضوع التحرير المالي وأثره على النمو الإقتصادي .

❖ **أهداف الدراسة**

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تحديد أثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 بالإعتماد على القوانين المتبناة من السلطات الجزائرية في مجال التحرير المالي، و الإصلاحات المتعاقبة على المنظومة المصرفية الجزائرية .كما تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

-سرد مختلف النظريات التي عالجت العلاقة بين التحرير المالي و النمو الإقتصادي؛

-تقييم إصلاحات تحرير القطاع المالي و المصرفي الجزائري، ومعرفة مدى نجاح هذه السياسة في الجزائر وأهم نقائصها لمحاولة معالجتها.

❖ **منهج الدراسة**

للإجابة على الإشكالية المطروحة و إثبات أو نفي الفرضيات المتبناة سابقا تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحديد ماهية التحرير المالي و النظريات المفسرة له بالإضافة إلى التطرق للنظريات المفسرة لكل من النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية، و سرد الإصلاحات المتعاقبة للمنظومة المصرفية الجزائرية، كما تم إعتماد المنهج القياسي وذلك بإجراء دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر.

❖ **حدود الدراسة**

الحدود المكانية: التحرير المالي في الجزائرية.

الحدود الزمانية:(1990-2016) لقد تم الإنطلاق من سنة 1990لأنها تعتبر نقطة البداية للتحرير المالي في الجزائر و صولا إلى سنة 2016.

❖ **الدراسات السابقة**

من خلال بحثنا قمنا بالإطلاع على بعض الدراسات السابقة ذات الإرتباط بموضوعنا ونذكر منها:

1- بلقاسم بن علال، دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية، دراسة قياسية لحالة النظام المالي و المصرفي الجزائري 1990-2011، مجلة البحوث الإقتصادية و المالية، العدد الثاني، ديسمبر 2014، المركز الجامعي، البيض، الجزائر، موضوع هذا المقال يتمثل في دراسة حول سياسة التحرير المالي و علاقته بالنمو الإقتصادي و التطور المالي في الدول النامية وذلك عن طريق إجراء دراسة قياسية بإستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية للفترة 1990-2011.

وقد توصل من خلال هذه الدراسة إلى أن سياسة التحرير المالي المتبعة في الجزائر لم تكن لها أثر إيجابي على معدل النمو الإقتصادي المحققة مند صدور قانون النقد و القرض 10/90 ،وكذلك تم التوصل إلى أن تحيق أهداف سياسة التحرير المالي في الجزائر يجب أن يسبقه تعزيز مستوى التطور المالي.

2- بوبلوطة بلال ،أثر تحرير أسعار الفائدة على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2008، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010-2011.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الوصول إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق نظرية التحرير المالي على الإقتصاد الجزائري من خلال دور الإجراءات المتخذة في إطار إعادة هيكلة و تحرير النظام المالي ،ووضع إستراتيجية سليمة في تحرير معدلات الفائدة وفق ما يقتضيه الواقع الإقتصادي، التي تسمح بزيادة الإدخار وتخصيص أحسن للإئتمان و بالتالي معدل أعلى للنمو الإقتصادي. حيث ثم التوصل إلى أن التحرير المالي أمر ضروري لكل الدول

مهما كانت درجة تطورها لمواكبة المستجدات التي يشهدها النظام المالي العالمي، لكن يجب توفير مناخ إستثماري ملائم ونظام مالي يعتمد على مبدأ المنافسة التامة في إطار الشفافية و الإفصاح مع نظام رقابي فعال، و أن التحرير المالي بصفة عامة وتحرير أسعار الفائدة بصفة خاصة يعتبر من أهم الأسباب المباشرة للأزمة المالية و البنكية التي عصفت بالنظام الرأسمالي ،في ظل غياب جهاز رقابي فعال و كفء.

3- بن معزو محمد زكريا، إشكالية التحرير المالي و النمو الإقتصادي في الدول النامية حالة الإقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ،شعبة نقد بنك تمويل، جامعة باجي مختار ،عنابة ،الجزائر2014-2015 .

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الإصلاحات المتمثلة أساسا في تحرير القطاع المصرفي و المالي في الجزائر منذ مطلع سنوات التسعينات ومدى تأثرها بالنمو، فضلا عن محاولة الخروج بجملة إقتراحات قد تسهم في توضيح مكامن الضعف في هذه الإصلاحات و محاولة تقويمها، وقد توصل من خلال هذه الدراسة إلى أن البلدان النامية يمكنها جني ثمار العولمة لكن مع شرط إحترام الإعتبارات الضرورية، من تنمية القطاع المالي ،التحكم في التضخم ،وعجز الميزانية ،تطوير المؤسسات و السيطرة على الفساد. توصلت الدراسة التجريبية إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين التحرير المالي و النمو الإقتصادي على المدى الطويل ،في حين كانت العلاقة بين التحرير التجاري و النمو الإقتصادي على المدى الطويل إيجابية وذات دلالة إحصائية.

حيث تكمن أهمية هذه الدراسة عن الدراسات السابقة قي فترة الدراسة حيث تم الإنطلاق من سنة1990 وصولا إلى سنة2016.

❖ تقسيم الدراسة

لإحتواء موضوع هذه الدراسة و الإحاطة بمختلف جوانبها تم تقسيمها إلى مقدمة و ثلاث فصول وخاتمة نوردها كالتالي:

المقدمة

الفصل الأول: تناول المقاربة النظرية للتحرير المالي. و ذلك من خلال التطرق إلى ماهية التحرير المالي بالإضافة إلى الأسس النظرية له من خلال الأعمال التي قام بها كل من **R.mckinnon** و **E.shaw** مع ذكر أهم الإنتقادات و الشروط الضرورية الواجب أخدها بعين الإعتبار قبل البدء في عملية التحرير المالي.

الفصل الثاني: تضمن مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الإقتصادي و الفرق بينه و بين التنمية الإقتصادية، و كذلك مختلف النظريات المفسرة له و العلاقة بينه و بين التحرير المالي من خلال الأعمال النظرية و التجريبية التي عالجت الأثر الإيجابي للتحرير المالي على النمو الإقتصادي و كذلك الأعمال المعارضة.

الفصل الثالث: فقد خصص للجانب التطبيقي حيث تناولنا في البداية قانون النقد و القرض10/90 وأهم التعديلات التي أجريت عليه و بداية التحرير المالي في الجزائر، وصولا إلى التعريف بالأدوات القياسية المستخدمة في الدراسة ثم تحليل الإحصاءات المتعلقة بمتغيرات الدراسة و تطبيق نموذج **VAR**من أجل التأكد من وجود أثر إيجابي للتحرير المالي على النمو الإقتصادي من عدمه.

الخاتمة

❖ صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات التي واجهتني أثناء قيامي بهذه الدراسة هي نقص المراجع باللغة العربية خاصة فيما يتعلق في العلاقة بين التحرير المالي و النمو الإقتصادي، وصعوبة الحصول على البيانات وتناقضها فيما بين مصادرها، بالإضافة إلى نقص المعرفة في إستخدام برنامج **Eviews** و إستخراج النتائج و تحليلها.

الفصل الأول:

مقاربة نظرية حول التحرير المالي

-المبحث الأول:ماهية التحرير المالي.

-المبحث الثاني :الأسس النظرية للتحرير المالي.

-المبحث الثالث:التدرج و الرقابة المالية كشرطين لعملية التحرير المالي.

تمهيد:

دعت الظروف الإقتصادية في العالم إلى وجود إختلاف في الأنظمة المالية في الدول إذ نجد أنه في السبعينيات تم تعزيز دور الدولة من طرف معظم الدول النامية ،حيث ظلت أنظمتها المالية تعاني من صعوبات و حواجز منعتها من أداء دورها، بسبب فرض العديد من القيود و الضوابط على النشاط المالي و البنكي وهو ما عرف بالكبح المالي، الذي ظل سائد لفترة طويلة من الزمن في الدول النامية قبل تبنيها لسياسة التحرير المالي وهذا منذ منتصف الثمانينات، حيث أخدت المؤسسات المالية الدولية ممثلة في صندوق النقد الدولي و البنك الدوليين بتشجيع البلدان النامية على تبني هذه السياسة ،إلا أنه بالرغم من الإيجابيات الكبيرة التي تتضمنها سياسة التحرير المالي، إلا أنها واجهة مجموعة من الإنتقادات من طرف العديد من الإقتصاديين.

من خلال ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث،حيث تناول المبحث الأول ماهية التحرير المالي، من خلال التعرف على مفهوم كل من الكبح المالي و أشكاله و آثاره ومفهوم التحرير المالي،بالإضافة إلى أهدافه ومبادئه ،أما المبحث الثاني فهو يستعرض الأسس النظرية للتحرير المالي، و أسباب ظهورها ،وأعمال كل من R.mckinnanEshaw،بالإضافة إلى الأعمال التي تدعمهما،والإنتقادات الموجهة لمقاربة مدرسة الكبح المالي.أما المبحث الثالث فخصص للتدرج و الرقابة بإعتبارهما شرطين لعملية التحرير المالي،حيث لابد من البدء بالتحرير الداخلي ثم الإنتقال إلى التحرير الخارجي،وضرورة الرقابة و الإشراف على النظام المالي وأخيرا إيجابيات وسلبيات التحرير المالي.

المبحث الأول: ماهية التحرير المالي

هنالك إختلاف كبير بين التحرير المالي و الكبح المالي وهذا ما سيتم توضيحه من خلال تعريف كل من التحرير المالي و الكبح المالي بالإضافة إلى مبادئ و إجراءات التحرير المالي و الأسس النظرية له وكذلك شروط القيام بعملية التحرير المالي.

المطلبالأول:المفاهيم الأساسية

سوف يتم توضيح مفهوم الكبح المالي و الآثار السلبية المترتبة عنه،والتي كانت السبب في ظهور التحرير المالي.

1- مفهوم الكبح المالي

تعتبر الحكومات في الدول النامية القطاع المالي قطاع إستراتيجياو أخضعته لمختلف الأشكال من الرقابة، إبتداءا من التأميم إلى وضع مجموعة من القواعد و الضوابط على النشاط المالي و البنكي، مثل تحديد أسقف لمعدلات الفائدة (الدائنة و المدينة)أدنى من مستواها التوازني في السوق، وفرض احتياطي إلزامي كبير يسمح للدول بتمويل عجز الميزانية بأقل تكلفة و إتباع سياسة توجيه الائتمان وتمثل مجموع هذه الإجراءات المفروضة على القطاع المالي ما أطلق عليه الكبح المالي.

وقد عرف Roubine Sala-I-Martin الكبح المالي على أنه مجموع سياسات،ضوابط،قيود،كمية ونوعية ورقابة مفروضة من طرف الحكومة و التي لا تسمح للوساطة المالية بتوظيف كامل قدراتها المتاحة التي توفرها لها تكنولوجيا المعلومات.[1]

[1] بن بوزيد محمد،شكري سيدي محمد ،**التحرير المالي و أثره على النمو الإقتصادي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية،جامعة تلمسان، ،الجزائربدون سنة ،ص04.

وتتمثل القيود المفروضة من طرف الحكومة في:[1]

-التحكم في أسعار الفائدة المحلية،حيث كانت السلطات النقدية في الدول النامية تفرض حدود قصوى على أسعار الفائدة المدينة و الدائنة؛

- التحكم في أسعار الصرف،حيث إنتهجت السلطات النقدية في الدول النامية سياسة سعر الصرف لعملتها المحلية مقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية؛

-فرض ضريبة مرتفعة على القطاع المصرفي من خلال المبالغة في تحديد معدل إحتياطي إجباري مرتفع، وذلك للسيطرة على الوساطة المالية وتقليص دورها في التمويل؛

-فرض قيود صارمة على حرية الدخول إلى القطاع المالي بصفة عامة و قطاع البنوك بصفة خاصة؛

-فرض قيود صارمة على حرية إنتقال رؤوس الأموال الدولية،سواء كانت تدفقات داخلية أو خارجية من أجل المحافظة على إستقرار القطاع المالي و تعزيزه.

بصفة عامة يمكن تعريف الكبح المالي على أنه كل تدخل من طرف الحكومة في تحديد أسعار الفائدة و الإحتياطي الإلزامي ..إلخ، مما يؤدي إلى التقليل من دور الوساطة المالية في تعبئة الإدخار و تخصيص الإئتمان.

[1] بوبلوطة بلال، **أثر تحرير سعر الفائدة على الإقتصاد الجزائري الفترة2000-2008**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر2010،03-2011،ص60.

2- آثار الكبح المالي

لقد أدى إتباع الأدوات الكابحة للقطاع المالي إلى عواقب وخيمة يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

-أدى الانخفاض المفتعل للتمويل المصرفي بسبب سقوف أسعار الفائدة إلى إختيار مشروعات كثيفة رأس المال في مجتمعات كثيفة العمل؛

- يترتب عن إرتفاع معدل التضخم في ظل الكبح المالي عدم إستقرار مكونات المحفظة المالية حيث يتحول توظيف المدخرات و إستثمارها إلى التوقي من التضخم إلى شراء العقارات و الذهب؛

- يؤدي الكبح المالي إلى تدهور العائد على الأصول المالية المقومة بالعملة المحلية، مما يؤدي إلي التخلي عنها كمخزون للقيمة ووسيط للمبادلة؛

- يدفع الكبح المالي إلى اللجوء لأنشطة القطاع المالي غير الرسمي إقراضا و إقتراضا مع إرتفاع درجة المخاطرة؛

- يسبب التدخل في توظيف الإئتمان وتوجيهه إداريا وإستخدام أساليب غير سعرية في إتخاد القرارات الإئتمانية إلى تفاقم مشكلةالقروض المتعثرة و إنخفاض ربحية البنوك.

نظرا للضرر الكبير الذي ألحقت به سياسة الكبح المالي على الدول النامية فقد شرعت العديد من هذه الدول في أواخر السبعينيات بإصلاحات جذريةلأنظمتها المالية و الإقتصادية وذلك بمساعدة كل من صندوقالنقد الدولي و البنك الدوليين على تبني سياسة التحرير المالي.

[1] دنيا محمد عوض، سليم صبرة ،**أثرالإئتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الإقتصادي الفلسطيني خلال (1996-2013)**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في إقتصاد التنمية ،كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية ،غزة ،ص36.

3-تعريف التحرير المالي

قبل التطرق لمفهوم التحرير المالي لا بد من التمييز بين التكامل المالي و العولمة المالية و التحرير المالي.

فالعولمة المالية و التكامل المالي ليسا الشيء ذاته فالعولمة المالية مفهوم شامل يشير إلى تنامي الروابط بين الدول من خلال التدفقات المالية العابرة للحدود أما التكامل المالي فيشير إلى الروابط الفردية لبلد ما مع أسواق المال العالمية .[1]

عرف كل منR.mcinnon وShaw سياسة التحرير المالي على إعتبارها حل للخروج من حالة الكبح المالي ووسيلة بسيطة و فعالة لتسريع وتيرة النمو في الدول النامية.[2]

كما يعرف على أنه تشكيلة واسعة من الإجراءات و السياسات التي تضع حدا لسياسة تقييد القطاع المالي في شكل إزالة أسقف أسعار الفائدة و إلغاء القيود على دخول رؤوس الأموال الدولية من خلال تحرير حساب رأس المال، و بالتالي التحرير المالي يشمل على كل ما يتعلق بتحرير أسواق صرف العملات، وقطاع التأمين و البنوك وتحرير حركة رؤوس الأموال، و تحرير البورصة.[3]

و يمكن تعريف التحرير المالي كما يلي:[4]

بالمعنى الضيق :التحرير المالي هو مجموع الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي.

بالمعنى الواسع :التحرير المالي يقصد به مجموع الأساليب و الإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بهدف تعزيز مستوى كفاءته و إصلاحه كليا.

---

[1] بن معزوز محمد زكريا،**إشكالية التحرير المالي و النمو الإقتصادي في البلدان النامية حالة الإقتصاد الجزائري**،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،جامعة باجي مختار ،الجزائر ،2014-2015 ،ص28.

[2] بن بوزيان محمد ،غربي ناصر صلاح الدين ،**أثر تحرير أسعار الفائدة على حجم الإدخار دراسة قياسية لحالة الجزائر**، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجا،الجزائر،05-06 ماي 2009، ص08.

[3] غربي أحمد، صحراوي جميلة، **التحرير المالي و أثره في حساب رأس المال دراسة حالة الجزائر للفترة 1992-2013**،مجلة علوم الإقتصاد و التسيير و التجارة ،العدد30، 2014، ص60.

[4] وصاف عتيقة ،**دور التحرير المالي في عالمية الأزمة المالية الحالية (حالة الدول العربية)**،أبحاث إقتصادية و إدارية، جامعة بسكرة، الجزائر ،العدد14، 2013،ص03.

تعود نظرية التحرير المالي للإقتصاديين المؤسسين لها R.mckinon (1973)E.showحيث عرفاه بأنه الوسيلة الوحيدة الفعالة لتطوير الوساطة المالية، للبدء في تراكم رأس المال وتعزيز النمو الإقتصادي في البلدان.[1]

يعتمد التحرير المالي على تحرير المعاملات التالية:[2]

-المعاملات المتعلقة بالإستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم و السندات و الأوراق الإستثمارية و المشتقات المالية؛

-المعاملات الخاصة بالإئتمان التجاري و المالي و الضمانات و الكفالة و التسهيلات المالية التي تشمل التدفقات الداخل و التدفقات للخارج؛

-المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع، القروض، الهدايا، المنح، الميراث، التركات، أو تسوية الديون؛

-المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية، وهي تشمل الودائع المقدمة، و إقتراض البنوك من الخارج التي تمثل تدفقات للداخل و القروض و الودائع الأجنبية و التي تمثل تدفقات للخارج؛

- المعاملات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر، وهي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الإستثمار المباشر الوارد للداخل أو المتجه للخارج، أو تصفية الإستثمار، وتحويلات الأرباح عبر الحدود.

يضمن التحرير المالي الناجح تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة ،الأمرالذي يؤدي إلى رفع معدل الإدخارومن ثم الإستثمار. وإلى جانب ما تقدم،فإن أسعار الفائدة المؤسسة على قوى السوق تؤدي إلى تخصيص أفضل للمدخرات الوطنية نحو الإستثمارات، كما يؤدي أيضا إلى تزايد تدفقات رؤوسالأموال الأجنبية إلى الداخل بشكل يسهم في سد فجوة الموارد المحلية،الأمر الذي يسهم في زيادة الإستثمار ومن تم رفع معدل النمو الإقتصادي.[3]

---

[1] غربي أحمد ،صحراوي جميلة ،مرجع سبق ذكره ،ص 60.

[2] عبد الرزاق سلام، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء و متطلبات الإصلاح**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،قسم علوم التسيير،جامعة الجزائر 03،2011-2012،ص02.

[3] عاطف وليم أندراوس ،**أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الإقتصادي و التجرير المالي و متطلبات تطورها**،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،مصر ،2007،ص198.

من خلال التعاريف السابقة للتحرير المالي يمكن القول أن الدولة و من خلال مجموعة من الإجراءات تقوم بإزالة جميع القواعد و القيود المفروضة على القطاع المالي،كتحرير سعر الصرف،وسعر الفائدة ،و العملات المستحقة على مختلف الخدمات المالية ،وذلك من أجل توجيه النظام الإقتصادي نحو إقتصاد السوق بهدف تحقيق النمو الإقتصادي.

المطلب الثاني:أهداف و المتطلبات التحرير المالي

قبل الشروع في عملية التحرير المالي لا بد من توفير مجموعة من الشروط وذلك من أجل ضمان نجاحه و تحقيق الأهداف المنشودة من وراء القيام بهذه العملية.

1-أهداف التحرير المالي

هنالك مجموعة من الأهداف تتمثل في:[1]

- خلق علاقة بين الأسواق المحلية و الأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الإستثمار؛

- إستعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية خاصة مع دخول عدة دول نامية إلى المنطقة العالمية للتجارة؛

- رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وعليه تمكنها من فتح مصادر إقتراض و تمويل أجنبية وخلق فرص للإستثمار جديدة ؛

-تحرير التحولات الخارجية مثل تحرير تحويل المعاملات و حركية رؤوس الأموال،خاصة مع التغيراتالإقتصادية، التي منها تغيرات أسعار الصرف و أسعار الفائدة؛

- تحقيق فعالية أعلى وكفاءة أكبر لعمل الأسواق المالية بهدف تعبئة المدخرات المحلية و الأجنبية و الإستفادة منها في تمويل الإقتصاديات و زيادة معدلات الإستثمار فيه.[2]

---

[1] بربري محمد أمين، طرشي محمد،**التحرير المالي و المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر**،المؤتمر العالمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ، 11-12 مارس2008،ص7.

[2] بن طلحة صليحة،معوشي بوعلام،**دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية**،ملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية الواقعة و التحديات،جامعة الجزائر، جامعة لمدية، بدون سنة ،ص478.

2-المتطلبات التي يجب توفرها قبل الشروع في التحرير المالي.

هنالك مجموعة من الشروط الأساسية التييجب توفرها لنجاح سياسة التحرير المالي هي:[1]

2-1-توفر الإستقرارالإقتصاديالعام .

من أهم ركائز الإستقرارالإقتصادي العام هو وجود معدل تضخم منخفض لأن إرتفاعه يؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة و إرتفاع سعر الفائدة و بالتالي خسارة كبيرة في الإقتصاد،مما يعرقل النمو الإقتصادي ويساهم في إضعاف النظام المصرفي و التأثير على التحرير المصرفي، ومن أجل تحقيق الاستقرار الإقتصادي العام يجب إتخاد عدة إجراءات وقائية و علاجية التي تمكن من التنسيق بين السياسات الإقتصادية و سياسة التحرير المالي.

-**الإجراءات الوقائية:** هي عادة إجراءات تتخذ قبل وقوع الأزمة المصرفية بتصميم هياكل قانونية و تنظيمية للحد من المخاطر المالية و حماية المودعين،تصحب هذه الإجراءات الرقابة الحكومية على النظام المصرفي.

-**الإجراءات العلاجية:** هي عادة إجراءات تتخذ بعد الأزمة المالية،وتكون على شكل تأمين على الودائع إذ تتدخل الحكومة في البنوك التي تعاني من المشاكل المالية لحماية حقوق المودعين و حقوق الملكية الحكومية،كما يتدخل البنك المركزي عن طريق الإقراض لتوفير سيولة نقدية،و القيام بإجراءات التصفية وتكون الإجراءات العلاجية عندما ترى السلطة النقدية أن الإعتراف بوجود خسارة كبيرة لها تأثيرات سلبية.

يعد إستقرار الإقتصاد الكلي ركيزة أساسية قبل تبني سياسة التحرير المالي، فالبيئة الإقتصادية المستقرة تغيب عنها مخاطر التضخم التي تأتي من الإنفتاح على القطاع العالمي، ومن ثم الإندماج فيه و تولي أهمية للسياسة نقدية الموجهة نحو الإستقرار،و سياسة مالية فعالة و أسعار صرف تدعم الإستقرار المالي.[2]

[1] غالم عبد الله،**العولمة و الأنظمة المصرفية العربية**،الطبعة الأولى ،دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان ،الأردن،2014، ص 142.

[2] بلغنامي نبيلة، سحنون جمال الدين،**التحرير المالي و إنعكاسه على تقنيات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد17، السداسي الثاني2017، ص321.

2-2-توافر المعلومات و التنسيق بينها

تخص المعلومات المتعلقة بسيولة المؤسسة المالية لصالح المودعين و المستثمرين و معلومات عن إدارة المؤسسة المالية التي تساعد على تحديد مخاطر الإستثمار و العائد المتوقع .

ينطوي التنسيق بين المعلومات على تحديد العلاقة بين معدل الفائدة و درجة المخاطرة من جهة، و معدل الفائدة و الأرباح المتوقعة من جهة أخرى حيث يرى المؤيدون للتحرير المالي أن المشروعات الأكبر مخاطرة في حالة زيادة معدل الفائدة هو أكبر عائد و العكس صحيح لأنها تعوض معدل الفائدة.[1]

للتحرير المالي مراحل عديدة ولضمان سلامته فلا بد من التسلسل في إتباعها و هي كتالي:[2]

-إن تطبيق سياسة التحرير المالي يجب أن تبدأمن المستوى المحلي بقطاعيه الحقيقي و المالي:

-**القطاع الحقيقي:** يتم فيه ترك الأسعار تتحرك وفق السوق،و فرض الضرائب مباشرة و غير مباشرة بطريقة عقلانية على المؤسسات ورفع الدعم على الأسعار و تطبيق سياسة الخوصصة.

-**القطاع المالي و المصرفي:** يتم وضع رقابة و قيود على تدفق و إنتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية في المدى القصير.

ثم تنتقل إلى المستوى الخارجي بقطاعيه الحقيقي و المالي:

-**القطاع الحقيقي:** يتم فيه رفع القيود المفروضة على التجارة الخارجية و السماح للتحويلات المالية لخدمة أغراض التجارة الخارجية.

-**القطاع المالي و المصرفي:** يرفع الرقابة على تدفق و إنتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية في المدى القصير،و الجدول التالي يوضح خطوات التحرير المالي.

[1] غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره،ص143.

[2] بن طلحة صليحة ،مرجع سبق ذكره،ص480.

الجدول رقم(01):خطوات التحرير المالي

القطاع	الداخلي	الخارجي
الحقيقي	الخطوة الأولى: -الإستقرار. -تحرير الأسعار. -إزالة الرسوم،إعانات مالية.	الخطوة الثالثة: -تحرير حساب العمليات الخارجة. -تأسيس سوق الصرف وقابلية العملة للتحويل في الخارج.
المالي	الخطوة الثانية: -إعادة تنظيم وخوصصت النظام البنكي. -تأسيس أو تحديد نشاط السوق النقدي.	-الخطوة الرابعة: - إزالة الرقابة على حركة تنقل رؤوس الأموال. -قابلية التحول الكلي للعملة المحلية.

المصد:بوبلوطة بلال، **أثر تحرير سعر الفائدة على الإقتصاد الجزائري الفترة2000-2008**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر03،2010-2011،ص72.

2-3الإشراف الحذر على الأسواق المالية.

يخص التدخل الحكومي إنجاح سياسة التحرير المصرفي حيث تحدد الوكالات الإشراف و المشرفون على وجه الخصوص أدوار كل من المدير و مدراء الأعمال لضمان الشفافية و تحليل المخاطر المحتملة،وكذلك أدوار المراجعين الخارجيين في إعداد التقارير الموضحة للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المالية و المصرفية .

ويهدف الإشراف الحذر على المؤسسات المالية إلى مكافحة التسيب عن طريق الإهتمام بمواجهة المخاطر و ضمان الشفافية عن طريق الإهتمام بالأوضاع المالية و الهيكل التنظيمي و الإداري للمؤسسةالماليةو الإستقلال الذاتي عن طريق تفويض المشرفين بسلطات أقوي إتجاه المؤسسات المالية.[1]

المطلب الثالث :مبادئ وإجراءات التحرير المالي

هنالك مجموعة من الإجراءات يجب القيام بها من أجل ضمان تحرير مالي ناجح قبل البدء بتحرير سعر الفائدة،سعرالصرف،و التخلص من أساليب تخصيص الإئتمان إداريا .....إلخ.

بالإضافة إلى مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها سياسة التحرير المالي، و المؤشرات التي يعتمد عليها في قياسه وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب بالتفصيل.

1- مبادئ التحرير المالي

تقوم عملية التحرير المالي على مبدأين هما:[2]

-تمويل المشاريع بإستعمال القروض المصرفية بالتوفيق بين الإدخار و الإستثمار عن طريق معدلات الفائدة،برفعها للإدخار و خفضها للإستثمار؛

-تحديد سعر الفائدة في السوق بالإلتقاء بين عرض الأموال و الطلب عليها للإستثمار عن طريق الملاءة بين الإستهلاك و الإنفاق الإستثماري، و عليهفزيادة الأموال الموجهة للقروض تؤدي إلى زيادة الإستثمار و بالتالي زيادة النمو الإقتصادي.

---

[1] غالم عبد الله،مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2] بن عيسي شافية ،**آثار وتحديات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،تخصص نقود ومالية ،جامعة الجزائر03،2010-2011،ص89.

2-إجراءات التحرير المالي

تختلف أساليب تحرير القطاع المالي من بلد لآخر حسب الأهداف المحددة للسياسةالعامة،فهي إما إجراءات لتحسين السياسة النقدية أو لتشجيع المنافسة في القطاع المالي،أو لتحسين البنية الأساسية وتطوير الأسواق المالية،أو لدعم عملية التنظيم الواعي و الهيكل التنظيمي،وعلى العموم يمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية:[1]

-إعادة تكوين رأس مال مصرفي؛

-إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحركها و إزالة السقوف المفروضة عليها؛

-إلغاء القواعد الإدارية المطبقة على بنوك معينة مثل السقوفالإئتمانية و الإحتياطيالقانوني؛

-تحسين درجة الشفافية في المعاملات مع زيادة أوجه الحماية للمودعين المستثمرين؛

-تقليل الحواجز أمام الإنضمام للأسواق و الإنسحابمنه؛

-زيادة إستقلالية المؤسسات المالية؛

-التقليل من تدخل الدولة في منح الإئتمان وذلك بتخفيض القيودالمباشرة عليها.

يشير الجدول التالي إلى تاريخ بدأ عملية التحرير المالي في بعض البلدان الصناعية و النامية بعد مرحلة يسودها التدخل الحكومي.

[1] غالم عبد الله،مرجع سبق ذكره،ص 141.

جدول رقم (02):تاريخ بدأ عملية التحرير المالي في بعض البلدان الصناعية و النامية.

الدولة	بدايةالتحرير	الدولة	بداية التحرير
الولايات المتحدة	1982	المكسيك	1989
كندا	1980	بيرو	1991
اليابان	1979	فنزويلا	1991
المملكة المتحدة	1981	مصر	1991
ألمانيا	1984	المغرب	1991
هونج كونج	1978	جنوب أفريقيا	1980
أندنيسيا	1981	بنجلادش	1988
كوريا الجنوبية	1978	الهند	1989
ماليزيا	1978	فرنسا	1984
الفلبين	1981	تايلاند	منتصف الثمانينات
سنغفورة	1978	البرازيل	1989
تايوان	1979	شيلي	1974

المصدر: وصاف عتيقة،**دور التحرير المالي في عالمية الأزمة الحالية (حالة الدول العربية)**،أبحاث إقتصادية و إدارية ،جامعة بسكرة الجزائر،العدد الرابع عشر،ديسمبر 2013،ص04.

المبحث الثاني: الأسس النظرية للتحرير المالي

بدأ مفهوم التحرير المالي يتبلور مند السبعينات حيث كانE.shaw وMkinnon هما أول إقتصاديينأشارواإليه،حيثإعتبروه الوسيلة لتطوير القطاع المالي خاصة بعد سياسة الكبح المالي التي كانت تطبقها الدول النامية و المتمثلة في القواعد و القوانين و الضوابط و القيود المفروضة من طرف الحكومة،حيث ترتب عن هذه السياسة مجموعة من الآثار السلبية. ونتيجة لهذه الآثار دفع بعدد من الدول في أواخر السبعينيات إلى إصلاحات جذرية على مستوى أنظمتها المالية و الإقتصادية.

على الرغم من النجاح الذي عرفته سياسة التحرير المالي من قبل العديد من الإقتصاديين الداعمين لMckinnonوEshawفإن هنالك مجموعة من المنتقدين لهذه المقاربة.

المطلب الأول: أسباب ظهور نظرية التحريرالمالي ومنهجE.shaw وR.mkinnon

هنالك مجموعة من الأسباب أدت إلى ظهور نظرية التحرير المالي ولقيت دعم كبير من قبل العديد من الإقتصاديين الذين أيدوا التحرير المالي على رأسهمE.shaw وR.mkinnon مدرسة الكبح المالي.

1-أسباب ظهور نظرية التحرير المالي.

أخضعت الدول النامية خلال السبعينات لسياسة الكبح المالي،حيث تميز نظامها المالي خلال تلك الفترة بأسعار فائدة ضعيفة وسلبية من الناحية الحقيقية ومحددة بطريقة بعيدة عن قوى السوق،وذلك نظرا للأسباب التالية:[1]

-عدم وجود أسواق مالية منافسة ومع وجود المؤسسات المالية في حالة إحتكارية،مما يجعل عرض النقود و الطلب عليها لا يتم بصورة حرة؛

-سيطرة الدولة على الجهاز المصرفي، يتيح لها تحديد سعر الفائدة منخفض يتماشى مع سياستها الإقتصادية ،و إنخفاض مستوى الإدخارالداخلي،مما يجعل الحكومة و المؤسسات تلجأ للإقتراض؛

- تزايد حجم و مجال تدخل الدولة ومباشرتها لمراقبة البنوك لأنها بنوك مسيرة من طرفها وتابعة لها، حيث ضعف أو انعداماستقلالية البنك المركزي وخضوعه عمليا للخزينة العامةالتي توفر سعر فائدة يقضي على

[1] محلوس زكية ،**أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية**،مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،الجزائر ،2008 -2009 ،ص03.

احتمال وجود سوق مالية واسعة و منظمة،تكون فيه أسعار الفائدة محددة من طرف قوى عرض و طلب النقود؛

أضرت هذه السياسات المتعلقة بالكبح المالي النظم المالية لهذه الدول ،مما جعلها في أواخر التسعينات تشرع في إصلاحات جذرية وذلك بمساعدة من البنك و صندوق النقد الدوليين.

2- منهجE.shaw و R.mkinnonمدرسة الكبح المالي

يعتبر كل من ماكينون و شو 1973 أصحاب السبق من خلال أعمالهم التي تناولت موضوع التحرير المالي بالدول النامية،حيث قدما دراسات انتقدا فيها بشدة سياسة الكبح المالي المطبقة في أغلب الدول النامية أنداك، و التي خلفت آثار سلبية على التطور المالي و النمو الاقتصادي بهذه الدول. و إعتبرالاقتصاديين أن التحول نحو التحرير المالي هو الحل لهذه الدول من أجل تسريع وتيرة النمو الاقتصادي،من خلال النتائج التي توصلا إليها،حيث أن رفع القيود على النشاط المالي و بالذات تحرير أسعار الفائدة و إلغاء توجيه الائتمان ومعدلات الاحتياطيالإجباري المرتفع يمكن أن يحفز تراكم الإدخار فترتفع الإستثمارات مما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفع وبالتالي مستويات متقدمة من التطور المالي.[1]

حيث أن المساهمة الرئيسية لماكينون تكمن في إعادة صياغة دالة الطلب علي النقود بحيث تتلاءم وضعية إقتصاد الدولة النامية الذي يتميز بضعف هياكله المالية وتخلف نظامه المصرفي،وعدم تطور وتنوع الأدوات المالية فيه .وفي ظل هذه الوضعية فإن أهم مصدر لتمويل الإستثمار هي الودائع المتراكمة لدى الجهاز المصري و الإدخار من الدخل الجاري، حيث يرى ماكينون أن النقود بإعتبارها وسيلة دفع فإنها تعتبر الأصل المالي الأكثر أهمية في الدول النامية،وبهذا تصبح قناة إلزامية لتراكم رأس المال أو ما أطلق عليه ماكينون "تكاملية النقود و رأس المال" .[2]

ويرى شو أن الأثر الإيجابي للتحرير المالي على النمو الإقتصادي يمر عبر تحرير سعر الفائدة الحقيقية و التي يجب أن تتحدد في السوق حسب العرض و الطلب، حيث أن إرتفاع سعر الفائدة على

[1] أحمد عبد الكريم بو غزالة،**التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الإنفتاح و التحرير المالي خلال الفترة 1990-2013**، مجلة آداء المؤسسة الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ،الجزائر ،العدد08،2015،ص 126.

[2] بربري محمد أمين، طرشي محمد،مرجع سبق ذكره،ص ص 5- 6.

الودائع، يشجع الطلب على هذه الأخيرة، و بالتالي يرفع من قدرة الجهاز المصرفي على الإقتراض،الأمر الذي يحفز الإستثمار.[1]

ومنه فإن سياسة التحرير المالي حسب ماكينونو شو ما هي إلى حل أمثل بالنسبة للدول النامية للخروج من حالة الكبح المالي ووسيلة بسيطة و فعالة لتسريع وتيرة النمو الإقتصادي بها حيث:[2]

-تحرير القطاع المصرفي المحلي يسمح بتوفير موارد مالية إضافية لتمويل الإستثمارات في مختلف القطاعات الإقتصادية،كما يشجع على المنافسة فيما بين البنوك فتنخفض تكلفة الوساطة المالية، ويساهم كذلك في التخصيص الأمثل للموارد المالية،الأمر الذي يساعد على توجيه القروض إلى الإستثمارات الأكثر إنتاجية ؛

- إلغاء الحواجز أمام تنقلات رؤوس الأموال فيما بين الدول يساهم في رفع حجم الموارد المالية المحلية وتوفير التمويل اللازم والسريع للإستثمارات المنتجة خاصة إستثمارات القطاع الخاص.

ويشير كل من ماكينونوشو أن وجود معدلات حقيقية سالبة ومتطلبات الإحتياطي الضخمة المفروضة على البنوك بالإضافة إلى إجبارية توجيه الإئتمان تؤدي جميعا إلى وجود قطاع مالي مقيد يتميز ب:[3]

-إنخفاض الحافز على الإدخار و تشجيع الإستهلاك؛

- إنخفاض الإستثمار أقل من مستواه التوازني وتوجيهه نحو مجالات غير منتجة ؛

-ضعف الوساطة المالية في تعبئة الإدخار و التخصص الأمثل للموارد المالية المتاحة .

وعلى العكس من ذلك فإن عند تحرير معدلات الفائدة يرتفع حجم الإدخار المحلي و التخصص الأمثل للموارد المالية و توسيع الأسواق المالية و تطوير النظام المالي و المصرفي مما ينعكس إيجابا على النمو الإقتصادي، فتحديد سعر الفائدة في السوق يتم بإلتقاء عرض الأموال و الطلب عليها للإستثمار عن طريق الملاءةبين الإستهلاك و الإنفاق الإستثماري، وعليه فزيادة الأموال الموجهة للقروض يؤدي إلى زيادة الإستثمار و بالتالي زيادة النمو.

---

[1] بن معزوز محمد زكريا،**إشكالية التحرير المالي و النمو الإقتصادي في الدول النامية حالة الجزائر** ، مرجع سبق ذكره،ص 32.

[2] بلقاسم بن علال ،**دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية (دراسة قياسية لحالة النظام المالي و المصرفي الجزائري(1990-2011)** ،مجلة البحوث الإقتصادية و المالية،المركز الجامعي البيض،الجزائر ،العدد الثاني، 2014،ص 280.

[3] بربري محمد أمين ،طرشي محمد،مرجع سبق ذكره، ص06.

المطلب الثاني: أعمال أخرى تدعم منهجR.mkinnonسنة 1973

لقد لقية أعمال ماكينون و شاو المتعلقة بالتحرير المالي تأييد من طرف العديد من الإقتصاديين الذين إقتنعوا بتحليلهمافنجد:

Maxwell Fryحيث قام بإستخدام بيانات عن قطاعات مختلفة في 22دولة نامية،وتوصل إلى أن هنالك علاقة إيجابية بين معدلات النمو الحقيقي في الإنتاج و معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع، كما لاحظ الأثر الإيجابي لإرتفاع معدلات الفائدة، وتوصل إلى أن كل زيادة في الفائدة ب1% تؤدي إلى زيادة النمو الإقتصاديبمعدل 0.5%.[1]

ويشير **Bekaer and Harvey** إلى أنه إذا إنتهجت الدول المعزولة سياسة التحرير المالي، فإن تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود سوف يعمل على معادلة سعر المخاطر على مستوى كافة الأسواق، و القضاء على فارق المخاطر.[2]

وتوصل**kapur**1976على غرار ماكينون إلى أن معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع تلعب دورا مهما بالنسبة لموارد البنوك،حيث أن تحديد معدلات الفائدة الإسمية في إطار سياسة الكبح المالي بمستويات دنيا،أو إرتفاع معدلات التضخم يضعف من موارد مؤسسات القطاع المصرفي،مما يضعف مقدرة البنوك على الإقراض ،ونتيجة ذلك يتعرض المستثمرون لعدم كفاية تمويل رأس المال المتحرك و بالتالي تتأثر معدلات النمو الإقتصادي.[3]

وتوصل **Henry**إلى أنه إذا قام بلد نام بفتح سوقه المالي أمام المستثمرين الأجانب فإن حصة ربح السهم المجمع سوف تتراجع ب2.3%سنويا،وتوصل**Levine and Zeros** إلى أن التحرير يحدث زيادة في سيولة أسواق المال ،هذه السيولة تؤدي إلى مزيد من تطوير الأسواق الكامنة بعد أن تضمن للمستثمرين الدخول و الخروج من مراكزهم دون مواجهة صعوبات.[4]

من جهة يرى**Galbis**في دراسته أن التحرير المالي من خلال(إرتفاع معدلات الفائدة

---

[1] بربري محمد أمين، طرشي محمد،مرجع سبق ذكره، ص06.

[2] بن معزو محمد زكريا ، كمال حمانة،،**قياس العلاقة بين التحرير المالي و النمو الإقتصادي في الجزائر بإستخدام مؤشر(KAOPEN) دراسة قياسية (1970-2010)**،مجلة الباحث، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجيمختار،عنابة،الجزائر ،العدد13، 2013، ص21.

[3] أحمد عبد الكريم بو غزالة ،مرجع سبق ذكره ،ص127.

[4] بن معزو محمد زكريا، كمال حمانة،مرجعسابق، ص21.

الحقيقية على الودائع) يؤدي إلى زيادة متوسط إنتاجية الإستثمار،من خلال تحويل المدخرات من القطاع التقليدي إلى القطاع المتطور،حيث أن تحرير معدلات الفائدة على الودائع يتضمن تحقيق معدلات فائدة حقيقية مرتفع وأعلى من العائد على إستثماراتهم،مما يحفز المستثمرين في القطاع التقليدي على إيداع أموالهم في البنوك،وهذا يضمن توفير مزيد من التمويللإستثمار في القطاع المتطور، فتنخفض تكلفة الإستثمار ويزيد حجمه ويرتفع متوسط حجم الإستثمار الإجمالي و فعاليته،و ترتفع معدلات النمو الإقتصادي.[1]

أكد كل من **Galbis**في (1976)و**Kapur**(1978) على أن تحرير القطاع المالي

يؤدي إلى تنشيط الإدخار الماليوتوفير رؤوس الأموال إلى مختلف القطاعات الإنتاجية مؤديا إلى تحسين مجالات الإستثمار و النمو .[2]

المطلب الثالث:الإنتقادات الموجهة لنظرية التحرير المالي .

لقد تعرض منهج التحرير المالي في شكله الأول الذي وضعه شوو ماكينون عام 1973 إلى العديد من الإنتقادات و التي كانت تدور حول ثلاث محاور رئيسية:[3]

1-إفتراض الأثر الإيجابي لإرتفاع معدلات الفائدة على الإدخار و الإستثمار

فقد توصل كل من**Burkeet**و**Dult** عام 1991 إلى أن إرتفاع أسعار الفائدة يؤثر سلبا على الإستثمار وهذا عكس ما ذهبت إليه نظرية التحرير المالي و المصرفي،حيث أنه مع إرتفاع معدلات الفائدة على الودائع ينخفض الطلب الفعال بسبب إنخفاض معدلات الربح، فينخفض كل من الإستثمار و الإنتاج ،وهذا التأثير السلبي يفوق الأثر الإيجابي لإنخفاض أسعار الفائدة على القروض الناتجة عن إرتفاع الموارد القابلة للإقتراض.

2-عدم كفاءة الأسواق المالية و بالتالي مشكلة عدم تناظر المعلومات

لقد إعتبر كل من ماكينون و شو و التابعين لهم أن كبح القطاع المالي (تحديد معدلات فائدة حقيقية)هو العامل الوحيد الذي يؤدي إلى وضعية تنفيذ، و الإئتمان يعتبر كنتيجة لعدم كفاءة الأسواق المالية

[1] محلوس زكية ،مرجع سبق ذكره ،ص06.

[2] أحمد عبد الكريم بو غزالة ،مرجعسبق ذكره ،ص127.

[3] غالم عبد الله،مرجع سبق ذكره،ص145، 147.

و خاصة مشكلة عدم تناظر المعلومات بين المقرضين و المقترضين ويرى Stiglitzو weiss أنه كلما إرتفع معدل الفائدة الحقيقي الذي على المقترض دفعه للبنك كلما كانت إستثماراته أكثر خطورة و زاد إحتمال توقفه عن السداد، وإرتفاع معدل الفائدة على القروض،ترتفع معه المخاطرة للمقترضين

و تنخفض أرباح البنك،المتوقعة كما أنهما توصلا إلى أنه يوجد معدل فائدة حقيقي أمثل على القروض،فإذا إرتفعت معدلات الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك الأكثر من هذا المعدل الأمثل ،تبدأ الأرباح المتوقعة للبنوك في الإنخفاض .

3-إهمال دور القطاع المالي غيرالرسمي

لقد دفع الإقتناع بكفاءة القطاع المالي غير الرسمي في الوساطة المالية العديد من الإقتصاديين من أمثال taylor(1983) buffie(1984) المنتمين لمدرسة المحدثين إلى نقد منهج التحرير المالي، الذي أهمل دور القطاع غير الرسمي في تخصيص الموارد المالية ويركز المحدثون على الكفاءة النسبية للقطاع المالي غير الرسمي في تخصيص الموارد، بإعتباره يقوم بواسطة تامة مقارنة بالبنوك التي تقوم بواسطة جزئية نظرا لإحتفاظهابإحتياطي نقدي يقلل من القدرة على منح القروض.

المبحث الثالث: التدرج و الرقابة كشرطين لعملية التحرير المالي

خلال سنوات السبعينات إشترط العديد من الإقتصاديين أنه حتى تكون عملية التدرج في التحرير المالي ناجحة فإنه لا بد من وجود نظام مصرفي سليم و هذا بإفتراضتوفر هيئات رقابية وإشراف فاعلة،قبل البدء في عملية التحرير المالي.وهذا من أجل تجنب الإختلالات المالية الكبيرة في المقام الأول،

و الوصول إلى مستويات عالية من الإستقرارالإقتصادي الكلي أثناء عملية الإصلاح،حيث لا ينبغي أن يتم تحرير حساب رأس المال إلا بعد التأكد أن القطاع المالي المحلي قد تم إصلاحه بما فيه الكفاية.وتكمن أهمية التدرج في منع وقوع الأزمات داخل البلدان الراغبة في فتح حدودها المالية وهذا من خلال إصلاح القطاع المالي المحلي،وإنتهاج سياسة إقتصادية كلية سليمة تضمن الإستقرارالإقتصادي،وتحرير الحساب الجاري ،تعزيز التنظيم المالي الخاص بالإشراف و الرقابة و التحوطعلى النظام المالي .

إن الإقتصاديات التي تتجه مباشرة إلى تحرير حساب رأس المال تواجه أزمات على نطاق واسع،لذلك لابد أن تتحرر تدريجيا،وهذا ماسوف يتم توضيحه من خلال التطرق إلى التدرج في عملية التحرير المالي، حيث لابد من البدء بالتحرير الداخلي ثم التوجه إلى التحرير الخارجي بالإضافة إلى ضرورة توفر الرقابة و الإشراف على عملية التحرير المالي، و فيالأخير سيتمالتطرق لإيجابيات و سلبيات التحرير المالي .

المطلب الأول: التدرج في عملية التحرير المالي

من أجل تحقيق تحرير مالي ناجح دون التعرض لأي أزمة لابد من التدرج في تطبيقه،حيث يتم التحرير المالي على المستوى المحلي من خلال تحرير أسعار الفائدة،و تحرير المنافسة المصرفية وغيرها.وبعد التأكد من نجاح التحرير المالي الداخلي يتم التوجه إلى التحرير المالي على المستوي الخارجي .

1-إجراءات التحرير المالي على المستوى المحلي

ويتضمن ثلاث متغيرات أساسية هي:

1-1-تحرير أسعار الفائدة

وذلك عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد سقوف عليا لأسعار الفائدة الدائنة و المدينة،وتركها تتحدد في السوق بالإلتقاء بين عارضي الأموال و الطلب عليها للإستثمار، عن طريق الملائمة بين الإستهلاك و الإنفاق الإستثماري،و بالتالي زيادة النمو الإقتصادي و لا يمكن أن يحدث هذا ما لم تثبت الأسعار عند حد معين. [1]

1-2-تحرير الإعتماد و الإحتياطياتالإلزامية

يتضمن الحد من الرقابة على توجيه الإئتمان نحو قطاعات محددة ،و الحد من الإعتمادات للقطاعات الأخرى و التخفيض أو حذفالإحتياطيات الإلزامية المغالى فيها على البنوك،و الإعتماد على الأدوات غير المباشرة للسياسات النقدية،خاصة عمليات السوق المفتوحة للتأثير على العرض النقدي .[2]

1-3-تحرير المنافسة المصرفية

[1] عبد الحميد بوخاري، على بن ساحة، **التحرير المالي و كفاءة الأداء المصرفي في الجزائر**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية،الطبعة الثانية نمو المؤسسات و الإقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي ،جامعة ورقلة ،22-23نوفمبر،2011، 144.

[2] بربري محمد أمين، طرشي محمد، مرجع سبق ذكره،ص10.

وذلك بإلغاء كافة القيود المرتبطة بإختصاص البنوك و المؤسسات المالية،وإعطاء فرصة للبنوك لتحسين أدائها و تسييرها،خاصة في ظل المنافسة الشديدة حيث تصبح قادرة على مواجهة طلبات المستثمرين،والعمل على جلب أكبر عدد ممكن من المدخرين ،عندما يتحكم في أسعار الفائدة و العمولات.[1]

2- إجراءات التحرير المالي على المستوى الخارجي

تتضمن سياسة التحرير المالي على المستوى الدولي العديد من الإجراءات هي:[2]

2-1-إلغاء ضوابط الصرف:وذلكبإعتماد سعر صرف متغير يتحدد وفق متغيرات قوى السوق ،إذ أن سعر الصرف العملة المحلية يعكس المستويات الحقيقية لأسعار مختلف الوحدات المحلية .

2-2-فتح حساب رأس المال:يعني ذلك حرية إنتقال الأموال من و إلى الإقتصاد،وبالتحديد من و إلى السوقالمالية ،وهذه الحرية تزيد من إمكانية إمتلاك المحليين لأصول حقيقية و مالية و النقدية الأجنبية وتسمح لغير المقيمين بإمتلاك الأصول المحلية و تداولها.

2-3-فتح أسواق الأوراق المالية:تختلف القيود المفروضة على الأوراق المالية و التي من شأنها أن تعمل على زيادة كفاءة الأسواق المالية،وذلك من خلال إلغاء الحواجز أو التقلبات،أمام إنضمام المستثمرين و شركات المساهمة في السوق أو الإنسحاب منها،و إعطائها حرية أوسع في تحديد كيفية إصدار الأوراق المالية،و العمل على تحسين البنية الأساسية لتطوير الأسواق المالية.

حيث أن التدرج في تطبيق التحرير المالي يتمثل في تتابع المراحل الأساسية لكل من التحرير المالي الداخلي و الخارجي في إيطارالإنتقال من قطاع مالي يخضع للقواعد التنظيمية إلى قطاع مالي أكثر توجه للسوق.[3]

إن غياب التنسيق بين التحرير المالي الداخلي و الخارجي يأدي إلى خلق إختلالات و حواجز لحركة رؤوس الأموال بشكل غير مرغوب، بما لا يتفق مع الأهداف الإقتصادية للبلاد، و بالتالي إرتفاع حالة

---

[1] عبد الحميد بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص144 .

[2] عبد الغني حريري ،**دور التحرير المالي في الأزمات و التعثر المصرفي**،الملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية،جامعة فرات عباس ،سطيف،الجزائر، 20-21أكتوبر 2009 ،ص05.

[3] بن أعمر بن حاسين،**فعاليةالأسواق المالية في الدول النامية – دراسة قياسية-** ،أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص نقود و بنوك ومالية،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2012-2013 ،ص134.

عدم إستقرار تحركات رؤوس الأموال، وفي نفس الوقت عدم الإستفادة من تحرير حركة الإستثمار الأجنبي المباشر و التي ترمي إلى تعزيز إمكانيات القطاع الحقيقي،وتعزيز الصادرات لتحسين القدرة التنافسية وعليه عندما يكون القطاع المالي المحلي ضعيف فإنه من الأفضل معالجة نقاط الضعف المؤسسية فيه قبل أو بالتزامن مع تحرير حساب رأس المال.[1]

المطلب الثاني: الرقابة و الإشراف على النظام المالي

ترجع نشأة الرقابة المالية إلى نشأة الدولة وملكيتها للمالالعام ،و إدارته نيابة عن الشعب .وقد إتسع نشاط الإدارة العامة وإزداد حجم المال العام مع تطور وظيفة الدولة من المحافظة على الأمن الداخلي وإقامة العدل إلى التدخل في مختلف نواحي النشاط الإقتصادي ،حيث تعتبر الرقابة المالية ركنا من أركان الإدارة وتحتل مكان هام بين التخطيط و التنظيم و التوجيهويرتبط كل منهما بالآخر إرتباط وثيقا .

1-مفهوم الرقابة المالية

تعني مصطلحات الإشراف ،الرقابة ،المراقبة ،ذات الشيء ألا وهو التنظيم أو الضغط ،لهذا السبب نجد في الأدبيات الإقتصادية عبارة مثل الإشراف المصرفي ،الرقابة على أنظمة الدفع ،أو تنظيم الأسواق المالية .ويسعى التنظيم في أنشطة معينة (مصارف ،تأمينات ،أسواق مالية)إلى وضع قواعد أو حتى فرض عقوبات بالإستعانة بالسلطات القانونية المتخصصة.[2]

2-الهدف من الرقابة المالية

هنالك مجموعة من الأهداف نذكر منها :[3]

-التأكد من سلامة العمليات المحاسبية التي خصصت من أجلها الأموال العامة و التحقق من صحة الدفاتر و السجلات و المستندات؛

-التأكد من عدم تجاوز الوحدات النقدية في الإنفاق وحدود الإعتمادات المقررة مع ما يستلزم من مراجعة لمستندات المؤدية للصرف و التأكد من صحة توقيع الموكل لهم سلطة الإعتماد؛

---

[1] عبد الكريم بوغزالة ،مرجع سبق ذكره، ص128.

[2] بن معزوزمحمدزكريا،**إشكالية التحرير المالي و النمو الإقتصادي في لدول النامية –حالة الجزائر**–،مرجع سبق ذكره،ص65.

[3] ريحي كريمة ،بركان زكية ،**وضع ديناميكية جديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في تنمية (مراقبة ميزانية الجماعات المحلية)**،دراسة مقدمة للملتقى الدولي حول تسيير و تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحويلات ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، بدن سنة، ص08.

-التأكد من كفاية المعلومات و الأنظمة و الإجراءات المستخدمة؛

-مدى إلتزام الإدارة في تنفيذها للميزانية وفقا للسياسة المعتمدة ؛

-بيان أثار التنفيذ على مستوى النشاط الإقتصاديو إتجاهاته؛

-الربط بين التنفيذ وما يتخلله من إنفاق ،و النتائج المترتبة عن هذا التنفيذ.

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات التحرير المالي

بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه سياسة التحرير المالي من أجل خلق علاقة بين الأسواق المحلية و الأجنبية من أجل جلب الأموال لتمويل الإستثمار،وتحرير التحويلات الخارجية،ورفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة فهي لاتخلوا من السلبيات وهذا ما سوف يتم التطرق إليه .

1-إيجابيات التحرير المالي

هنالك مجموعة من الإيجابيات وهي:[1]

1-1-ترشيد القرار التمويلي: إن إضفاء الصبغة العالمية على عمليات التحرير المالي يتيح فرصا كبيرة ومتنوعة من المعاملات المالية ،والمهم من ذلك أنها توفر خيارات وبدائل يمكن المفاضلة فيما بينها، من أجل ترشيد القرار التمويلي،كونه يتيح التعامل مع أسواق متنوعة وواسعة النطاق تحقق مزايا كبيرة لطالبي التمويل.

1-2-سهولة الوصول إلى مصادر التمويل: إن التحرير الماليسمح للدول للوصول إلى الأسواق المالية بسهولة ويسر والحصول على الأموال لسد فجوة الموارد المحلية .

1-3- الحد من زيادة المديونية:تخصالبلدان المدينة ،إذ تسمح بالتنويع وتوزيع أفضل للمخاطر من خلالالإبتعاد عن التمويل بالقروض المصرفية والتجارية ،وبالتالي الحد من المديونية الخارجية و أعبائها كون تلك المصادر غير المنشئة للديون.

1-4- تخفيض تكلفة التمويل : التحرير المالي يعمل بآلية السوق،و إحدى هذه الآليات هي المنافسة بين الوكلاء الإقتصاديين العاملين و إن المنافسة بين مصادر التمويل الواسعة والمتنوعة يمنح ميزة تخص تكلفة التمويل للدول المحتاجة.

[1] حسن كريم حمزة ،**العولمة المالية و النمو الإقتصادي**،الطبعة الأولى،دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان ،الأردن، 2011ص ص 60-61.

1-5-الوصول إلى أسعار فائدة حقيقية :إن آلية النفاذ إلى التحرير المالي تؤدي إلى الوصول إلى أسعار فائدة حقيقية وهذا يشجع الإدخارات ويوجه مسارها من السوق المالية غير الرسمية إلى السوق الرسمية، كما تشجع تلك الفائدة المقترضين على الإستثمار في النشاط الإنتاجي و الصناعي،في حين تؤدي إجراءات تحرير و تحديث النظام المالي المصحوب ببرنامج واسع للخصخصة إلى خلق بيئة مواتية لنشاط القطاع الخاص،وكل ذلك يستقطب رؤوس الأموال الأجنبية و من المقيمين المحليين في الخارج،وقد تساهم في الحد من هروب الأموال المحلية .

1-6-خفض أسعار الفائدة محليا :قد يسمح التحرير المالي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال وهذا يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة محليا، مما يشجع المستثمرين على الإقتراض المحلي و رفع مستوى الإستثمار وفتح مشاريع جديدة ويعكس كل ذلك على زيادة معدل النمو الإقتصادي .

2-سلبيات التحرير المالي

إن تحرير أسواق رؤوس الأموال وتحرير التجارة في الخدمات المصرفية يعني ببساطة فتح الباب وإتاحة الفرص أمام البنوك الدولية لتقديم خدمتها في الأسواق المصرفية المحلية،وهو ما سينتج عنه آثار سلبية على الجهاز المصرفي و إقتصاديات الدول النامية،من أهمها :[1]

-التأثير على السياسة الإقتصادية الكلية للدول النامية ومن ثم على سياسة التنمية الإقتصادية؛

-قدرة البنوك الدولية على إستخدام شبكاتها الدولية في التهرب من الضرائب وتهريب رؤوس الأموال؛

-حجب بعض العمليات الإئتمانية عن السلطة الرقابية للدول النامية مما يؤثر بالسالب عن حجم رؤوس الأموال المتاحة للإستثمار في الدول النامية وآثاره السلبية؛

-إن تحرير أسواق رؤوس الأموال بالدول النامية سيؤدي إلى صعوبة المنافسة المتكاملة.

[1] عبد اللطيف مصطفى ،محمدزرقون،**أثر التحرير المالي على القطاع المالي غير الرسمي -دراسة حالة الدول النامية**-آفاق علمية،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة الجزائر، العددالتاسع،جوان2014،ص218.

خلاصة الفصل

تم التوصل إلى أن تطبيق سياسة الكبح المالي أدت إلى إتجاه العديد من الإقتصاديين إلى التأكيد على أن هذه السياسة قد تسبب في تدن مستمر لكفاءة الوساطة المالية، ونصحوا بإتباع سياسة إصلاحية تعتمد على التقليل أكثر فأكثر من التدخل الحكومي في النشاط المالي، وكذلك تخليصه من القيود المفروضة عليه، أي إتباع سياسة التحرير المالي وذلك من أجل الحد من زيادة المديونية، الوصول إلى أسعار فائدة حقيقية وخفضها محليا، وتوزيع القروض في الإقتصاد، على الرغم من بعض الآثار السلبية التي قد تنجر عنه وهذا راجع لفتح المجال من أجل التهرب من الضرائب وتهريب الأموال وغيرها ولتجنب ذلك لابد من الإشراف و الرقابة على عملية التحرير المالي، بهدف ضمان سلامة الجهاز المصرفي وقدلقيت سياسة التحرير المالي دعم من طرف المنظمات الدولية و البنك العالمي حيث أعتبرت شرط ضروري لنجاح الإصلاحات الإقتصادية المنتهجة فيها،وذلك بغية تحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي،وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي من خلال التعرف على ماهية النمو الإقتصادي و علاقته بالتحرير المالي.

الفصل الثاني:

النمو الإقتصادي و علاقته بالتحرير المالي

المبحث الأول :ماهية النمو الإقتصادي

المبحث الثاني :نظريات النمو الإقتصادي

المبحث الثالث:العلاقة بين التحرير المالي و النمو الإقتصادي

تمهيد

لا تزال ظاهرة النمو الإقتصادي من أهم المواضيع إثارة للجدل مند ظهوره غداة الحرب العالمية الثانية ،إذ يعتبر من أهم الإنشغالات الحالية للدول النامية و المتقدمة على حد السواء، لما له من أثر بالغ على مستويات المعيشة . وبالتالي يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية، وهدف أي سياسة اقتصادية كانت وخاصة البلدان المتخلفة اقتصاديا والتي تشكل نحو ثلاثة أرباع سكان العالم، بحكم أنه من جهة يبرز حقيقة الأداء الإقتصادي بصفة عامة ومن ثم الوضعية الاقتصادية الأمر الذي يمكّن من توضيح الرؤى الاقتصادية، ويوضح في أي إتجاه يسير الاقتصاد، ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية المجتمع ومنه جاء النمو الاقتصادي في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشيا وتطور الفكر الاقتصادي إذ كان الإهتمام يدور حول المحددات والعوامل المفسرة للنمو الاقتصادي.

لقد عرفت نظريات النمو الإقتصادي تطورا هائلا وذلك على يد مجموعة من الإقتصاديين بإختلاف توجهاتهم و إيديولوجياتهم ،إنطلاقا من المدرسة الكلاسيكية ممثلا بآدم سميت و ريكاردو ومالتوس، وتليها محاولات أخرى التي أستعملت فيها النماذج الرياضية على نطاق واسع .

من خلال ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول ماهية النمو الإقتصادي من خلال مفهوم كل من النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية و الفرق بينهما، و العوامل المؤثرة في النمو الإقتصادي و مقاييسه وخصائصه ،أما المبحث الثاني فهو يستعرض نظريات النمو الإقتصادي ، فيما خصص المبحث الثالث إلى العلاقة بين التحرير المالي و النمو الإقتصادي ،من خلال الدراسات الداعمة و المعارضة لفرض وجود أثر إيجابي للتحرير المالي على النمو الإقتصادي .

المبحث الأول :ماهية النمو الإقتصادي

يعتبر النمو الإقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى إلى بلوغه الحكومات في مختلف بلدان العالم، و المعيار الذي تصنف به الدول في خانة البلدان المتقدمة و السائرة في طريق النمو، وهنالك خلط بينه و بين التنمية الإقتصادية ولذلك وجب تحديد المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنمو، و الفرق بينه و بين التنمية الإقتصادية، قبل التطرق إلى عناصره و مقاييسه و تكاليفه وفوائده بالإضافة إلى دراسة نظرياته ونماذجه .

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية

يستخدم مفهوم النمو الإقتصادي في كثير من الأحيان للتعبير عن التنمية الإقتصادية، ويتم الخلط بين هذين المفهومين على الرغم من وجود فروقات كثيرة بينهما، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المطلب.

1-مفهوم النمو الإقتصادي

يشير مصطلح النمو الإقتصادي إلى إحداث زيادة في الدخول، وبالتالي زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج و الإستهلاك (أخذا بعين الإعتبار معدل نمو السكان) .مما يؤدي إلى رفع مستوي المعيشة.

ويتم التعبير عن النمو بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي، ويجب أن يتحقق دون حدوث مشاكل مثل التضخم و إختلال موازين المدفوعات.[1]

كما يمكن تعريفه على أنه معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الإقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى إستغلال هذه الطاقة، فكلما إرتفعت نسبة إستغلال الطاقة و الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الإقتصادية كلما إزدادت معدلات النمو في الدخل القومي و العكس صحيح.[2]

يعرف النمو الإقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع و الخدمات التي ينتجها إقتصاد معين هذه السلع يتم إنتاجها بإستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية وهي، العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم، ويضيف

[1] منصوي الذين، **تشجيع الإستثمار و أثره على التنمية الإقتصادية** ، الطبعة الأولى، دار الزاية للنشر و التوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية،2012 ، ص78.

[2] حربي محمد عريفات ،**مقدمة في التنمية و التخطيط الإقتصاي مبادئ الإقتصاد التحليل الكلي** ،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن ،2006،ص39.

بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط إستمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن، ذلك للتمييز بين النمو الواسع الإقتصادي الذي يتم لفترة طويلة نسبيا.[1]

– يتمثل النمو الإقتصادي في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي، وزيادة متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن، ووفقا لهذا فإن النمو الإقتصادي يتضمن ما يلي: .[2]

– تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وهذا يتطلب أن يكون معدل نمو الدخل القومي يفوق معدل نمو السكان حيث أن:

معدل النمو الإقتصادي= معدل نمو الدخل القومي ÷ معدل نمو السكان

–أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية، وهذا يتطلب أن يكون معدل الزيادة في دخل الفرد يفوق معدل التضخم حيث أن:

معدل النمو الحقيقي=معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي ÷ معدل التضخم

أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الإستمرارية ،أي تكون على المدى الطويل، وبالتالي فإن النمو العابر لا يمثل نمو بالمفهوم الإقتصادي.

ويمكن تصنيف النمو الإقتصادي إلى :[3]

–**النمو الإقتصادي الموسع Croissance extensive**:معناه نمو الناتج المحلي الوطني يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن دخل الفرد يكون ساكنا .

–**النمو الإقتصادي المكثف Croissance intensive**:معناه نمو الناتج الوطني يكون بمعدل يفوق معدل نمو السكان ،مما يؤدي إلى إرتفاع الدخل الفردي.

---

[1] حكيمة بن علي ،**أثر التضخم على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لفترة (1990–2012)**، مجلة الإقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1الحاج لخضر، العدد13،ديسمبر 2017.،ص18.

[2] السيد محمد السريتي ،علي عبد الوهاب نج، **النظرية الإقتصادية الكلية** ، بدون طبعة ، الدار الجامعية ،الإسكندرية، مصر، 2008، ص339.

[3] زكاري محمد ،**دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970–2012)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير ،تخصص إقتصاد كمي، جامعة أحمد بوقرة ،بومرداس ،الجزائر ،2013،ص42.

2-مفهوم التنمية الإقتصادية

تتعدد تعريفات التنمية الإقتصادية، فيعرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الإنتقال يقضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهياكل الإقتصادية.[1]

كما يمكن تعريفها على أنها عبارة عن التغيرات الهيكلية التي تحدث في الإقتصاد القومي، بأبعادها المختلفة الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية و التنظيمية من أجل تحسين نوعية الحياة، وتوفير حياة كريمة لجمع أفراد المجتمع.[2]

إذا التنمية الإقتصادية تتضمن تغيرات هامة في المجالات الإجتماعية و الهيكلية و التنظيمية، حيث أنها تتضمن زيادة في الدخل القومي الحقيقي و كذلك في نصيب الفرد منه وهذا يحسن في الدخل أو الإنتاج ويساعد على زيادة الإدخار مما يدعم التراكم الرأس مالي و التقدم التكنولوجي في المجتمع، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج و الدخل كما تشمل التنمية الإقتصادية كذلك على تحسين المهارات و التنظيم و الإنتاج، وتطوير وسائل النقل و المواصلات وتحسين مستويات الصحة و التعليم. [3]

3-الفرق بين النمو و التنمية الإقتصادية

هنالك كثير من الخلط بين مفهومي النمو و التنمية الإقتصادية، على الرغم من الإختلاف الكبير الموجود بينهما و يمكن توضيح ذلك من جلال :

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية ،إيمان عطية ناصف ،**التنمية الإقتصادية دراسة نظرية و تطبيقية** ، بدون طبعة، الناشر قسم الإقتصاد كلية التجارة ،الإسكندرية، مصر ،2002، ص71.

[2] عبد المطلب عبد الحميد ،**النظرية الإقتصادية تحليل جزئي و كلي**، بدون طبعة، دار الجامعة ، ،الإسكندرية، مصر ،2006، ص ص 472،473.

[3] صياد شهيناز ،**الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للإقتصاد و التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران ،الجزائر ،2012-2013،ص36.

جدول رقم 03: الفرق بين النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية.

النمو لإقتصادي	التنمية الإقتصادية
✓ يتم بدون إتخاد أي قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع . ✓ يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع و الخدمات. ✓ لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. ✓ لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	✓ عملية مقصودة مخططة تهدف إلى تغيير البيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حيات أفضل لأفراده. ✓ تهتم بنوعية السلع و الخدمات نفسها. ✓ تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة ✓ تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي و بتنويعه.

المصدر :جلال الخشيب، **النمو الإقتصادي مفاهيم و نظريات**، شبكة الألوكة ،www.alukah.net ص05.

المطلب الثاني :عناصر و مقاييس النمو الإقتصادي و خصائصه .

إن النمو الإقتصادي يتولد نتيجة دمج مجموعة من العوامل، كما يظهر عن طريق خصائص وسمات تمكن من قياسه لذلك سيتم إستعراض عناصر النمو الإقتصادي، وكذا مقاييسه و أهم خصائصه.

1-عناصر النمو الإقتصادي

هنالك مجموعة من العناصر التي تحدد النمو الإقتصادي في البلدان المختلفة على الرغم من عدم وجود أية مبادئ أو أسس يمكن إعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي في أي بلد ،وأهم هذه العناصر:

1-1الموارد الطبيعية

هي ما يمكن إستغلاله من المعطيات التي زودتنا بها الطبيعة كالتربة وما في باطن الأرض و المياه و الغابات وغيرها ...مع الأخذ بعين الإعتبار الكمية و النوعية لهذه الموارد .ويشترط في هذا العامل الإستغلال حيث لا قيمة لأي مورد طبيعي لا يمكن إستغلاله لتحقيق الأهداف و الغايات الإقتصادية للمجتمعات .حيث أن أي بلد يتمتع بكمية هائلة من أي مورد طبيعي مستغل هو بلد لا يمكن له تحقيق أدنى مستويات النمو الإقتصادي .ويشمل عامل الموارد الطبيعية نوعية هذا المورد إضافة إلى

كميتها، فالنوعية الرديئة من الموارد أو غير المناسبة لحاجات المجتمع لا يمكن تحويلها إلى حالات إقتصادية يمكن للمجتمع الإستفادة منها لوحدها بنوعية غير مناسبة أو رديئة ناهيك على أن تكون غير كافية.[1]

1-2 الموارد البشرية

يعتبر عنصر العمل عاملا مؤثرا بشكل كبير في عملية الإنتاج وذلك من جانبين :الأولى وتتمثل في أثر النمو الديمغرافي الذي يزيد من حجم العمالة النشطة و بالتالي زيادة مورد من موارد الإقتصاد، و الثانية :تتمثل من خلال الحجم الساعي للعمل ،إذ أنه كلما زاد حجم العمالة النشطة ومن ثم زيادة الحجم الساعي للعمل أمكن ذلك من إرتفاع حجم الناتج من خلال إرتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الإنتاج.[2]

1-3 تراكم رأس المال

ويشتمل على كل من الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية و الموارد البشرية، فالتراكم الرأس المال ينتج عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كإدخاره لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل[3].

كما يمكن تعريفه على أنه مجموعة السلع و الخدمات التي توجد في لحظة معينة في إقتصاد ما. ويمكن أن يتكون عن طريق الإقتراض الداخلي أو الخارجي و المساعدات الخارجية، وهو يسهم بدرجة عالية في تطوير البنية التحتية للإقتصاد التي تساعد في توسيع العملية الإنتاجية وفي إستثمارات البنية التحتية كالطرقات و السكك الحديدية و الإتصالات و الكهرباء.....إلخ.[4]

---

[1] علي جدوع الشرفات ،**التنمية الإقتصادية في العالم العربي الواقع العوائق وسبل النهوض**، بدون طبعة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان،الأردن،1997 ،ص ص41 ،42.

[2] بوخدع كريم ،**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص نقود مالية، جامعة دالي براهيم، الجزائر،2009-2010،ص79.

[3] التجاني بن سالم ،**دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2014)**،مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي للطور الثاني في ميدان العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، ، تخصص إقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2016- 2017،ص08.

[4] محمد موساوي ،**الإستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الإقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)**، قدمت هذه الرسالة لإستكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ،الجزائر ،2014-2015،ص86.

4-1 التقدم التكنولوجي

هي تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة و التي تسمح بإنتاج أكبر بنفس كمية المدخرات أو الحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخرات أقل، حل مشاكل الإختناقات التي تحد من الإنتاج، بإنتاج سلع جديدة أو من نوعية أحسن، فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كيفي، حيث يفرض في الواقع تغير متغير ومناسب في معدلات الإنتاج لأنه مدعو لتحسين وتطوير الأداء الإقتصادي .كما يمكن تعريفه على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان. [1]

2- مقاييس النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي ما هو إلا تعبيرا عن الزيادة المضطردة في طاقة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، أي ما هو إلاَّ تغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، وبالتالي فإن قياس ذلك التغيير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك. وبالتالي فإن هذه المقاييس تكون بسيطة وليست مركَّبة، أي أن كل مقياس يختص بقياس واحد من المؤشرات، وهذا خلافا لمقاييس التنمية الاقتصادية التي عادة ما تكون مقاييس مركبة .وأهم هذه المقاييس[2]:

2-1المعدلات النقدية للنمو

هي المعدلات النقدية التي يتم حسابها استنادًا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي تحويل المنتجات العينية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة .ويعد هذا الأسلوب أسهل الأساليب المتاحة رغم التحفّظات التي تسجل عليه، والتي تهدف إلى محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم عالميا؛ مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، ونفرق فيها بين:

أ -**معدلات النمو بالأسعار الجارية** :يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة، حيث يتم قياس معدل نمو الاقتصاد الوطني استنادًا إلى البيانات الخاصة به سنويًا، باستخدام العملة المحلية.

[1] زكاري محمد ،مرجع سبق ذكره، ص43.

[2] محي الدين حمداني ،**حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ،قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر،2008 – 2009،ص ص09، 10.

ب –معدلات النمو بالأسعار الثابتة :ويتم ذلك لاستبعاد أثر التغير في الأسعار على المدى الطويل.ويصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلِية لفترات زمنية طويلة.

ج –معدلات النمو بالأسعار الدولية :يستخدم عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية، حيث لا يمكن الاعتماد على التقييم بالعملات المحلية؛ نظرًا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر. لذلك يجب تحويل العملات المحلية إلى ما يعادلها من العملة الرئيسية بعد إزالة أثر التضخم.

2-2المعدلات العينية للنمو

يعبر عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية، إذ أنه نظرا لعدم دقة إستخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لا بد من إستخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الإقتصادي مثل : عدد الأطباء لكل ألف نسمة، عدد أسر المستشفيات لكل ألف نسمة .....إلخ.

3-خصائص النمو الإقتصادي

للنمو الاقتصادي مجموعة من الخصائص التي تتميز بها المجتمعات المتقدمة وهي [1]

3-1 -المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج

حيث أن البلدان المتقدمة حاليا وعبر تاريخها الاقتصادي الممتد من سنة 1770 إلى وقتنا الحالي حققت معدلات مرتفعة من النمو السكاني ونصيب الفرد من الناتج، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج لهذه الدول نحو 2% ،و 1% للنمو السكاني، أو 3% لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، وهذا مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية.

3-2- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

حيث أكدت الدراسات التي أعدها البنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، ذلك لأنها توضح كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الإنتاج بغض النظر عن نمو هذه المدخلات، بما يؤدي إلى زيادة المخرجات دون الزيادة في مدخلات العمل ورأس المال . كما لوحظ خلال فترة النمو الحديث زيادة كبيرة في الإنتاجية، تراوحت بين 50% و 75% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج.

[1] زير ريان ،**أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (2005-2014)**،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية ،2014-2015،ص13.

3-3- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي

تتميز البلدان المتقدمة الحديثة بالمعدل المرتفع للتغيير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو، ما نتج عنه التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية، ثم التحول من الصناعة إلى الخدمات، مما أنتج تطور الشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات، ثم أعقب ذلك تحول القوى المهنية من الأنشطة التقليدية إلى الحضرية ولم تعد متمركزة فيها . فمثلا كان إجمالي قوة العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1846 حوالي 53,5%وانخفضت بحلول عام 1960 إلى 7% فقط.

المطلب الثالث: فوائد النمو الإقتصادي و تكاليفه .

وتتعدد فوائده وتكاليفه وهذا ما سيتم توضيحه من خلال:

1-فوائد النمو الإقتصادي

من أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الإقتصادي هي: [1]

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع و الخدمات؛
- زيادة رفاهية الشعب عن طريق زيادة الإنتاج و الرفع في معدلات الأجور و الأرباح والدخول الأخرى؛
- يساعد على القضاء على الفقر ويحسن المستوى الصحي و التعليمي للسكان؛
- زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدول ويعزز قدتها على القيام بجميع مسؤولياتها لتوفير الأمن و الصحة ،التعليم، بناء المنشئات القاعدية و التوزيع الأمثل للدخل القومي دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الإستهلاك الخاص؛
- التخفيض من مشكلة البطالة .

[1] بناني فتيحة، **السياسة النقدية و النمو الإقتصادي دراسة نظرية** ،شهادة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، تخصص إ قتصاديات المالية و البنوك ،جامعة محمد بوقرة ،بومرداس ، الجزائر،2008-2009،ص71.

2 – تكاليف النمو الإقتصادي

تعتبر تكاليف النمو الإقتصادي الثمن أو التضحية التي يتحملها المجتمع مقابل تحقيق معدلات عالية ولعل هذه التضحيات هي:[1]

2-1 التضحية بالراحة الآنية

يمكن زيادة معدلات النمو الإقتصادي بإستعمال الموارد الإقتصادية للمجتمع إستغلالا كاملا، وإذا أمكن تحقيق ذلك بصورة دائمة سواء بزيادة الإستخدامات أو بزيادة ساعات العمل فسوف يكون بالإمكان زيادة ساعات العمل فسوف يكون بإمكانه زيادة الإنتاج.

إلا أن كلفة هذه الزيادة في الإنتاج لابد أن تقاس بدرجة التضحية أو المتعة التي كان يمكن لأفراد المجتمع التمتع بها.

3-2التضحية بالإستهلاك

في حالة عدم إمكانية إستغلال الموارد الإقتصادية إستغلالا كاملا في بلد معين فهل بالإمكان في هذه الحالة زيادة الإنتاج لفرد واحد أو زيادة معدل النمو الإقتصادي من المحتمل تحقيق ذلك بشرط تخفيض الإستهلاك لهذا فإن نسبة الإستهلاك المضحى بها تصبح مؤشر لقياس التكلفة الحقيقية للنمو في مجتمع معين ،فالمهم ليس كمية الإستثمار من أجل زيادة الإنتاج وإنما هو في نوعية الإستثمار.

3-3- التضحية بالرغبات الآنية

كلما رغبنا في زيادة معدلات النمو الإقتصادي كلما تطلب الأمر زيادة في التضحية سواء بتأجيل الراحة أو الإستهلاك فلا بد من مقارنة قيمة أو كلفة التضحيات التي يرغب القيام بها اليوم أو غدا لأجل تحقيق معدل معين في النمو الإقتصادي مع قيمة المنافع التي تتحقق في المستقبل.

3-4-عدم الإستقرار الإقتصادي

إن الأقطار الرأس مالية تعاني من مشكلة معقدة وهي عدم الإستقرار الإقتصادي الذي يأخذ أشكال عديدة من بينها التقلبات في الفعاليات الإقتصادية، و السبب في ذلك هو أن عملية النمو تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقرة، و الخلاصة هو أنه لابد من المحافظة على نوع من التوازن الأمثل بين التكاليف و المنافع المترتبة على النمو الإقتصادي بالنسبة في الوقت الحاضر و المستقبل .

[1] حربي محمد عريقات ،مرجع سبق ذكره، ص ص 50، 51.

المبحث الثاني : نظريات النمو الإقتصادي.

إن الكتابات بخصوص النمو الإقتصادي قديمة قدم الإقتصاد ذاته، فقد كان الإقتصاديين في القرنين الثامن و التاسع عشرة يكتبون في القوى التي تحدد التقدم للشعوب، وذلك مع بداية التصنيع في أوروبا، وقد ظهرت نظريات عديدة و مختلفة في مجال الإقتصاد تتمثل في النظري الكلاسيكية و النيوكلاسيكية، الكينزية، ونظريات أخرى.

المطلب الأول النظرية الكلاسيكية في النمو الإقتصادي.

رغم إختلاف آراء الإقتصاديين الكلاسيك لكن هنالك آراء عديدة متفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الإقتصادي ويتضح ذلك من خلال :

1 – النمو الإقتصادي وفقا لآدم سميث (1723–1790)

مثلت أفكار" آدم سميث Adam Smith "بداية التفكير الاقتصادي المنظم في النمو الاقتصادي، حيث بنيت آ راءه والتي أيدها سائر الكلاسيك حول النظام الاقتصادي وكونه نظاما طبيعيا قادرا على تحقيق التوازن تلقائيا، وعليه فلابد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي، لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي .يرى" سميث "أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم" اليد الخفية " . Invisible Hand كما نادى بالتخصص وتقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وبما يؤدي إلى زيادة الدخل والادخار، فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي.

ساهم آدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير" ثروة الأمم Welth of Nations "والذي نشر عام 1776 وترجم إلى عشرات اللغات، فمثلت أفكار الكتاب المساهمة الأساسية في الفكر الاقتصادي التنموي. يعتب سميث العمل مصدر ثروة الأمة ، حيث أن تحقيق الثروة(النمو)يأتي من خلال إتباع مبدأ تقسيم العمل والتخصص، مما يؤدي إلى رفع مهارات العمال ومقدرتهم على الابتكار، فتزيد إنتاجية العمل . وقد فرق سميث بين العمل المنتج والعمل غير المنتج، حيث أن العمل المنتج هو الذي يحقق الفائض الاقتصادي، وأن موهبة الأفراد تعود بالجدوى والنفع على المجتمع كافة، وليس فقط على الفرد نفسه، وبالنسبة للعمال ذوي المهارات والقدرات العالية، فإن تأثيرهم يعتبر محفزا لثراء الاقتصاد ونموه.

يوضح سميث أن التخصص وتقسيم العمل لابد أن يسبق بترا كم رأسمالي والذي يتأتى أساسا من الادخار، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي.[1]

2-النمو الإقتصاد وفقا لنظرية Ricardo(1772-1833)

يعتبرRicardo من بين أبرز مفكري المدرسة الكلاسيكية و الذي يعمل على تعميق آراء أفكار هذه المدرسة، و إرتبطت بإسمه العديد من الآراء و الأفكار منها ما يتصل بالريع و الأجور و التجارة الخارجية.[2]ويرى ريكاردو أن الزراعة أهم القطاعات الإقتصادية لأنها تسهم في توفير الغداء للسكان، لكنها تخضع لقانون تناقص الغلة وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التكنولوجيا في التقليل من إثر ذلك، ولذلك فقد تنبأ بأن الإقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة ركود ذو ثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة، ويعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الإقتصادي ،[3]حيث يحلل ريكاردو عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات :

2-1 ملاك الأراضي

هم من يملكون كمية الأراضي الثابتة المتاحة ويتقاضون الريع مقابل إستخامها، فالأرض الخصبة تصبح نادرة وهذا بتزايد السكان وتكوين رأس المال، الأمر الذي يدفع بالعمال إلى إستخدام أراضي أقل خصوبة أو ما يعرف بالأرض الحدية ،وهي في الواقع أرض حرة يمكن إستعمالها دون دفع أي ريع إلا أنه يمكن لصاحب الأرض ذات المردودية العالية أن يحصلوا على ريع يعادل الفرق بين قيمة الإنتاج من هذه الأرض و قيمة الإنتاج من كمية أرض مماثلة لأرض حدية.[4]

2-2 الرأسماليون:

دورهم مركزي في عملية التنمية و النمو إذ يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل من خلال إندفاعهم لتحقيق أقصى ربح، يعملون على تكوين رأس المال و التوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو .[5]

---

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية و التخطيط الإقتصادي ،نظريات النمو و التنمية الإقتصادية** ،الجزء الثالث، قسم الإقتصاد، كلية الإقتصاد، جامعة الملك عبد لعزيز ،جدة،2017،ص30.

[2] بناني فتيحة ،مرجع سبق ذكره ،ص13.

[3] مدحت القريشي، **التنمية الأقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات** ، بدون طبعة، دار وائل للنشر ، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن،2007،ص58.

[4] زكاري محمد، مرجع سبق ذكره،ص48.

[5] مدحت القريشي ،مرجع سابق ،ص58.

2-3-العمال الزراعيون :

يمثلون الفئة الأوسع من المجتمع و يتوقف وجودهم على الرأسماليون إذ يعتمدون على الأجور ،حيث يرى ريكاردو أن الزيادة في الأجور تؤدي إلى زيادة السكان لتحسين مستوى الغداء و الرعاية الصحية ومن ثم إرتفاع عرض العمل ما ينجر عنه تراجع الأجور إلى مستوى الكفاف. لا يتحقق النمو الإقتصادي إلا إذا أستخدم الإيراد الصافي المتمثل في الريع و الربح بإعتبارهما مصدر عملية التكوين الرأسمالي إلا أن ندرة الأرضي الخصبة تؤدي إرتفاع الريع ومنه زيادة تكاليف و أسعار المنتجات الزراعية الأمر الذي يشجع العمال على المطالبة بزيادة الأجور النقدية ،وهكذا تتراجع حصة الأرباح مقابل الرفع من حصتي الريع و الأجر في الدخل ،ما يؤدي إلى إنخفاض تراكم رأس المال و بالتالي الحد من النمو الإقتصادي .[1]

3-النمو الإقتصادي عند مالتوس Maltus(1766-1843)

إرتبطت شهرة مالتوس بنظريته عن السكان ،حيث يرى أن عدد السكان يتزايد وفق متتالية هندسية كل ربع قرن (20سنة) في حين أن الغداء يتزايد وفق متتالية حسابية خلال نفس الفترة،[2]و بالتالي فإن زيادة السكان لا يقابلها زيادة في الموارد مما يشكل عقبة في سبيل النمو ،إلا إذا صاحب ذلك زيادة في الطلب على العمالة من أجل زيادة الإنتاج، و بالتالي يرى مالتوس أهمية توجيه رؤوس الأموال إلى القطاع الصناعي بإعتباره الأمل الوحيد في إمتصاص الزيادة في السكان ،و سياسة مالتوس للنمو تتمثل في زيادة رأس المال المستثمر في كل من القطاعين الصناعي و الزراعي (سياسة النمو المتوازن).حيث بين أهمية التشابك بين القطاعات الإنتاجية، فكل قطاع يمثل سوقا لمنتجات القطاع الآخر، وفشل أي قطاع يمثل إختناقا للقطاع الآخر.

مما سبق يتضح أن الإقتصاديون الكلاسيك يؤمنون بضرورة الحرية الفردية، و أهمية حرية الأسواق ،وسيادة المنافية الكاملة، و البعد عن أي تدخل حكومي في الإقتصاد ،ويرون أن التكوين الرأسمالي هو مفتاح التنمية ،حيث ينضر إليه جميع الكلاسيك على أنه المحرك الأساسي للتنمية ،لأن له الفضل في تحقيق التقدم الفني و إمكانية تطبيق التخصص و تقسيم العمل ،ولذلك أكدوا جميعا على ضرورة تحقيق قدر كافي من المدخرات.[3]

---

[1] زكاري محمد ، مرجع سبق ذكره ،ص49.

[2] عبلة عبد الحميد بوخاري ،مرجع سبق ذكره،ص32.

[3] شادي جمال الغرباوي ،**أثر رأس المال البشري على النمو الإقتصادي في فلسطين** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إقتصاديات التنمية ،كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية ،غزة ،2015،ص27.

المطلب الثاني :النظرية النيوكلاسيكية و الكينزية في النمو الإقتصادي.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشرة برزت النظرية النيوكلاسيكية و التي إهتمت بتكوين رأس المال، بالإضافة إلى النظرية الكينزية بسبب الركود الإقتصادي و الذي سمي بالكساد العظيم، حيث إنتقدت بشدة النظرية الكلاسيكية، ويعتبر نموذج هارولد–دومار موجة توسعية لتحليلات التوازن الكينزي.

1–النظرية النيوكلاسيكية

ظهرت النظرية الكلاسيكية المحدثة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث إهتم روادها بتكوين رأس المال، وقد ركز هؤلاء في ذلك على المزايا المحققة عن نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي حيث إعتبروا تعميق رأس المال و تزايد بسبة($\frac{K}{L}$) مصرا هاما لهذه المزايا والتي تستمر حسب رأيهم ،حتى يتساوى عائد رأس المال مع سعر الفائدة الحقيقي.[1]

1–1تحليل شومبيتر:

صنف شومبيتر حول النمو الإقتصادي من ضمن المساهمات النيوكلاسيكية ،إذ يرى أن المنضم له دور كبير وهام جدا في عملية النمو الإقتصادي من خلال عملية الإنتاج ،وذلك إنطلاقا من التجديد الذي يقوم به للحصول على أفضل النتائج .[2]

ويتلخص تحليل شومبيتر للنمو الإقتصادي في النقاط التالية :

أ–الإبتكارات و التحديات

–وتأخذ هذه الإبتكارات و التحديات التي يقوم بها المنظم عديد الأشكال مثل : [3]

– إدخال و إنتاج بضائع جديدة لم يتعود عليها المستهلك؛

– إدخال طرق و تقنيات إنتاج جديدة؛

البحث عن أسواق جديدة لتصريف الإنتاج و بالتالي توفير حافز إضافي لعملية الإنتاج؛

–إعادة تنظيم و هيكلة الجهاز الإداري بشكل يزيد من فعالية العملية الإنتاجية .

---

[1] هوشيار معروف، **تحليل الإقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان ،الأردن 2005، ص 173.

[2] بودخدخ كريم ،**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة 2001–2009**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة دالي براهيم، الجزائر، 2009–2010،ص111.

[3] مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره، ص69.

وتنفيذ هذه التحديات من قبل المنظم يكون باللجوء إلى الإقتراض لتوفير الدعم المالي لمشاريعه و خططه، وهذا ما يؤكد على أن العبرة لا تكون بإمتلاك رأس المال من قبل المنظم، و إنما تكون بحسن تنظيم وقيادته و إدارته للمشروع، وتجدر الإشارة إلى أن المنظم لا يقتصر دوره على الإدارة و التنظيم فقط بل يمتد إلى الإبتكار و التجديد، أما الإدارة و التنظيم فهو نتاج عملية الجهاز الإداري ككل .

ب-الأرباح

إن الدافع الرئيسي لأي نشاط إقتصادي فهو تحقيق الأرباح، و بالتالي فإن هدف المنظم لا يخرج عن هذا النطاق، لدى يرى شومبيتر أنه في ظل المنافسة الكاملة فإن الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأرباح هي في الإبتكار، و التي تؤدي إلى تغيير ديناميكية تعطي الأفضلية لذلك المشروع محل الإبتكار مقارنة بباقي المشاريع .

ج-كسر التدفق الدائري

يرى شومبيتر أن الإبتكارات الجديدة لمشروع ما لا يلبث أن يصبح في حوزة باقي المشاريع ،وهذا ما يؤدي إلى إنخفاض مردودية المشروع محل الإبتكار ،لهذا تظهر ضرورة تجديد و إبتكار منتوج آخر لأخذ الأفضلية عن باقي المشاريع و بالتالي كسر ذلك الترابط الحاصل بين المشاريع و الذي يتجلى من خلال إنتاج نفس المنتوج.

يشرح شمبيتر تحليله من خلال الربط بين هذه الأفكار حيث أن لجوء المنظم إلى الإئتمان المصرفي لدعم عملية الإبتكار و التجديد يزيد من حجم أرباحه نتيجة ظهور المنتجات الجديدة التي يزيد الطلب عليها في مقابل إنخفاض الطلب على المنتجات القديمة ،وعند بداية تسديد القرض تنخفض الأرباح و التي يواكبها تحول المنتوج الجديد إلى منتوج قديم .

وهكذا يقول شومبيتر أنه هنالك موجات عديدة من المد و الجزر في الدورة التجارية ،فكل مرحلة رواج نتيجة إنكشافات تليها مرحلة سكون ،تدفع بالمنظمين بالبحث عن إبتكارات جديدة تؤدي إلى الرواج مرة أخرى. وهكذا تستمر الدورة التجارية.[1]

1-2نموذج سولو

يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، حيث يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارود-دومار عن

[1] بودخدخ كريم ،مرجع سبق ذكره ،ص ص112-113.

طريق إدخال عنصر العمل، ومتغير مستقل ثالث وهو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي، [1]مفترضا أنه هبة من السماء، وهذا هو مكن الضعف في نموذجه، لأنه في النهاية لم يعطي تفسيرا مقنعا لكيفية حدوث الرافد الأساسي للنمو الاقتصادي، واعتبره متغيرا خارجيا لا يمكن التحكم فيه بواسطة قوى من داخل النظام، ومن جهة أخرى حافظت الإقتصاديات الغنية على معدلات نمو مرتفعة دون الوصول إلى حالة الاستقرار، وعجزت البلدان الفقيرة عن تحقيق معدلات نمو مرتفعة سمحت بمواكبة الدول المتقدمة مما ضاعف التفاوت في معدلات النمو بينها، وهذا جعل نظرية التقارب محل شك أظهر محدوديتها في تفسير اختلاف معدلات النمو بين البلدان[2].

وتتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج(Y) ،رأس المال (K)،العمل(L) و مردودية العمل (A)،حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة ، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج في الشكل التالي:

$$Y(t) = F((K(t) , A(t)L(t))\ldots\ldots\ldots\ldots(1).$$

حيثt :تمثل الزمن.

ومن خصوصيات هذه الدالة، الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال و العمل و التي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة.

أما الجداء التالي AL يسمى بالعمل الفعلي ، ويقال على التقدم التقني A الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي حيث أن الطريقة التي يؤثر بها A على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج K/Y ثابتة، وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية.[3]

ومن الفرضيات الأساسية في نموذج سولو هو أن كل من عوامل الإنتاج، رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفرات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال و العمل الفعلي نتحصل على إنتاج

---

[1] كريمة قويدري، **الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي في الجزائر** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، لمسان، الجزائر،2010-2011،ص45.

[2] حمزة مرادسي ،**النمو الإقتصادي بين المقارنات النظرية ،نمو وواقع الإقتصاد الجزائري دراسة قياسية بإستخدام نموذج VECM للفترة 1969-2016**،مجلة الإقتصاد الصناعي ، جامعة باتنة1الحاج لخضر، العدد13،، ديسمبر2017،ص 188.

[3] صدر الذين صواليلي ،**النمو و التجارة الدولية في الدول النامية** ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،فرع إقتصاد قياسي، جامعة الجزائر ،2005-2006،ص40.

مضاعف بنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الإقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي ، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة ،هذا لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعف كميات رأس المال و العمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف[1] .

وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج ، أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لماّ كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر ، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية كالآتي:[2]

$$\lim_{K\to 0}(\mathrm{F}) = \lim_{\mathrm{L}\to 0}(\mathrm{F}L) = \infty; \lim_{\mathrm{K}\to\infty}(\mathrm{FK}) = \lim_{\mathrm{L}\to\infty}(\mathrm{FL}) = 0 \dots\dots (2)$$

ويفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذا رمزنا بـs لنسبة الإدخار فإن الزيادة في رأس المال تكتب ب $dK(t)/dt = sY(t)$ وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n بالإضافة إلى أن سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل، وعليه فإن المتغيرة L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابته $dL(t)/dt = nL(t)$ ، وإذا قمنا بالتعبير ، عن الزيادة في $A(t)$ بزيادة أسية e^{it}، فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالآتي :

$$dK(t)/dt = sf[K(t)] - (n+\square)k(t) \dots\dots\dots (3)$$

وبالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بقيمة k^* من k بحيث :

$$sf[K^*] = (n+k) * \dots\dots\dots (4)$$

.حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت ، أي أن

$$dk(t)/dt = 0$$

2-نظرية النمو الكينزية و نموذج هارود –دومار

على غرار النظري الكلاسيكية فقد جاءت النظرية الكينزية بمجموعة من الأفكار تخالف أفكار الكلاسيك وهذا ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل .

[1] كريمة قويدري ،مرجع سبق ذكره ،ص46.

[2] صدر الدين صواليلي،مرجعسبق ذكره ،ص41.

2-1 النظرية الكينزية:

بعد أزمة الكساد العالمي ظهرت أفكار كينز، وقد كان إهتم أساسا بالوضع الإقتصادي في الدول المتقدمة، وقد تناول كينز النمو الإقتصادي من وجهة نظر التحليل التجميعي (الكلي) وركز في تحليله على التغيرات الكلية التالية العمل ،سعر الفائدة ،عرض النقود ،معدل الإستثمار .[1]

حيث إهتم كينز بشكل أساسي بظاهرة البطالة و التي تكلم عنها في كتابه "النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود "وتقوم نظرية كينز في التشغيل على أن الذي يحدد عدد العمال الذين يشتغلون وكمية السلع التي تنتج هو الطلب الكلي الفعال و بالتالي فإن مشكلة الإقتصاد تكمن في خلق الطلب الفعال الذي يخلق العرض ،وفي هذا الإطار ركز كينز على أن الطلب الفعال هو أساس عملية النمو الإقتصادي إذ أنه يصدر عن جميع المتعاملين الإقتصاديين سواء كانوا أفراد، مؤسسات أو حكومات وهو بذلك يشير إلى إمكانية تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وهو الذي إعتبره ضرورة حتمية لا مناص منها في إطار سياستها المالية بحكم عجز آلية السوق عن الإدارة التلقائية للإقتصاد. إذ يؤكد كينز على أهمية دور الدولة في تحقيق التوازن الإقتصادي وهو بذلك يبرز تحولات كينز في الفكر الرأس مالي الذي يرفض تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي.[2]

وفيما يلي تظهر أهم المنطلقات والفرضيات التي استندت إليها النظرية الكينزية:

-لقد رفض النموذج الكينزي قانون المنافذ والقائل بأن العرض يخلق معه الطلب، وما ينجم عنه من رفض سيادة التوازن الدائم والمستمر عند مستوى العمالة الكاملة؛

-إن الطلب على النقود لا يقتصر على أغراض التبادل وتغطية المصروفات المتوقعة وغير المتوقعة، وإنما يتضمن أغراضا أخرى بحكم وظيفتها كمستودع للقيمة والتي تتمثل في الطلب على النقود لأغراض المضاربة في الأسواق المالية.

يؤكد كينز في تحليله على أن معدل الفائدة هو متغير هو حيث يمثل سعر الفائدة تكلفة

---

[1] وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر مصر السعودية –دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر 03، 2013-2014،ص26.

[2] طاوش قندوسي ،**تأثير النفقات العمومية على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر(2012/1970)**،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص102.

اقتراض الأموال لأغراض الاستثمار، لذا فإن انخفاضه يشجع المستثمرين على زيادة إنفاقهم الاستثماري وارتفاعه يجعل تكلفة الاستثمار ترتفع فتقلل من الإنفاق الاستثماري الخاص.[1]

2-2نموذج هارولد-دومار

طور هارولد -دومار في الأربعينيات نموذجا لإمكانية تحقيق نمو مستدام، بتوسيع النموذج الكينزي قصير الأجل و الذي يفترض عدم إستقرار الإقتصاد الرأسمالي .ويعد نموذج هارولد- دومار للنمو من أسهل و أكثر النماذج إتساقا و شيوعا ،ويمثل نقطة الإنطلاق في إيطار النمو طويل الأجل في الإقتصاديات المتقدمة ،ويركز النموذج على الإستثمار كضرورة حيوية لأي إقتصاد قومي ويبين أهمية الإدخار في زيادة الإستثمار -كمتطلبات رأس المال -وفي تحفيز النمو طويل الأجل ،وذلك بهدف تهيئة الدول للإنتقال من مرحلة الإنطلاق أو الإقلاع إلى مرحلة النضج .

يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد رأس المال K بإجمالي الناتج القومي Yلتعرف هذه العلاقة و الممثلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الأدب الإقتصادي بمعامل رأس المال ونرمز له بالرمز k،فإن نموذج هارود -دومار يقوم على الفروض التالية :[2]

1-يمثل الإدخار نسبة معينة من الدخل القومي :

$$S=sY.....(1)$$

2-الإستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال :

$$I=K.....(2)$$

ولطالما أن رصيد رأس المال يرتبط بالناتج القومي بمعامل رأس المال فإن :

$$\Delta K = k\Delta Y.....(3) \quad \text{أو}$$

$$K= \frac{\Delta K}{\Delta Y} .....(4)$$

3-الإدخار لابد أن يتعادل مع الإستثمار :

$$S=I.....(5)$$

[1] عبد الرزاق بن هارون ،**إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية و أثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر القطاع الزراعي -حالة التمور الجزائرية -**،مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات ماستر أكاديمي ،علوم إقتصادية علوم التسيير وعلوم تجارية ،تخصص إقتصاد وتسيير بترولي ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر ،2012-2013،ص5.

[2] عبلة عبد الحميد بوخاري، مرجع سبق ذكره،ص86.

ومن المعادلة (1)،(2)،(3)،يتبين

$$I=\Delta K=K\Delta Y.....(6)$$

وعليه يمكن كتابة متطابقة الإدخار و الإستثمار على النحو التالي:

$$S=sY=K\Delta Y=\Delta K=I.....(7)$$

$$sY=K\Delta Y.....(8)$$

وبقسمة طرفي المعادلة علىy ،ثم على نحصل على :

$$\frac{\Delta Y}{Y}=\frac{S}{K}\ldots\ldots\ldots\ldots(9)$$

هذا بحيث يمثل الطرف الأيمن من المعادلة معدل نمو الناتج القومي ،والذي يتحدد كلما يتضح بمعدل الإدخار (طرديا)ومعدل رأس المال (عكسيا)

وعلى ذلك فإن نموذج هارولد–دومار يبين أن تحقيق عملية التنمية يتطلب زيادة الدخل ،و بالتالي الإستثمار لزيادة سرعة النمو .وهذه العلاقة السابقة هي العلاقة الرئيسية لنموذج هارولد –دومار للنمو الإقتصادي .و أساسه أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الإستثمار في المصانع و المعدات هو المحدد الرئيسي للنمو ،وهو يعتمد على مدخرات الأفراد و الشركات الدين يقومون بالإستثمارات الممكنة ،أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج أي معامل رأس المال فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الإستثمار أو رأس المال .

المطلب الثالث: نظريات أخري في النمو الإقتصادي

تعددت نظريات النمو و إختلفت كل حسب وجهة نظره و إعتقاداته، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال سرد بعض النظريات المفسرة له.

1–نظرية روستو" مراحل النمو الاقتصادي

لقد وضع روستو مراحل معينة لعملية النمو الاقتصادي حيث قال في كتابه " مراحل النمو الاقتصادي " أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث" وتتمثل هذه المراحل في:

1–1 مرحلة المجتمع التقليدي

أين تكون الدول شديدة التخلف ويتسم اقتصادها بالطابع الزراعي التقليدي ويستعمل أهلها وسائل بدائية للإنتاج، كما يلعب نظام الأسرة والعشيرة الدور الرئيسي في التنظيم الاجتماعي .ومن مظاهر هذه

المرحلة تمسك المجتمع بالتقاليد وتفشي الإقطاع وإنخفاض مستوى الإنتاجية، وضعف نصيب دخل الفرد من الناتج الوطني ويعتقد روستو أن هذه المرحلة تكون طويلة نسبياً وتتميز بالبطء الشديد[1] .

1-2 مرحلة التهيؤ للإنطلاق

وهي فترة انتقالية بين مرحلة المجتمع التقليدي ومرحلة الانطلاق وفيها تكون الدولة متخلفة أيضاً لكنها تحاول كسر الجمود الذي يخيم على المجتمع .ومن مظاهر ذلك استبعاد وسائل الإنتاج القديمة وجلب الوسائل الحديثة وقيام الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة، كما يعتبر روستو ظهور طبقة من المفكرين تخرج على إطار التفكير التقليدي للمجتمع أمر ضروري في هذه المرحلة[2].

1-3 مرحلة الإنطلاق

وفيها تسعى الدولة جاهدة من أجل القضاء على أسباب تخلفها ا ولانطلاق نحو التقدم عن طريق زيادة مواردها الاقتصادية وإحداث تغيير في أساليب الإنتاج ا ولتوزيع وإنشاء الصناعات الثقيلة والنهوض بالزراعة والخدمات، ومن مظاهر هذه المرحلة أن يفوق معدل الاستثمار معدل نمو السكاني.

ويعتقد روستو أن هذه المرحلة تكون قصيرة نسبي اً ويتم خلالها تحول الاقتصاد الوطني تحولاً كبيراً يجعل عملية النمو بعد ذلك تتم تلقائي اً وبطريقة أوتوماتيكية .وتعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل باعتبارها مرحلة الجهد الشاق والعمل المتواصل من أجل خلق نهضة اقتصادية .

1-4 مرحلة النضوج

تكون الدولة في هذه المرحلة قد استكملت نمو قطاعاتها بشكل متوازن وزيادة الاستثمار فيها عن الاستهلاك .ومن مظاهرها قيام الصناعات الأساسية كالحديد والصلب والصناعات الكهربائية وازدهار حركة التجارة الخارجية ونضوج المجتمع فكرياً وفنياً وزيادة متوسط دخل الفرد فيه .

1-5 مرحلة الإستهلاك الوفير

وفيها تكون قد بلغت درجة كبيرة من التقدم ويزيد إنتاجها عن حاجتها ويعيش سكانها عند مستوى عالي من الرخاء .ومن مظاهر هذه المرحلة ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع الاستهلاكية وخاصة المعمرة منها كالسيارات ا ولثلاجات –وغيرها –وزيادة أيضاً متوسط الدخل الفردي.

ويرى روستو أن الدولة التي فيها سمات المرحلة الأولى ا ولثانية فهي دولة متخلفة اقتصاديا، أما إذا

---

[1] محمد مروان السمان ،وآخرون ،**مبادئ التحليل الإقتصادي الجزئي و الكلي** ،الطبعةالأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع،عمان،2009 ، ص389.

[2] عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سبق ذكره ،ص478.

كانت لديها سمات المرحلة الثالثة فهي دولة متوسطة أي لاهي متقدمة تماماً ولاهي متخلفة، أما التي تضعها مظاهر حياتها الاقتصادية في المرحلتين الرابعة ا ولخامسة فهي دولة متقدمة مع اختلاف درجة التقدم.

2- نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن

2-1نظرية النمو المتوازن:

هي في الحقيقة نظريتان في نظرية احدة لتشابههما تشابها كبيرا، حيث أن هنالك نظرية الدفعة القوية وهنالك نظرية النمو المتوازن ،ويتم دراسة النظريتان معا تحت مسمى واحد وهو نظرية النمو المتوازن ،لأن النظريتان متشابهتان إلى حد كبير ،بحيث يمكن القول أن نظرية النمو المتوازن ما هي في الواقع إلا إمتداد وتطو طبيعي لنظرية الدفعة القوية .[1] وينقسم رواد هذه النظرية بين من إهتم بتوازن الطلب وكان على رأسهم P.N.Rosensteinو R.Nurkse ومن إهتم بتوازن العرض ومن هؤلاء R.Alewis وتقوم هذه النظرية على ظاهرة عامة في الإقتصاد النامي ،وهي أن صغر حجم السوق يعد عائقا أساسيا في سبيل النمو ،وهو يعيق الإستخدام الكفؤ لرأس المال في الإنتاج ومهما كان حجم الصناعة ،ولقد إستنتج Rodan من دراسته أن مفتاح تجاوز الظاهرة السابقة هو إنشاء صناعة متباينة ومتكاملة (تعامل و تخطط كمؤسسة كبيرة)تحقق ما سماه بالدفعة القوية.[2]

إن فكرة النمو المتوازن يمكن تحقيقه فقط بالقيام بموجة كبيرة من الإستثمارات في عدد من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق ويزيد بالتالي الطلب على منتجاتها ،وهو من الإقتصاديين الذين أيدوا وبشدة حاجة البلاد النامية إلى معدل مرتفع للأسعار في بدء مرحلة تنميتها.[3]

2-2 نظرية النمو غير المتوازن

إن فكرة النمو الغير المتوازن فقد بلور هوشمان معالمها بعدما إنتقد أقطاب النمو و النمو المتوازن وأكد أن الخطة التنموية التي تطبق استراتيجية النمو الغير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم ،وذلك لأن الإستثمار في القطاعات الإستراتيجية الرائدة هو الذي يقود إستثمارات جديدة ،وأن عملية التنمية تحتاج لعدم التوازن في بداية مراحلها.[4]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ،ص479.

[2] هوشيار معروف ،مرجع سبق ذكره، ص390.

[3] جلال خشيب ،مرجع سبق ذكره ،ص 24.

[4] كبداني سيد أحمد ،مرجع سبق ذكره ،ص70.

حيث أن نظرية النمو الغير المتوازن تعني أن يتم التركيز على تنمية قطاع رئيس في الإقتصاد من قبل الدول وذلك بسبب قلة الموارد المالية للإستثمار في القطاعات المختلفة لدى يتم التركيز على قطاع واحد رائد يعمل على جدب القطاعات الأخرى في الإقتصاد نحو التنمية وذلك بعد نموه وقوته وبهذا تتحقق التنمية لكافة قطاعات الإقتصاد.[1]

[1] علي جدوع الشرفات ،مرجع سبق ذكره ،ص 50

المبحث الثالث :العلاقة بين التحرير المالي و النمو الإقتصادي

تعتبر أعمال كل من ، Schumpeter (1911)، Walter Baghot (1873) نقطة بداية لعدة دراسات نظرية و تطبيقية قام بها العديد من الإقتصاديين الذين أكدوا على أن التطور المالي يحفز النمو الإقتصادي في الدول النامية .وإعتبر كل من Mckinnon and Shawومؤيديهم أن أساس نظرية التحرير المالي هو التطور المالي الذي هو الركيزة الأساسية للنمو الإقتصادي في الدول النامية ،وعلى الرغم من ذلك فإنه هنالك مجموعة من الدراسات المعارضة للأثر الإيجابي للتحرير المالي على النمو الإقتصادي .

المطلب الأول: الأعمال النظرية التي عالجت الأثر الإيجابي للتحرير المالي و النمو الإقتصادي.

هنالك العديد من الأعمال النظرية التي حاولت التأكيد على وجود أثر إيجابي للتحرير المالي على النمو الإقتصادي من بينهم:

1-1دراسة Walter Baghot(1873)

وهو أول من قام بربط التمويل بالنمو الإقتصادي حيث أشار إلى أهمية التطور المالي بالنسبة للنمو الإقتصادي في الدول من خلال أفكار التي طرحها في كتابه وصف السوق النقدي سنة 1873.[1]

1-2دراسة Shumpeter(1911)

تعتبر من أوائل الدراسات التي تناولت العلاقة بين التطور المالي و النمو الإقتصادي و التي طرحها في نظريته التنمية الإقتصادية و كانت فكرته الأساسية الإئتمان يخدم التطور و الإنشاء الصناعي و أنه شرط أساسي للتطوير و الإبتكار و الإبداع في مجال الإستثمار ،وبالتالي فهو شرط أساسي لتحقيق النمو الإقتصادي ،وقد أكد على أن البنوك من خلال توفيرها للمستثمرين أموال اللازمة لمشاريعهم الإستثمارية فإنه سوف يكون له دور محفز للنمو الإقتصادي.[2]

---

[1] بلقاسم بن علال ،مرجع سبق ذكره،ص23.

[2] شهبون وفاء ،**التحرير المالي و أثره على النمو الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2014** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،تخصص إقتصاد نقدي و مالي ،جامعة أبي بكر بلقليد ،الجزائر ،2015-2016 ،ص52.

1-3دراسة King and Levine(1993)

حيث يعتبر أن تطور أجهزة الوساطة المالية يمكن أن يؤثر إيجابا على النمو الإقتصادي من خلال رفع قدرتها في التخصص المالي و المصرفي في الحصول على كل المعلومات اللازمة قبل القيام بعملية توجيه التمويل اللازم للمشاريع و الإستثمارات ،فهذه الدراسة بينة أن التطور المالي في الدول النامية ضروري لأجل رفع وتيرة النمو الإقتصادي ،والأهم وجود وساطة مالية متطورة تؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي في المدى البعيد وقدمLevine تحليل وضح من خلاله الوضائف الأساسية للنظام المالي وأجهزة الوساطة المالية التي تكون وراء العلاقة الإيجابية القائمة بين درجة التطور المالي و النمو الإقتصادي والتي تمثل في تسهيل وتنويع التداول المالي بحذر وتوزيع المخاطر ،وتنويع المخاطر، تخصيص الموارد ،مراقبة المديرين و المسيرين نون ممارسة الرقابة على الشركات الممولة ،تعبئة المدخرات ،وتسهيل تبادل السلع و الخدمات .[1]

1-4 دراسة Mathieson(1979)

وتكمن الفكرة الرئيسية لهذا النموذج في أنه أخذ بعين الاعتبار التغيرات المحتملة في سعر الصرف الحقيقي الناتجة عن عملية التحرير، ويرى Mathieson أنه في ظل زيادة أسعار الفائدة الحقيقية الناتجة عن إزالة الكبح المالي، تزيد تدفقات رؤوس الأموال من الخارج والتي تعتبر ناتجا أساسيا عن سلوك المؤسسات الأجنبية.

لذلك فإن سياسة التحرير المالي التي ترفع إلى درجة كبيرة تكاليف القروض، يمكن أن تدفع المؤسسات الوطنية إلى الاقتراض من الخارج وهذا ما يساعد على دخول رؤوس أموال ضخمة(كما حدث في كوريا الجنوبية والشيلي في الستينات والسبعينات) بمعدلات تغذي الضغوط التضخمية، وفي ظل نظام صرف ثابت ووجود فائض في ميزان المدفوعات ناتج عن دخول رؤوس الأموال الأجنبية، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي المولد للتضخم، كما ينتج عن هذه الزيادة في الأسعار تخفيض مستوى أسعار الفائدة الحقيقية والذي بدوره يمكن أن يؤدي إلى مستوى جديد لأسعار الفائدة الاسمية ولتجنب هذه المشكلة

[1] بن دحمان آمنة ،**التطور المالي و النمو الإقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية بإستخدام بيانات البانل من 25 دولة خلال الفترة (1989-2014)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام ل.م.د،علوم الإقتصاد النقدي المالي ،تخصص مالية ،جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان –الجزائر ،2015-2016،ص 80.

نادىMathieson بضرورة تخفيض أهمية النقود في الإقتصاديات النامية لمسايرة سياسة التحرير المالي.[1]

1-5 دراسة Roubini and Sala-i-Martin (1992)

يهدف هذا النموذج إلى دراسة نتائج التشوهات الخارجية على الأسواق المالية خاصة (ظاهرة الكبح المالي)على النمو الإقتصادي في الأجل الطويل و يرتكز على الفرضيات التالية:

-يؤدي التطور المالي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بفضل زيادة الإنتاجية الحدية للاستثمارات؛

-تحد أغلب حكومات الدول النامية من عملية تحقيق التطور ترى في تطبيق سياسة الكبح المالي أهمية قصوى تجعلها تكسب موارد مالية إضافية وتحصل على ضرائب أكثر لتغطية عجزها في ميزانيتها العمومية ونفقاتها الجارية.

ورغم تعدد واختلاف دراسات أنصار مدرسة ستانفورد التي أيدت تحليل Shaw and Mchinnon حول موضوع العلاقة الإيجابية بين سياسة التحرير المالي والنمو الإقتصادي ، ويمكن تلخيص أهم نتائجهم كما يلي:

-تحرير معدلات الفائدة يؤدي إلى زيادة الإدخار وينوع أشكاله المالية.

-خفض نسبة الإحتياطي الإجباري يزيد من قدرة البنوك على عرض النقود .

-الحد من سياسة توجيه الإئتمان يحسن من عملية تخصيص الموارد المالية .

-التحرير المالي يسمح بتمويل الإستثمارات المجدية.[2]

أعتبر كل من KING et LEVINE (1993)، LEVINE, LOAYZA (2000)

DHINGRA،(2003) ROGOOFF،PRASAD WEL ET KOSE, (2004)وآخرين:[3] أن التطور المالي هو شرط مسبق لنجاح تطبيق سياسة التحرير المالي، حيث أشاروا إلى أن تطبيق سياسة التحرر المالي في الدول النامية هي وسيلة فعالة لتحقيق معدلات نمو إقتصادي عالية وموجبة، وذلك بفضل تطوير النظام المالي والمصرفي الذي بدوره قد يحفز الإدخار وبالتالي توفير الأموال اللازمة لتمويل مختلف الأنشطة الإقتصادية، والتي قد تنعكس إيجابيا على معدلات النمو الإقتصادي لهذه الدول .

[1] أحمد عبد الكريم بو غزالة مرجع سبق ذكره،ص127.

[2] محلوس زكية ،مرجع سبق ذكره ،ص06.

[3] بن علال بلقاسم ،مرجع سبق ذكره ،ص08.

وبالتالي فإن أساس نظرية سياسة التحرير المالي هو التطور المالي الذي يعتبر أحد الدعائم والركائز الأساسية للنمو الإقتصادي في الدول النامية .

وقد حظي تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية بدعم ومساندة من طرف المنظمات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين والدول المتقدمة، حيث اعتبرت هذه السياسة كجزء هام من الإصلاحات الإقتصادية والمالية التي أتبعتها أغلب الدول النامية للدخول في إقتصاد السوق وكشرط ضروري لنجاح هذه الإصلاحات، وذلك لكونها أداة فعالة لتطوير النظام المالي والمصرفي ولتحفيز النمو الإقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: الأعمال التجريبية التي عالجت أثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي.

2-1دراسة Quinn (1997)

هي واحدة من أولى الدراسات التي خلصت إلى وجود علاقة إيجابية بين حرية حركة التدفقات الرأس مالية و النمو ،وقد أضاف إلى المتغيرات المتضمنة في أدبيات النمو الإقتصادي مؤشر درجة الإنفتاح، ففي الواقع قام **Quinn** بإنشاء متغيره رأس المال ،يستند هذا المؤشر أساسا على المؤشر الذي نشره صندوق النقد الدولي في تقريره السنوي بشأن أنظمة الصرف و القيود المفروضة عليها ،تتمثل ميزة المؤشر الذي طوره **Quinn** إلى وجود أثر إيجابي ،قوي ومعنوي ،لتحرير حساب رأس المال على نمو حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وهذا بالنسبة لكامل العينة التي تضمنت 58 بلدا خلال الفترة 1975-1989.مع ذلك تم إنتقاد دراسة Quinn في عام 2002 من قبل العديد من الإقتصاديين اللذين أكدوا على حقيقة أن دراسة Quinn عانة من بعض أوجه القصور .لأنها لم تميز بين الآثار الخاصة بالإنفتاح المالي الخارجي ،وتلك الخاصة بالتحرير الشامل .[1]

2-2 دراسة Edwards (2001)

هدفت دراسته إلى التحقق من فرضية الأثر الإيجابي لتحرير حساب رأس المال على النمو الإقتصادي في وجود شرط التطور المالي ،وقد تمت هذه الدراسة في شكل مقطع عرضي لعينة غير متجانسة متكونة من 62 دولة متطورة و أخرى نامية للفترة الممتدة من 1980-1989 بإستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة ومؤشر Quinn الذي يقيس درجة كثافة وشدة القيود المفروضة على حساب رأس المال .

[1] بن معزوز محمد زكريا ،**إشكالية التحرر المالي وعلاقته بالنمو الإقتصادي حالة لجزائر**، مرجع سبق ذكره ،ص128.

وتوصلEdwards إلى أن تحرير حساب رأس المال يؤدي إلى إبطاء النمو الإقتصادي في الدول ذات الدخل المنخفض و التي يقصد بها الدول النامية ،بينما يؤثر تحرير حساب رأس المال إيجابيا على النمو الإقتصادي في الدول المتطورة التي تمتلك أنظمة مالية متطورة ،وهذا ما جعل نتائج هذه الدراسة تؤكد الفرضية التي وضعها كل من Klein and Olivei التي تنص على أن التطور المالي هو شرط أساسي لنجاح تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية .[1]

2-3دراسة Klein and Olivei

توصل إلى إستنتاج بشأن مسألة عدم التمييز بين تأثير الإنفتاح الداخلي و الخارجي وذلك بإعتماد مقاربة مختلفة عن سابقتها :بداية قام الباحثان بالتمييز بين البلدان الصناعية و البلدان النامية ،ثم سعو في مرحلة ثانية إلى البرهان عن تأثير حرية حركة رؤوس الأموال على التنمية المالية ،وتأثير هذه الأخيرة على النمو .وبالتالي قام المؤلفان بتقدير نموذج نمو يأخذ بعين الإعتبار متغير عمق السوق المالي (كمؤشر على درجة التنمية المالية)وتألفة عينة دراستهم من 92بلدا صناعيا ناميا فيما يتعلق بمؤشر الإنفتاح فقد إستخدم المؤلفان مؤشر (Share) خلال الفترة 1986-1995 خلص الباحثان إلى وجود تأثير إيجابي للتحرير المالي على النمو الإقتصادي في البلدان الصناعية أما بالنسبة للبلدان النامية فلم يستقر الباحثان على نتائج واضحة ،يعود هذا التباين في النتائج بالأساس إلى مستوي التنمية المالية الذي يختلف بين المجموعتين حيث أن هذا الأخير يعتبر من بين المحددات الهامة للنمو الإقتصادي ،بعبارة أخرى لا يمكن للتأثيرات الإيجابية لرفع القيود عن حركة رؤوس الأموال أن تتحقق إلا إذا كانت هنالك مجموعة من المؤسسات التي تصاحب التغيرات التي تحدثها حرية حركة رؤوس الأموال .[2]

[1] بلقاسم بن علال ،**دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية دراسة قياسية لحالة النظام المالي و المصرفي الجزائري (1990-2011)**،مرجع سبق ذكره ،ص ص 286-287.

[2] بن معزوز محمد زكريا ،إشكالية التحرير المالي و النمو الإقتصادي في الدول النامية، مرجع سبق ذكره ،ص ص 129، 130.

المطلب الثالث :الدراسات المعارضة لفرض وجود أثر إيجابي للتحرير المالي على النمو الإقتصادي.

خلصت العديد من الدراسات إلى النتيجة التي مفادها هو أن ليس هنالك علاقة بين التحرير المالي و النمو الإقتصادي من بين هذه الدراسات :[1]

1-دراسة Grili and Milesi-Ferretti (1995)

قامت هذه الدراسة بتحليل حصة الفرد من الدخل بين عامي 1966 و1989 على عينة تتكون من 61 بلدا ،وقد الباحثان بتقدير إنحدار معدلات النمو على خمس سنوات مع إستخدام المؤشر (Share)، لتأكد النتائج التي توصل إليها المؤلفان على الفرضية القائلة بوجود أثر إيجابي للتحرير حساب رأس المال على النمو الإقتصادي .

2-دراسة Rodrick (1998)

إن حرية حركة رأس المال ليس لها أي تأثير على النمو الإقتصادي .إشتملت علاقة إنحدار النمو لديه على الدخل الأولي ،مستوي التعليم بالإضافة إلى مؤشر مستوى النوعية المؤسسية لمؤسسات القطاع العام. على عينة تتألف من 100 بلد نامي و متقدم ،لم يلمس الباحث تأثير يدكر لرفع القيود على التغيرات في الدخل الحقيقي للفرد خلال الفترة بين عامي 1975و1989.بالمثل ،ويخلص إلى وجود أي علاقة بين رفع القيود على تدفقات رؤوس الأموال و مستويات الإستثمار.

[1] بن معزوز محمد زكريا ، إشكالية التحرير المالي و النمو الإقتصادي في الدول النامية، مرجع نفسه، ص ص132، 133.

خلاصة الفصل

النمو الإقتصادي يعني الزيادة الحقيقية في الناتج القومي لبلد ما و الناتجة عن عوامل رئيسية أهمها التحسين في نوعية الموارد المتاحة لزيادة هذا الناتج ،وتكمن أهمية النمو الإقتصادي في الرفع من القدرة الشرائية للأفراد والتخفيض من البطالة ،تحسين مستوي المعيشة ،و بما أن النمو الإقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدول فإنه يسهل لها مهامها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج و الدفاع ،على الرغم من التضحية التي يتحملها المجتمع مقابل تحقيق معدلات عالية من النمو و المتمثلة في التضحية بالراحة الآنية و الإستهلاك.

وهنالك مجموعة من العوامل المحددة للنمو الإقتصادي تشمل الموارد الطبيعية و الموارد البشرية و رأس المال و التقدم التكنولوجي .ومن أهم النظريات التي تتعلق بالنمو الإقتصادي النظرية الكلاسيكية ،النظرية النيوكلاسيكية ،النظرية الكينزية ونظريات أخري.

هنالك العديد من الإقتصاديين الذين يقرون بوجود علاقة بين التحرير المالي والنمو الإقتصادي وذلك من خلال قيامهم بمجموعة من الدراسات النظرية و التجريبية ،حيث حاولت الدراسات التجريبية إضافة نماذج أساسية للنمو تتضمن عدة متغيرات مثل درجة التعليم ،الإستثمار النمو السكاني ،فمنهم من يرى بأن للتحرير المالي أثر إيجابي على النمو الإقتصادي ،ومنهم من يعارضهم الرأي. وهذا ما سيتم لتحقق منه من خلال إجراء دراسة قياسية لمعرفة اثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي.

الفصل الثالث:

علاقة التحرير المالي بالنمو الإقتصادي في الجزائر

المبحث الأول:النظام المصرفي الجزائري و بداية التحرير المالي

المبحث الثاني:النماذج و الإختبارات المستخدمة في الدراسة

المبحث الثالث:دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر

تمهيد

ورثت الجزائر عند إستقلالها جهازا مصرفيا واسعا لكنه قائم على أساس الإقتصاد الحر الليبرالي، ولذلك فقد باشرت السلطات العليا بإصلاحات مصرفية كبيرة مند الإستقلال إلى يومنا خصوصا في إطار التحول إلى إقتصاد السوق،وهذا من خلال القيام بجملة من الإصلاحات المتتالية التي تتدرج ضمن سياق الإصلاحات الإقتصادية وسياق التحرير المالي، وذلك بغية تعميق مسار التحول الذي بدأته الجزائر مع مطلع التسعينات، من خلال صدور قانون النقد و القرض 10/90الذي كان بمثابة الإنطلاقة الفعلية لمسار التحرير المالي في الجزائر ،والذي يعتبر من الركائز الأساسية في ضمان نجاح عملية التحول الإقتصادي، و الإصلاحات المصرفية و سياسة التحرير المالي .

من خلال ما سبق تم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول قانون النقد و القرض وأهم التعديلات التي أجريت عليه و بداية التحرير المالي في الجزائر ،أما المبحث الثاني فيستعرض الجانب النظري للنماذج و الإختبارات القياسية المستخدمة وذلك بالتطرق إلى ماهية السلاسل الزمنية، و إختبارات الإستقرارية و التكامل المشترك ونموذجVAR ،أما المبحث الثالث فقد خصص للدراسة القياسية من خلال التعرف على المواصفات العامة للنموذج،و إختبارات الإستقرارية، بالإضافة إلى التقدير بواسطة VAR .

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري وبداية التحرير المالي.

لقد ورثت الجزائر بعد الإستقلال نظاما مصرفيا هشا حيث حاولت السلطات العليا بشتى الطرق من أجل أصلاحه وهذا من خلال إصدار قانون النقد و القرض الذي يعتبر نقطة الإنطلاقة للتحرير المالي و التوجه نحو إقتصاد السوق وهذا ما سوف يتم التطرق إليه في هذا المبحث من خلال مضمون قانون النقد و القرض و أهم الإصلاحات التي أجريت عليه و بداية التحرير المالي في الجزائر.

المطلب الأول: قانون النقد و القرض.

إن الإصلاحات التي سبقت فترة التسعينات، لم تأتي بنتائج مرضية ،فلا المؤسسات زادت إنتاجيتها وتحسن أدائها ،ولا البنوك قامت بمهامها كوسيط مالي خاصة في ظل تدهور أسعار المحروقات على المستوى الدولي وتزايد عبئ المديونية وخدمة الدين، وفي ظل هذه الظروف صدر قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض .

1-مضمون قانون النقد و القرض

يعتبر القانون رقم 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض نصا تشريعيا يعكس بحق إعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي .ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات .وبالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانونا 1986و1988، فقد حمل أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه .[1]

حيث نص قانون النقد و القرض على تدابير جوهرية نستعرضها فيما يلي:[2]

-يمنح البنك المركزي الإستقلالية عن وزارة المالية ويكلف بتسيير السياسة النقدية بعد إجراء تعديلات إدارية تتماشى مع المسؤوليات الجديدة وسمي بنك الجزائر ؛

-تم إنشاء مجلس النقد و القرض ومهمته صياغة سياسة القرض و النقد الأجنبي والإشراف على متابعة الدين الخارجي ووضع السياسة النقدية، يترأس هذا المجلس محافظ بنك الجزائر و يضم النواب الثلاث للمحافظ و ثلاث مندوبين عن الحكومة؛

_إرساء قواعد الشفافية في العلاقات بين الخزينة العامة و النظام المالي ؛

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك دراسة في إستخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية** ، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية -بن عكنون -الجزائر- ،2007، ص196.

[2] محلوس زكية ،مرجع سبق ذكره ،ص75.

-توجيه المعاملة بين المؤسسة الخاصة و المؤسسات العمومية في مجال القروض.

وقد أعطي قانون النقد و القرض للبنوك العامة في الجزائر حرية تمويل مختلف القطاعات الإقتصادية وتقديم الإئتمان بمختلف الآجال طبقا لظاهرة الشمولية في العمل المصرفي، كما فتح هذا القانون المجال أمام القطاع الخاص و الأجنبي للعمل في السوق المصرفية الجزائرية، وقد جاء قانون النقد و القرض لتقدير رقابة البنك المركزي على البنوك العامة في الجزائر و تمكينه من أداء أعماله في إطار واسع من الإستقلالية.[1]

2- أهداف قانون النقد و القرض

إن الهدف الجوهري لقانون النقد و القرض هو إعادة صنع قواعد إقتصاد السوق وإعادة تأسيس ملاءة مؤسسات الدولة و البنوك ومحاربة مختلف أشكال التسريبات وتعويض عوامل الإنتاج، يتفرع عن هذا الهدف أهداف فرعية كالتالي:[2]

-وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي و المالي؛

-إعادة تقييم العملة الوطنية؛

-تشجيع الإستمارات الخارجية و السماح بإنشاء بنوك وطنية خاصة أو أجنبية؛

-إلغاء مبدأ تخصص البنوك وتحديد وتوضيح النشاطات المتعلقة بالبنوك و الهيئات المالية؛

-تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الإقتصاديين خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي وبورصة القيم المنقولة؛

- إيجاد مرونة نسبية في تحديد أسعار الفائدة من قبل البنوك.

---

[1] بوسعدية مراد ،علاوة محمد لحسن ،**تحرير تجارة الخدمات المالية في التجارة الدولية ودوره في تعزيز التنافسية التجارية الدولية – دراسة مقارنة بين الإمارات و الجزائر للفترة (2004-2014)** ،مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر ،2015-2016 ،ص ص 53، 54.

[2] آسيا قاسيمي، **أثر العولمة المالية على تطوير الخدمة المصرفية و تحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد المالية و البنوك ،جامعة أحمد بوقرة ،بومرداس ،الجزائر ،2014-2015، ص82.

3-مبادئ قانون النقد و القرض

إن المبادئ التي يقوم عليها قانون النقد و القرض و ميكانيزمات العمل التي يعتمدها تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل وهي كالتالي:

3-1 الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية

كانت القرارات النقدية في ظل النظام الإقتصادي القائم على التخطيط المركزي تتحدد تبعا للقرارات الحقيقية أي على أساس كمي حقيقي، وعلى مستوى هيأت التخطيط، لذلك فإنه لم يكن للأهداف النقدية البحثة أي مكان في تلك القرارات، فجاء قانون النقد و القرض بنهج جديد يقوم على أساس الأهداف النقدية لتي ترسمها و تتخذها السلطات النقدية، ولم تعد تتخذ من قبل هيئة التخطيط على أساس كمي،[1]هذا النهج الجديد جاء لتحقيق جملة من الأهداف ،و التي يمكن حصرها في :[2]

-إستعادة الدينار وضيفته التقليدية وتوحيد إستعمالاته داخليا إن كان ذلك على مستوى المؤسسات العمومية أو على مستوى العائلات و المؤسسات الخاصة؛

-تنشيط السوق النقدية و إستعادة السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة رئيسية من وسائل الضبط الإقتصادي؛

-توفير الشروط الضرورية التي تسمح بمنح القروض بناء على معايير لا تمييز بين الأعوان الإقتصاديين ،لاسيما بين المؤسسات العامة و المؤسسات الخاصة ؛

-إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في إتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

3-2 الفصل بين الدائرة النقدية و المالية

فصل قانون النقد و القرض بين الدائرة النقدية و المالية، فلم تعد الخزينة بموجب هذا القانون حرة في لجوئها إلى البنك المركزي لتمويل العجز، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:[3]

---

[1] ساحلي لزهر ، **عولمة النشاط المصرفي و إعادة تأهيل المنظومة المصرفية – حالة الجزائر** -،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة باجي مختار ،عنابة ،الجزائر ،2015-2016،ص290.

[2] الطاهر لطرش ،**إقتصاد نقدي و بنكي** ،بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية ،2013،ص ص 344، 345.

[3] بعلي حسني مبارك، **إمكانيات رفع كفاءة آداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الإقتصادية و المصرفية المعاصرة** ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، فرع إدارة مالية ،جامعة منتوري، قسنطينة ،الجزائر ،2011-2012،ص74.

-إستقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة ؛

-تقليص ديون الخزينة إتجاه البنك المركزي ،وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها ؛

-الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية ؛

-تراجع إلتزامات الخزينة في تمويل الإقتصاد .

3-3 الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض (الإئتمان)

لقد تفطن قانون النقد و القرض للغموض الكبير السائد على مستوى نظام التمويل. حيث أبعدت الخزينة عن منح القروض للإقتصاد، فأصبح النظام المصرفي هو المسئول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية ،[1]من أجل تحقيق الأهداف التالية :[2]

-إرساء قواعد الشفافية في العلاقة بين الخزينة العامة و النظام المصرفي ؛

-توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة و المؤسسات العامة في مجال القرض ؛

-إرساء قواعد إقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد ،وخلق علاقة جديدة بين الجهاز المصرفي و المؤسسة العامة الإقتصادية أساسها الإستقلالية التجارية ،و التعاقدية في جو من المنافسة الحرة .

3-4إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة

كانت السلطة النقدية سابعا مشتتة في مستويات عديدة ،فوزارة المالية كانت تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية ،و الخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وكانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، و البنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لإحتكاره إمتياز إصدار النقد. ولذلك جاء قانون النقد و القرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية. وكان ذلك بأنه أنشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت. وقد وضع هذه السلطة

[1] بورمة هشام ، **النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الإندماج في العولمة المالية** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، منشورة ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،مدرسة الدكتوراه ،"إقتصاد -ماناجمنت "،جامعة 20أوت 1955،سكيكدة ، الجزائر،2008-2009،ص33.

[2] لعراف فائزة ، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم إنعكاسات العولمة (مع الإشارة إلى الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 2008)** ، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،مصر،2013،ص159.

النقدية في الدائرة النقدية ،و بالذات في هيئة جديدة أسماها مجلس النقد و القرض، وجعل قانون النقد و القرض هذه السلطة النقدية : [1]

-وحيدة ،ليضمن إنسجام السياسة النقدية ؛

-مستقلة ،ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية ؛

-وموجهة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

المطلب الثاني: تعديلات قانون النقد و القرض

على الرغم من كل ما قدمه قانون النقد و القرض إلا أنه تعرض لمجموعة من التعديلات وهذا من أجل مواكبة التطورات الحاصلة، من أهمها تعديل 01/01 سنة2001، الأمر رقم 11/03الصادر في 2003المتعلق بالنقد و القرض، بالإضافة إلى تعديل 2010المتعلق بالبنوك وتعديل 2017.

1-تعديلات قانون النقد و القرض لسنة 2001

نتيجة وجود مجموعة من النقائص في التطبيق العملي لقانون النقد و القرض 10/90المؤرخ في 14أفريل 1990،قامت السلطات بإجراء عدة تعديلات على القانون وذلك بإصدار الأمر 01/01المؤرخ في 04ذي الحجة 1421هـ الموافق ل27فيفري 2001، حيث تم الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض.[2]

تتمثل أهم التعديلات التي جاء بها الأمر 01/01 في:[3]

-التخلي عن عهد المحافظ ونوابه وتعيينه بمرسوم رئاسي؛

-الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد و القرض كسلطة نقدية؛

-توسيع مجلس النقد و القرض بإعتباره سلطة نقدية إلى ثلاث شخصيات مختارين في المجالين الإقتصادي و المالي.

زيادة على ذلك فإن إدارة دعم إستقلالية السلطة النقدية تقدر من جهة في إعفاء مجلس إدارة بنك الجزائر من ممارسة الصلاحيات في مجال النقد و القرض ،ومن جهة أخرى في التشكيلة التي يتكون

---

[1] الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره،ص198.

[2] الطيب ياسين ،**النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية** ،مجلة الباحث، الجامعة الجزائرية، العدد 03، 2003،ص57.

[3] بورمة هشام ،مرجع سبق ذكره، ص47.

منها مجلس النقد و القرض الذي يفتحه من خلال تعيين ممثلين يختارون من خارج بنك الجزائر، و المحافظ من خلال إسناد رئاسة هذه السلطة إليه، إضافة إلى رأيه المرجح الذي يتمتع به.

2- تعديلات قانون النقد و القرض لسنة 2003

بعد الإعلان عن إفلاس بنك الخليفة و البنك التجاري و الصناعي الجزائري سنة 2003وما ترتب عن ذلك من خسائر و خيمة تحملتها خزينة الدولة، سعت السلطات الجزائرية لإعادة النظر في التشريع المصرفي و خاصة الآلية التي من شأنها ضبط نشاط البنوك وعدم تكرار حالات التعثر المالي و المصرفي للبنوك الأمر الذي إستدعى إلى تعديل قانون النقد و القرض بالأمر الرئاسي رقم03-11الصادر في 26أوت 2003وجاء هذا الأمر بالخصوص لمراجعة القوانين و التشريعات التي تنظم العمل المصرفي، وإخضاع النظام المصرفي إلى القواعد و المعايير المصرفية العالمية أي معايير الملاءة المصرفية الدولية و الإستمرار في تعميق مسار الإصلاح المالي.[1]

تهدف الأمرية 11/03إلى تحقيق ثلاثة أهداف:[2]

2-1السماح لبنك الجزائر بممارسة أحسن لصلاحياته عن طريق:

-الفصل بين إصلاحات مجلس النقد و القرض و صلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر؛

-توسيع صلاحيات مجلس النقد و القرض وذلك بإضافة شخصين يعينان بمرسوم رئاسي بالإضافة إلى المحافظ و نوابه الثلاث وثلاث موظفين سامين لهم خبرة و إدارة بالمسائل المالية.

2-2 تقوية الإتصالات و التشاور بين بنك الجزائر و الحكومة عن طريق:

-إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر و وزارة المالية لتسيير الموجودات الخارجية و الدين الخارجي؛

-التداول الجيد للمعلومات الخاصة بالنشاط المصرفي و المالي، و العمل على توفير الأمن المالي للبلد.

2-3 توفير أحسن حماية للبنوك و الإدخار الجمهوري عن طريق :

-تدعيم الشروط و المعايير المتعلقة بتراخيص إعتماد البنوك ومسيرتها، وإقرار العقوبات الجزائية على المخالفين لشروط وقواعد العمل المصرفي ؛

-إنشاء صندوق التأمين على الودائع الذي يلزم البنوك التأمين على جميع الودائع.

[1] بلقاسم بن علال، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] بعلي حسني مبارك ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 84- 85.

3- تعديلات قانون النقد و القرص لسنة 2010

جاء الإصلاح المصرفي لسنة 2010عن طريق الأمر 04/10المؤرخ في 26أوت 2010،حيث أتى هذا الإصلاح بتعريف بنك الجزائر وتحديد صلاحياته حرصا على إستقرار الأسعار بإعتباره هدف من أهداف السياسة النقدية،[1] حيث جاء بأهم النقاط التالية:[2]

-تعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال إختبارات الصلابة المالية بالإستعانة بجهاز الوقاية وحل الأزمات؛

-الكشف المبكر عن نقاط الضعف وذلك عبر متابعة أفضل للبنوك؛

-مساهمة السياسة النقدية في الإستقرار المالي الخارجي من خلال التسيير المرن لسعر الصرف.

4-التعديل الجديد لقانون النقد و القرض2017

نتيجة الأوضاع الصعبة التي يشهدها الإقتصاد الجزائري حاليا فقد تم إستهلاك كافة الإحتياطات العمومية، مما دفع بالخزينة إلى تعبئة موارد إضافية وهكذا تم اللجوء إلى قرض سندي وطني، كما إستفادة الخزينة من فوائد معتبرة تم إقتطاعها من نتائج بنك الجزائر ،وعلى الرغم من كل هذه المساهمات ،تبقى الخزينة لسنة 2017بحاجة إلى تمويل يفوق 500مليار دينار جزائري.

إن بقاء الأسعار في الأسواق البترولية في مستوياتها الحالية يزيد من حدة الضغوطات على خزينة الدولة في المدى القصير و المتوسط، تشكل هذه التصورات خطرا كبيرا على قدرات الدولة في مواصلة جهود التنمية الإقتصادية و الإجتماعية علما أن السوق النقدية و المالية الداخلية تشهد إنكماشا في قدراتها، مما يحد من إمكانية تمويل الإستثمار الإقتصادي، لقد قامت السلطات العمومية بحكمة لمنع اللجوء إلى المديونية الخارجية للإستعاضة عن الأزمة المالية التي تمر بها البلدان، ولهذه الأسباب قررت الحكومة اللجوء إلى أداة تمويل تم إستعمالها في السنوات الأخيرة عبر العالم و المعروفة تحت إسم التمويل غير التقليدي أو تسهيل الكمية. إن هذه الأداة التي ظهرت لأول مرة في اليابان لسنوات التسعينات قد أستعملت في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم في أوروبا ،بعد الأزمة المالية العالمية التي ظهرت سنة2007.

[1] آسيا قاسيمي، مرجع سبق ذكره، ص92.

[2] بطاهر على، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص60.

تم تعديل قانون النقد و القرض مؤخرا بتاريخ11تشرين الأول أكتوبر2017وذلك عبر تعديل الأمر11/3المؤرخ في 26أوت2003المتعلق بالنقد و القرض ،ويعد هذا التعديل الأخير ذو طابع إنتقالي يكون تنفيذه محدود في الزمن وقد تم صياغة هذا التعديل ضمن مادة واحدة ،وهي المادة رقم 45مكرر، لا يؤثر في مضمون بقية أحكام قانون النقد و القرض وعليه تنص المادة الأولى من القانون 10/17على ما يلي:

بغض النظر عن أحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر إبتداءا من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل إستثنائي ولمدة 5سنوات، لشراء مباشرة عن الخزينة العمومية السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية إحتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي ،تمويل الصندوق الوطني للإستثمار.

إن هذه الأداة الغير التقليدية التي تهدف إلى السماح للخزينة لتعبئة تمويلات إستثنائية تكتسي طابعا إنتقاليا محدودا في مدة 5 سنوات، ويجب أن يكون إستعمالها مؤثر بشكل مضبوط وخاضعا لمتابعة متواصلة كما سيتم المرافقة هذه الأداة ببرنامج إصلاحات إقتصادية و ميدانية سيفضي بفضل عقبة النفقات العمومية و التحسين في تحصيل الموارد الجبائية على تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية و المالية وذلك لمدة 5سنوات كأقصى حد.

وتبقى الإشارة في الأخير أن المصادقة على هذا التعديل تأتي في ظل تخوف كبير لدى خبراء الصحة البنكية و المالية الجزائرية، الذين يعتبرونه بمثابة عملية تجميل لطبع النقود المحفوفة بالمخاطر والتي تنجر عنها زيادة كبيرة لنسب التضخم و تراجع القدرة الشرائية للدينار و إخلال كبير لدور البنك المركزي في كبح التضخم و المحافظة على إستقرار العملة الوطنية.[1]

المطلب الثالث: التحرير المالي في الجزائر.

يعتبر قانون النقد و القرض 90-10 الصادر في 14أفريل 1990 ،إنطلاقة التحرير المالي في الجزائر ويظهر ذلك من خلال المبادئ الجديدة التي جاء بها و المتعلقة بسياسة التحرير المالي و المتمثلة في:[2]

[1] أبو بكر خوالد ،**تقييم إصلاح قانون النقد و القرض الجزائري و أبرز التعديلات الطارئة عليه** ، مجلة العلوم السياسية و القانونية، ألمانيا، برلين ،المجلد2، العدد2، 7فيفري2018،ص ص 201-203.

[2] بوبلوطة بلال، مرجع سبق ذكره، ص ص120، 121.

1-تحرر أسعار الفائدة

تبنت السلطة النقدية الجزائرية التحرير التدريجي لأسعار الفائدة في بداية ماي1989 تبعا لنموذجMackinnon and Shaw المطبق في عدة دول نامية ،وذلك بإتخاذها عدة إجراءات قانونية ونقدية من أجل الوصول إلى أسعار الفائدة الحقيقية ذات قيمة موجبة تسمح ب:

-ترشيد الإستهلاك من خلال إعطاء الإدخار عوائد حقيقية موجبة؛

-تخصيص الموارد المتاحة حسب الإستثمارات الأكثر كفاءة؛

-إعطاء الحرية في تحديد سعر فائدة يسمح بإزالة التشوهات السعرية؛

-إزالة تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل و بالتالي تغطية فائض الطلب على الإستثمارات.

2-تحرير التجارة الخارجية

فيما يخص تحرير التجارة الخارجية تم إصدار قانون المالية التكميلي لسنة 1990الذي يسمح للقطاع الخاص بممارسة نشاط التصدير و الإستيراد دون إتفاق أو تصريح مسبق ما عدى توظيف العملة لدى بنك معتمد، حيث أصبح بإمكان المستوردين الحصول على العملة الصعبة حسب إحتياجاتهم، بالإضافة إلى تخفيف التعريفة الجمركية من 60%سنة 1994إلى45%في جانفي 1997سمح هذا بإتساع نطاق التصدير و الإستيراد و بالتالي زيادة الإنفتاح الإقتصادي الجزائري.

3-تحرير الأسعار

تم إصدار أول قانون متعلق بتحرير الأسعار سنة 1989يهدف إلى تخفيض الدعم و التحرير التدريجي لأسعار المواد الغذائية و المنتجات الطاقوية، حتى تصبح الأسعار المحلية تتحدد وفقا للأسعار العالمية، وقد تم ذلك من خلال تحرير أكثر من 71.7%سنة1991و75%سنة 1992من الأسعار خاصة بالمنتجات الطاقوية و المواد الغذائية، كما تم إصدار سنة 1995الأمر95-06 الذي يهدف أساسا إلى تحرير جميع أسعار السلع وجعلها تتجدد وفقا لقانون العرض و الطلب، وتم ذلك بالفعل عند نهاية 1997مما أدى إلى إرتفاع الأسعار المحررة سنة1994-1995 بنسبة10%وسنة1995-1996بنسبة60%.[1]

[1] بطاهر علي، **سياسة التحرير و الإصلاح الإقتصادي في الجزائر** ،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف ،الجزائر ،العدد الأول، بدون سنة ،ص199.

4-إزالة القيود على الإئتمان

تزامن التوجه نحو تحرير أسعار الفائدة مع القيام بالإصلاحات فيما يتعلق بإزالة أو خفض الضوابط على الإئتمان الموجه للقطاع الخاص كإزالة الإعانات الإئتمانية و أسعار الفائدة التفضيلي، تخفيف القيود على الحيازة الإجبارية لسندات الخزينة من قبل المؤسسة المصرفية .[1]

[1] أحمد عبد الكريم بوغزالة،مرجع سبق ذكره،ص131.

المبحث الثاني :النماذج والإختبارات القياسية المستخدمة في الدراسة

بهدف التعرف على أثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي لا بد من القيام بدراسة قياسية بإستخدام مجموعة من المتغيرات، لكن وقبل القيام بهذه الدراسة لابد من التعرف على الإطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة ،من خلال عرض الإختبارات الضرورية المطبقة على السلسلة الزمنية، و بالأخص من أجل إختبار إستقراريتها و إختبار التكامل المشترك، و إختبار الإنحدار الداتي VAR.

المطلب الأول: مفهوم السلسلة الزمنية و العناصر المكونة لها

تتعدد تعريفات السلسلة الزمنية و العناصر المكونة لها ويمكن توضيحها في:

1-مفهوم السلسلة الزمنية

السلسلة الزمنية بكل بساطة هي مجموعة القياسات المسجلة لمتغير واحد أو أكثر مرتبة حسب زمن وقوعها أو تمثل السلسلة الزمنية مجموعة من المعطيات لظاهرة ما شهدت عبر الزمن، حيث يختلف الزمن حسب نوع ظاهرة المشاهدة ،وبعبارة أخرى فالسلسلة الزمنية لظاهرة معناه بيان قيم هذه الظاهرة خلال مدة معينة من الزمن، وتسمى المقادير أو القيم المشاهدة للسلسلة بالقيم الفعلية أو التاريخية، وبذلك يمكن تمييز متغيرين أحدهما مستقل وهو الزمن ويرمز له بt والآخر يمثل القيم الظاهرة وهو المتغير التابع و يرمز له بالرمزx.[1]

كما يمكن تعريفها أيضا على أنها مجموعة القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، كل فترة زمنية تقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة. وبمعنى آخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيبا تصاعديا.[2]

السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات مرتبة وفق حدوثها في الزمن وتغطي قيم ظاهرة محددة[3]

---

[1] فريد بختي ، **السلاسل الزمنية بإستعمال حزمةEviews7** ،محاضرات و تطبيقات على الحاسوب، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الإقتصاد الكمي و الإحصاء التطبيقي، جامعة العقيد أكلي مجند أو الحاجب البويرة ،2014-2015، ص 22.

[2] شيخي محمد، **طرق الإقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات**، الطبعة الأولى ،دار الحامد للنشر و التوزيع ،الأردن ،عمان ، ، 2012،ص195.

[3] أبودرة يوسف على أحمد ،عادل موسى يونس ،**إستخدام السلاسل الزمنية للتنبؤ بإنتاجية الصمغ العربي في سوق محاصيل الأبيض للفترة (1960-2012)**،مجلة البحث العلمي للعلوم و الآداب، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجي، العدد الخامس عشر ، ص216.

2-العناصر المكونة للسلسلة الزمنية

تتكون السلسلة الزمنية من مجموعة من المركبات التي تساعدنا على معرفة سلوك السلسلة وتحديد مقدار تغيراتها وإدراك طبيعتها و إتجاهها حتى يصبح بالإمكان القيام بالتقديرات اللازمة و التنبؤات الضرورية، وهذه العناصر هي:[1]

2-1الإتجاه العام: هو النمو الطبيعي للظاهرة، حيث يعبر عن تطور متغير ما عبر الزمن، سواء كان هذا التطور بميل موجب أو سالب.

2-2 التغيرات الموسمية: هي التغيرات التي تحدث بإنتظام في وحدات زمنية متعاقبة و التي تنجم من تأثير عوامل خارجية.

2-3 التغيرات الدورية: تنعكس هذه المركبة في السلسلة الزمنية طويلة المدى و التي تبرز إنتقال الإقتصادية مثلا، ويصعب التعرف على هذه التغيرات و مقاديرها لأنها تختلف إختلاف كبيرا من دورة لأخرى سواء من حيث طول الفترة، أو إتساع تقلباتها ومداها .

3-إستقرارية السلسلة الزمنية

تعرف السلسلة الزمنية المستقرة على أنها تلك السلسلة التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن، أي لا يتغير المستوى المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي لا يوجد فيها إتجاه لا بزيادة ولا بالنقصان .[2] وتعرف أيضا على أنها ليس لها إتجاه عام و لا مركبة فصلية.[3]ويعد شرط الإستقرارية أساسيا في دراسة و معالجة السلاسل الزمنية و إستخدامها في عملية التنبؤ، و الإستقرار هو منطلق تحليلات التكامل المشترك، ومالم تكن السلسلة الزمنية مستقرة فإنه لن يتم الحصول على نتائج سليمة ومنطقية، لقيمة معامل التحديد R^2 ،أو قيم إحصائية t-stat و p و التي ستكون أعلى مما هي عليه زمنية و إحصائية ديربن واتسن DW التي سوف تكون أقل مما هي عليه، وتعد السلسلة Y_tمستقرة .Stationary.إذا تحققت الخصائص التالية: [4]

-ثباث متوسط القيم عبر الزمن $E(y_t)= \mu$

-ثباث التباين variance عبر الزمن $var(y_t)=E(y_t- \mu)^2= \sigma^2$

[1] شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 195-196.

[2] بن عزة محمد، ص244.

[3] Régie Bourbonnais, «Econome trie», Dunod 4ème édition, Paris, 2003, P225

[4]بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص245.

-أن يكون التغاير Covariance يبين أن قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية K بين القيمتين y_t و y_{t-k} وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

$$cov=(y_t-y_{t-k})=E((y_t-\mu)(y_{t-k}-\mu))=y_k$$

حيث أن الوسط الحسابي μ و التباين σ^2 و معامل التغاير y_t ثوابت

المطلب الثاني :إختبار إستقرارية السلسلة الزمنية و التكامل المشترك

من أجل دراسة السلسلة الزمنية لابد من التأكد من إستقراريتها بإستخدام مجموعة من الإختبارات، وبعدها يتم الإنتقال إلى دراسة تكاملها.

1-إختبار إستقرارية السلسلة الزمنية

إن الأعمال الأولى الخاصة بإختبار جدور الوحدوية تتمثل في أعمال Dickey-Fuller (1979-1981)وهي الأكثر إستعمالا نظرا لسهولتها، كما هنالك عدة إختبارات للجذور الوحدوية ظهرت فيما بعد من طرف إقتصاديين آخرين، حيث سيتم التطرق هنا إلى إختبارين هما:

1-1إختبار Dickey-Fuller

يسمح هذا الإختبار بتوضيح صفة الإستقرارية لسلسلة زمنية، وهذا عن طريق تحديد إتجاه محدد أو عشوائي .

ويوجد ثلاث نماذج قاعدية تستخدم في تشكيل هذه الإختبارات، حيث أن مبدأ هذه الإختبارات هو بسيط: إذا قبلة الفرضية H_0 في واحدة من النماذج الثلاثة فإن السلسلة تعتبر غير ساكنة.

- نموذج الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى: $X_t=\emptyset_1 X_{t-1}+\varepsilon_t$

- نموذج الإنحدار الذاتي مع إدخال حد ثابت: $X_t=\emptyset_1 X_{t-1}+\beta+\varepsilon_t$

- نموذج الإنحدار الذاتي مع إدخال حد الإتجاه العام $X_t=\emptyset_1 X_{t-1}+b_t+C+t\varepsilon_t$

مع الفرضية العدمية : $H_0:\emptyset_1=1$

إذا تحققت الفرضية H_0 فإن السلسلة الزمنية X_t غير مستقرة مهما كان النموذج المأخوذ.

في النموذج الأخير ،إذا تم قبول : $H_0:\emptyset_{1<}1$ و كان المعامل b يختلف عن 0 ،فإن المسار هو من النوع TS ،ويمكن إختبار الفرضية H_0 فيضل القواعد الإحصائية العادية لإختبار الفرضيات ولكن نستعمل جداول معدة خصيصا بواسطة Dickey-Fuller ،حيث أن هذه الجداول هي جداول مماثلة

لجداول t ل Student ،وقد إختار الكتاب إختبار القيمة $\emptyset_1-1$ في مكان $\emptyset_1$ وهذا لأسباب إحصائية، وهذا الأمر لا يعرقل عملية الإختبار ،إذ تكتب :$X_t=\emptyset_1 X_{t-1}+\varepsilon_t$

و يمكن كتابتها كما يلي:

$$X_t-X_{t-1}=\emptyset_1 X_{t-1}-X_{t-1}+\varepsilon_t$$

$$\Delta X=(\emptyset_1-1)X_{t-1}+\varepsilon_t$$

إذن هو نفس الشيء في إختبار الفرضية : $H_0:\emptyset_1=1$ أو $H_0:\emptyset_1-1$ و إختبار مدى إستقرار السلسلة نتبع الخطوات التالية :

- تقدير بواسطة المربعات الصغرة الإعتيادية المعلمة $\emptyset_1$ ،وهذا بالنسبة للنماذج الثلاث.
- نقوم بحساب $\emptyset_1$ t حيث تساوي هذه الأخيرة $\emptyset$ مقسومة على الإنحراف المعياري لها ،كما أن $\emptyset_1$ t هي بمثابة t لستيودنت .
- إذا كان $\emptyset_1$ t المحسوبة أكبر أو يساوي t الجدولية فإننا بطبيعة الحال نقبل الفرضية العدمية ،أي السلسلة تحتوي على جدر الوحدة ،و بالتالي فهي غير مستقرة.[1]

1-2إختبار Dickey-Fuller الموسع.

إن الإختبار السابق و الذي تعرضنا إليه يتم تطبيقه في ظل الفرضية التي مفادها الأخطاء العشوائية تشكل لنا إضطراب أبيضا، وهذا يتضمن بالضرورة عدم وجود إرتباط بين المتغيرات العشوائية، لكن في سنة 1981رأى ديكي و فولر أنه لا داع لوضع هذه الفرضية المسبقة، لذلك حاول هذين الباحثين إقتراح إختبار آخر يعتمد على الخطوات التالية:

أ_تقدير النماذج الآنية:

$$X_t=pX_{t-1}-\sum_{j=2}^{p}\emptyset\Delta X_{t-j+1}+\varepsilon_t$$

$$X_t=pX_{t-1}-\sum_{j=2}^{p}\emptyset\Delta X_{t-j+1}+c+\varepsilon_t$$

$$X_t=pX_{t-1}-\sum_{j=2}^{p}\emptyset\Delta X_{t-j+1}+c+bt+\varepsilon_t$$

مع العلم أن $p=\emptyset_1-1,\ \varepsilon_t\rightarrow N(0.\delta_\varepsilon^2)$

[1] بن ختف يوسف ،**العلاقة بين سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية –حالة الجزائر**–،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص إقتصاد قياسي مالي و بنكي ،جامعة أبي بكر بلقايد ،الجزائر ،2015-2016،ص133.

ب-الفرضية المراد إختبارها $H_2 : |\emptyset_1| < 1$

نقوم بحساب **t** ونقارنها ب**t** الجدولية في جدول(**ADF**) ففي حالة ما إذا كانت **t** المحسوبة أكبر من **t** الجدولية فإننا نقبل فرضية العدم أي أن السلسلة الزمنية X_t غير مستقرة و العكس فإذا كانت**t** المحسوبة أقل من **t**المجدولة فإننا نقبل الفرضية البديلة أي H_1، ومنه فإن السلسلة الزمنية X_t مستقرة.[1]

إن إختبارات ديكي فولر لا تعمل فقط على كشف مركبة الإنجاه العام كما سبق الإشارة إليه، ولكنها تعمل على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة الزمنية تستقر، ومن أجل ذلك نميز بين نوعين من النماذج :

-السياق من النوع (DS) Differency Stationary

هذا السياق غير مستقر ويبرز عدم الإستقرارية عشوائية Stochastique ونقول عن السلسلة الزمنية (غير مستقرة)X_tأنها سلسلة زمنية عشوائية من النوع **(DS)** من الدرجة d إذا تطلب الأمر إختبار فروقات من الدرجة الأولىd مرة لجعل السلسلة الزمنية مستقرة في هذه الحالة نقول عن السلسلة الناتجة عن هذه العملية أنها متكاملة من الدرجةd ونرمز لها ب I(d) وتأخد الشكل :

$$x_t=x_{t-1}+c+\varepsilon_t$$

وفي الغالب نستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذا السياق أي (d=1) ونكتب:

$$(1-B)x_t=c+\varepsilon_t \leftrightarrow x_t=x_{t-1}+c+\varepsilon_t$$

و يأخذ هذا السياق شكلين:

-إذا كان c=0 يسمى هذا السياق DS بدون ثابت وتكتب: $x_t=x_{t-1}+\varepsilon_t$

-إذا كان c≠0 يسمى هذا السياق DS بوجود ثابت وتكتب: $x_t=x_{t-1}+c+\varepsilon_t$

ويمكن القول أن السلسلة الزمنية من النوع DS من الدرجة dأنها تلك السلسلة الزمنية التي يقبل كثير الحدود المعطى بدلالة معامل التأخير الموافق لمركبة الإنحدار الذاتي d جدر أحادي.

السياق من النوع (TS) trand stationary

هذا السياق أيضا غير مستقر ويبرز عدم إستقرارية تحديديه (deterministe) و تأخذ الشكل:

[1] عبدلي إدريس، **محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر بإستعمال تقنية نماذج الأشعة الإنحدار الذاتي** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارة و علوم التسيير، فرع إقتصاد كمي، جامعة بن يوسف خدة،2006 -2007،ص133.

$$X_t = f_t + \varepsilon_t$$

حيث f_t : دالة كثيرة حدود للزمن (خطية أو غير خطية).

εt:صدمة عشوائية.

يظهر جليا أن السلسلة الزمنية X_t لا ينطبق عليها صفة الإستقرارية من الدرجة الثانية، إذ أنه يمكن بسهولة إثبات أن التوقع الرياضي للمتغير X_t هو ذاله للزمن.

وأغلب هذا السياق إنتشارا يأخذ شكل كثير حدود ذي الدرجة الأولى ويكتب من الشكل:

$$X_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$$

وهذا السياق غير مستقر لأن متوسط $E(x_t)$ متعلق بالزمن ،لكننا نستطيع جعله مستقر بتقدير المعالم العشوائية مع مرور الزمن، إذ أن الصدمة يكون عابر ومؤقت.[1]

2-إختبارات التكامل المشترك

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتين $(y_t.x_t)$ و أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإنتقال التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ولعل هذا يعني أن السلسلة الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدا ،ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات.

2-1إختبار Engel and Granger للتكامل المشترك.

لإجراء هذا الإختبار نتبع الخطوات التالية: [2]

الخطوة الأولى: نقوم بتقدير إحدى الصيغ الأصلية التالية للتكامل المشترك.

النموذج1: $Y_t = a + bx_t + u_t$

النموذج2: $Y_t = a + b_1 T + b_2 x_t + u_t$

ويلاحظ أن النموذج 1يحتوي على حد ثابت دون إتجاه زمني ،في حين يحتوي النموذج 2 على حد ثابت و إتجاه زمني.

الخطوة الثانية: نحصل على البواقي u_t وفقا للنموذج المستخدم:

[1] فريد بختي، مرجع سبق ذكره، ص ص35-36.

[2] بن معزوز محمد زكريا، **إشكالية التحرير المالي و النمو الإقتصادي في الدول النامية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 304، 305.

$$u_t=y_t-a-bx_t$$

$$u_t=y_t-a-b_1T-b_2x_t$$

الخطوة الثالثة: نقوم بإختبار مدى إستقرار سلسلة البواقي u_t بتقدير إحدى الصيغ التالية :

$$\Delta u_t= \lambda u_{t-1}+ \varepsilon_{t+}p_t$$

$$\Delta u_t= \lambda u_{t-1}+\sum p_t-_j\Delta u_{t-j}+ \varepsilon_t$$

نحدد القيمة الإحصائية المحسوبة t لنقارنها بالقيمة الحرجة المستخرجة من الجداول الإحصائية التي أعدهاEngel and Granger .إذا كانت tالمحسوبة أكبر من الجد ولية فإننا نرفض H_0 و بالتالي تكون سلسلة البواقي مستقرة ،وبيانات السلسلتين $(y_t.x_t)$ تتصف بخاصية التكامل المشترك، وعليه يكون الإنحدار المقدر زائف.

2-2 إختبار Johansenللتكامل المشترك.

يتفوق هذا الإختبار على إختبار إنجل جرانجر للتكامل المشترك، نظرا لأنه يتناسب مع عينات صغيرة الحجم ،وكذلك في حال وجود أكثر من متغيرين ،والأهم من ذلك أن هذا الإختبار يكشف عما إذا كان هنالك تكامل مشترك فريدا ،أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة وجود إنحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة ،وهذا له أهمية في نظرية التكامل المشترك ،حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد ،فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك و التساؤل.

يتم إختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود إختلاف في الأجل القصير ،من خلال التكامل المشترك بين المتغيرات بإستخدام نهج**Johansen** و **johansen and juselius** المستخدم في المناهج التي تتكون من متغيرين ،والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط ،لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة ،ويفترض أنها غير موجودة في منهج**Engel and Granger** .[1]

[1] عبد الله يسين، **دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية-دراسة حالة الجزائر** -،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية دولية ،جامعة وهران،الجزائر،2013-2014،ص ص 151-152.

المطلب الثالث : الإنحدار الذاتي للمتجه VAR

أثبت النموذج من خلال إدخال عامل الزمن في مجال الإقتصاديات التطبيقية بأنها ديناميكية و غير ثابتة، وذلك بإظهار القيمة المختلفة للمتغير المعتمد، كواحد من المتغيرات التوضيحية .بالإضافة عن التمييز بين الإستجابة القصيرة الأجل و الإستجابة الطويلة الأجل للمتغيرات المعتمدة لوحدة التغير في قيمة المتغيرات التوضيحية .وبمكانة كشف العلاقة السببية و التأكد من وجود تغذية عكسية بين المتغير المعتمد و المستقل من خلال الإختبارات الإحصائية وعندما تكون هنالك علاقة تقدم وتخلف بين المتغيرات .[1]

يكتب نموذج VAR Vector AutoRgressive ل kمتغير وpتباطؤ على الشكل المصفوفي التالي:[2]

$$Y_t = \emptyset_0 + \emptyset_1 Y_{t-1} + \emptyset_2 Y_{t-2} + \cdots + \emptyset_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

مع: t=1 ,2,…,T

$$Y_t = \begin{pmatrix} Y_{i,1} \\ Y_{i,2} \\ Y_{I,K} \end{pmatrix}; \emptyset_i = \begin{pmatrix} \emptyset_{1i}^1 & \emptyset_{1i}^2 \dots & \emptyset_{1i}^k \\ \emptyset_{2i}^1 & \emptyset_{2i}^2 \dots & \emptyset_{2i}^k \\ \emptyset_{ki}^1 & \emptyset_{ki}^2 \dots & \emptyset_{ki}^k \end{pmatrix}; \emptyset_0 = \begin{pmatrix} \emptyset_1^0 \\ \emptyset_2^0 \\ \emptyset_K^0 \end{pmatrix}$$

$$\varepsilon_t = \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \\ \varepsilon_{kt} \end{pmatrix} \quad ، \quad i=1,2,\dots,p$$

نسمي $\sum_\varepsilon = E(\ \varepsilon_t \varepsilon_t$ مصفوفة التباين –التباين المشترك للأخطاء وهي ذات بعد (k ,k) يمكن أيضا كتابة النموذج بدلالة معامل التأخير حيث:

$$(I - \emptyset_1 L - \emptyset_2 L^2 - \cdots - \emptyset_P L^P) Y_t = \emptyset_0 + \varepsilon_t$$

أو :

$$\emptyset(L) Y_t = \emptyset_0 + \varepsilon_t$$

المتغيرات $y_{1,t,\dots}y_{k,1}$ تعتبر كسلاسل مستقرة و الأخطاء $\varepsilon_{1t} \dots \varepsilon_{kt}$ ذات تشويش أبيض مستقلة ذاتيا وذات تباينات ثابتة $\sigma_{1k}^2 ,\dots \sigma_{\varepsilon k}^2$.

تكون السيرورة VAR مستقرة إذا وفقط تحققت الفرضيات الكلاسيكية الثلاثة :

$$E(Y_t)\mu, \forall t -$$

---

[1] كامل كاظم علاوة ،محمد غالي راهي ،**تحليل قياس العلاقة بين التوسع المالي و التغيرات الإقتصادية في العراق للمدة 1984-2010**، جامعة الكوفة ،كلية الإدارة و الإقتصاد ، العدد التاسع عشر، السنة التاسعة ،ص 227.

[2] شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 269-270.

$var(Y_t) < \infty$-

$cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)]$=T(k), $\forall t$

بصفة عامة ،تكون السيرورةVAR مستقرة إذا كان كثير الحدود المعرف إنطلاقا من محدد المصفوفة $|I-\emptyset_1 L - \emptyset_2 L^2 - \cdots . \emptyset_p L^p|=0$ تحتوي على جدر خارج الدائرة الوحدوية.

2-بناء نموذج VAR

إن بناء نموذج **VAR** يتطلب ما يلي:

-أن تكون السلسلة الزمنية المستخدمة مستقرة، أي لا تحتوي على جدر الوحدة.

-تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني التي سوف تعتمد على النموذج.

-دراسة علاقة السببية بين المتغيرات.

2-1الإستقرارية

تم التطرق إليها في المطلب الثاني من نفس المبحث.

2-2تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني في نموذجVAR :

عندما قدم Sims نموذجه لم يعطي أي تحديد فيما يتعلق بطول مدة التباطؤ الزمني التي يمكن تطبيقها على متغيرات النظام ،من أجل تجنب الحكم الشخصي فيما يتعلق بطول مدة التباطؤ الزمني أقترحت عدة معايير كمية يمكن الإستعانة بها وهي كالتالي:[1]

أ-معيار خطأ التنبؤ النهائي FPE:

وهو يعطى بالعلاقة التالية:

$$FPE=\left[\frac{N+P-N}{n-P.N}\right]^n \quad det\ \Omega\ (p)$$

إذ:

Ω:مصفوفة التباين و التغيرات المقدرة للبواقي.

n:عدد التغيرات الداخلية.

[1] عثمان نقار ،مندر العواد، **إستخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي و إجمالي التكوين الرأسمالي في سوريا**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية، جامعة دمشق، المجلد-28-العددالثاني،2012،ص ص 342، 343.

N:عدد المشاهدات الكلية.

نقوم بحساب **FPE**المتعلقة بالقيم المتتالية ب **P**حتى $\mathbf{K}=\frac{N}{10}$ على الأكثر ومن ثم تحدد قيمة **FPE** الأصغر و أخد عدد مدد التباطؤ الزمني منها أي:

$$\mathbf{FPE}=Min_{p=1}^{k}FPE(P)$$

ب-معيار المعلومات لAKAIKE:

وتحسب بالعلاقة الآتية:

$$\mathbf{AIC}=\mathbf{Log}(\det\Omega(o))+2(\frac{n^2\ p}{N})$$

والرمز لها نفس المعنا المشار إليها سابقا ،نختار بعد ذلك p_0التي تحقق العلاقة :

$$\mathbf{AIC}(p_0)=Min_{p=1}^{k}AIC(p)$$

ج-معيار المعلومات البايزية BIC:

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$BIC(P)=Log(\det\Omega\ (p))+\left[\frac{n^2\ \ p\ \ log^N}{N}\right]$$

ثم تأخذ عدد مدد التباطؤ الزمني بحيث تتحقق:

$$BIC(P_0)=Min_{p=1}^{k}BIC(p)$$

2-3إختبار السببية:

يستخدم نموذج Granger في أغلب دراسات السلاسل الزمنية ويطلق على العلاقة السببية بين المتغيرات الإقتصادية على أن التغير في القيم الحالية و الماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير آخر، وطبقا لذلك أن التغير في قيمة X_t يتسبب بواسطة المتغير Y_t إذا توقع قيمة X_t بدقة أكبر بإستخدام القيمة السابقة ل X_t إضافة إلى القيمة السابقة لY_t بدلا من القيمة السابقة X_t فإذا كانت القيمة الإختبار الإحصائية Fأكبر من القيمة المحسوبة عند ئد يتم رفض فرضية Y_t تسبب X_t حسب مفهوم جرانجر ،ومن أجل إختبار هلX_tتسبب Y_t يتم إعادة نفس الخطوات السابقة بتقدير معادلة X_t على قيمتها الماضية بالإضافة إلى القيمة الحالية و الماضية لY_t،وهنالك أربعة إحتمالات لإتجاهات السببية:[1]

-إتجاه أحادي السببية من X إلى Y: $X\rightarrow Y$

[1] كامل كاظم علاوة ،محمد غالي راهي ،مرجع سبق ذكره،ص225.

-إتجاه أحادي السببية من Y إلى X: $Y \rightarrow X$

-السببية ثنائية الإتجاه: $\overset{X\ Y}{\longleftrightarrow}$

-الإستقلالية: $X=y$

وتتمثل خطوات إختبار السببية في :[1]

-نقوم بتقدير المعادلة التالية بإستخدام طريقة المربعات الصغرى:

$$y_t=\emptyset_1(B)Y_t + \emptyset_2(B)X_t + \varepsilon_t$$

إذ: $\emptyset_1(\ \ ) = \sum_{i=1}^{p} \emptyset_1 B^i$

و $\emptyset_2(B) = \sum_{i=1}^{q} \emptyset_2\, B^i$

ثم نحسب مجموع مربعات إنحراف القيم الفعلية عن المقدرة و نرمز لها:SCR1

-نقوم بتقدير المعادلة التالية :

$$Y_t = \emptyset_1(B)Y_t + \varepsilon_t$$

ثم نحسب مجموع مربعات إنحراف القيم الفعلية عن المقدرة ونرمز لها: SCR2

-نحسب إحصائية الإختبار Fc من العلاقة:

$$Fc = \frac{(SCR_2 - SCR_1)/P}{SCR_1 / (M-N)}$$

إذ: $N=P+q+2$ و $M=T-Max(pq)$

T:عدد المشاهدات.

P:عدد التباطؤات الزمنية للمتغيرات الداخلية.

q:عدد تباطؤات الزمن للمتغيرات الداخلية.

-نضع فرضية العدم H_0 التي تقول: X_t لا تسبب y_t ، ثم نقارن Fc المحسوبة مع $F \propto$ الجدولية ونقبل فرضية العدم إذا كان $Fc< F \propto (P.(M-N))$

[1] عثمان نقار، مرجع سبق ذكره، ص ص 345، 346.

المبحث الثالث: دراسة القياسية لأثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي

بعد التطرق للعلاقة بين التحرير المالي و النمو الإقتصادي في الفصل السابق من خلال الدراسة النظرية، نجد أنه من الضروري إجراء تقييم إقتصادي قياسي لرصد تأثير التحرير المالي الذي إتبعته الجزائر منذ التسعينات على النمو الإقتصادي، بالإعتماد على الأدوات الإحصائية والقياسية ،حيث سيتم تحديد متغيرات الدراسة و تحديد النموذج الذي يدرس العلاقة بين التحرير المالي و النمو الإقتصادي و في الأخير عرض النتائج المتوصل إليها و مناقشتها .

المطلب الأول: المواصفات العامة للنموذج

سيتم الوصف الرياضي للظاهرة المدروسة من خلال تحديد الشكل الرياضي للنموذج المستخدم، ثم التعريف بمتغيرات النموذج .

1-تحديد صيغة النموذج

إن الدراسة تغطي الفترة الممتدة من 1990إلى غاية 2016،إذ تم الحصول على بيانات السلسلة من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي و الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر ،وهذا من أجل دراسة أثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر ،حيث إرتأينا وضع النموذج الذي يأخذ الصيغة :

$$GDP_t = B_0 + B_1 TRADE_t + B_2 IN_t + \varepsilon_T$$

حيث :

GDP_t: مؤشر النمو الإقتصادي.

$TRADE_t$: مؤشر تحرير التجارة الخارجية.

IN_t: مؤشر سعر الفائدة.

2-التعريف بمتغيرات الدراسة

سوف يتم التعريف بمتغيرات الدراسة من خلال تقسيمها إلى متغير تابع و متغيرات مستقلة.

2-1المتغير التابع

أ- **مؤشر النمو الإقتصادي:** تم التعبير عنه من خلال حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، حيث تم الحصول على البيانات السنوية طول الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016 من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي .

الشكل رقم(1):تطور الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 1990-2016.

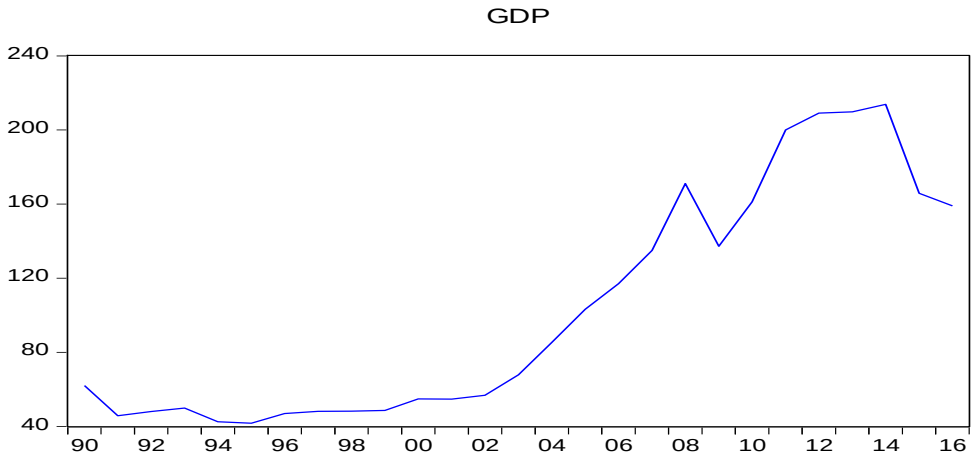

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على بيات الموقع الإلكتروني للبنك الدولي و مخرجات Eviews8

www.albankdawli.org

- التحليل الإقتصادي لتطور الناتج المحلي الحقيقي .

إمتاز الناتج المحلي الحقيقي بالضعف خلال سنوات السبعينات و الثمانينات وهذا تماشيا مع الشروع في المخططات الإقتصادية ، لكن بداية من سنة 1990وصل إلى 62.05مليار دولار أمريكي . ليعرف بعد ذلك نموا متباطئا خلال الفترة الممتدة 1991إلى غاية 1999 وهذا تزامنا مع برنامج التعديل الهيكلي الذي رضخت إليه الجزائر بسبب تفاقم المديونية الخارجية المقترنة بإنفجار معدلات التضخم ،ووصل الناتج الداخلي الحقيقي إلى48.19مليار دولار أمريكي سنة 1998نتيجة إنطلاق قطاع الصناعة في تلك السنة و الموسم الفلاحي الجديد.

وفيما يخص الفترة الممتدة من سنة 2000إلى 2008فقد عرفت تزايد سريع في تطور الناتج المحلي الحقيقي حيث إنتقل من 54.79مليار دولار أمريكي سنة 2000إلى 171مليار دولار أمريكي سنة 2008،وهذا راجع بالأساس إلى الإنتعاش الكبير في أسعار النفط حيث إرتفعت من 11.29دولار للبرميل سنة 1999ليتجاوز 144دولار للبرميل سنة 2008بالإضافة إلى تطبيق الدولة برنامج الإنتعاش الإقتصادي (2001-2004).

وخلال الفترة الممتدة من 2009إلى 2016تواصل نمو الناتج المحلي الحقيقي حيث قدر ب137.21مليار دولار سنة 2009،وبقي في تزايد مستمر وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى تنفيذ الدولة عدة برامج تنموية بداية من البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)،ثم البرنامج الخماسي للتنمية

(2010-2014)ومن خلال هذا البرنامج تم إنفاق ما يعادل 531.8مليار دولار كنفقات تجهيز للفترة (2000-2017)بالإضافة إلى 649.9مليار دولار كنفقات تسيير ،مع مساهمة قطاع البناء و الأشغال العمومية و الخدمات بأكثر من 42%من إجمالي الناتج الحقيقي كقيمة مضافة للإقتصاد الوطني خلال سنة 2012.بالإضافة للدور الكبير لبرنامج التشغيل في إطار ANSEJو ANGEMh التي تشجع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف خلق مناصب شغل و التخلص من البطالة وتشجيع الإستثمار المحلي.

2-2 المتغيرات المستقلة:

أ- مؤشر تحرير التجارة الخارجية: تم رصد هذا المؤشر لمعرفة القيود المفروضة على التجارة الخارجية خلال الفترة من 1990-2016 و التمكن من قياس أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي ،إذ تم الحصول على البيانات السنوية من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي و بنك الجزائر .وقد تم حساب المؤشر وفقا للصيغة التالية :

$$\mathbf{TRADE}=\frac{\mathbf{(EXPORTS+MPORTS)}}{\mathbf{GDP}}\mathbf{100}$$

حيث:

EXPORTSt: حجم الصادرات في الفترة **t**

MPORTSt: حجم الواردات في الفترة **t**

GDPt: إجمالي الناتج المحلي في الزمن**t**

الشكل رقم(02):تطور تحرير التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة من (1990-2016)

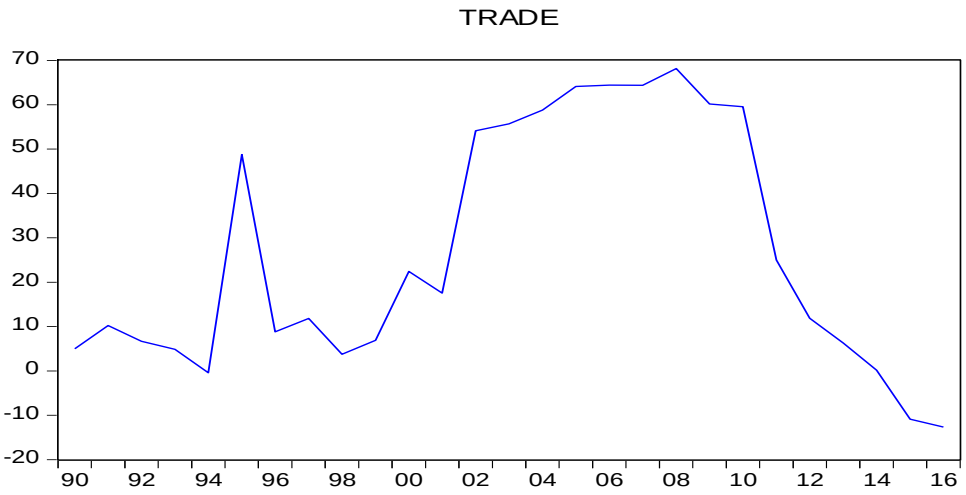

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الموقع الإلكتروني للبنك الدولي و الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر و مخرجات Eviews8.

www.albankaldawli.org

www.bank-of-algeria.dz

-التحليل الإقتصادي لتطور تحرير التجارة الخارجية:

من خلال المنحنى أعلاه يمكن تقسيم تطور تحرير التجارة الخارجية إلى ثلاث فترات أساسية:

الفترة الأولى تمتد من 1990-1998 و التي تميزت بتذبذب في تطور التجارة الخارجية وهذا راجع بالأساس إلى أن تطور الصادرات كان بطيء نوعا ما مع الإنخفاض الكبير في حجم الواردات الذي أثر بالسلب على حجم تحرير التجارة الخارجية على الرغم من الإرتفاع المستمر في معدلات الناتج المحلي الحقيقي.

الفترة الثانية من 1999إلى 2010 حيث عرفت هذه الفترة إرتفاع كبير في حجمي تحرير التجارة الخارجية و الناتج المحلي الحقيقي على حد السواء و العائد بالأساس إلى إرتفاع أسعار النفط حيث قدر سنة 2008ب144دولار للبرميل وهذا ساهم في إرتفاع الإرادات المتأتية من هذا القطاع بالإضافة إلى إرتفاع قيمة كل من الصادرات و الواردات حيث قدر ب 78.79مليار دولار و 37.99مليار دولار على التوالي خلال سنة 2008.

الفترة الثالثة من 2011-2016 نلاحظ في هذه الفترة بداية إنخفاض في حجم تحرير التجارة الخارجية حيث إنتقل من 59.537مليار دولار أمريكي سنة 2011إلى 12.656-سنة 2016،وهذا راجع

بالأساس إلى العجز الكبير في حجم الواردات التي قدرت ب51.57-مليار دولار أمريكي سنة 2013و بداية إنخفاض قيمة الصادرات التي إنتقلت من 82.89مليار دولار أمريكي خلال سنة 2011إلى 29.31مليار دولار أمريكي خلال سنة 2016،وهذا بسبب إنخفاض أسعار النفط حيث أثر بالسلب على تحرير التجارة الخارجية وهذا راجع إلى إعتماد الجزائر بشكل كبير على تصدير البترول بالإضافة إلى إنخفاض قيمة العملة الوطنية مع بقاء عملات الدول الأخرى على حالها، وإتباع الجزائر سياسة تقشفية حيث شجعت الإستثمار المحلي وقلصت من حجم الإستيراد من الخارج.

ب- مؤشر سعر الفائدة IN:وهذا لمعرفة تأثير تحرير أسعار الفائدة الحقيقية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 حيث تم الحصول على البيانات من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي.

الشكل رقم(03):تطور أسعار الفائدة الحقيقية خلال الفترة1990-2016.

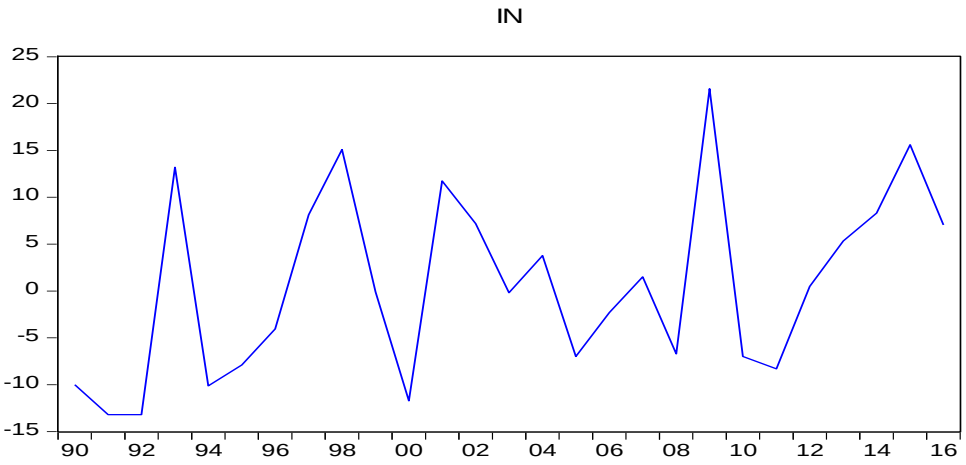

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الموقع الإلكتروني للبنك الدولي و مخرجات Eviews8

www.albankaldawli.org

-التحليل الإقتصادي لتطور أسعار الفائدة الحقيقية

لقد عرف النظام المالي و المصرفي الجزائري العديد من التحولات وهذا مند صدور قانون النقد (10/90)الذي كان بمثابة الإنتقالة الحقيقية لسياسة التحرير المالي في الجزائر ،حيث تضمن مجموعة من الأفكار ومن بينها تحرير أسعار الفائدة و البنوك من القيود المفروضة عليها وهذا بشكل تدريجي.

حيث بدأت السلطات النقدية الجزائرية في سنة 1990عملية تحرير أسعار الفائدة ،وهذا بهدف تحفيز الإدخار و الحصول على معدلات فائدة حقيقية موجبة ،حيث يلاحظ من خلال المنحنى البياني أعلاه

أن معدلات الفائدة الحقيقية خلال الفترة الممتدة من 1990إلى غاية 1996قد حققت معدلات سالبة وهذا بسبب إرتفاع معدلات التضخم المتزايدة حيث قدرة سنة 1992ب31.7% .

وبحلول سنة 1997إستطاعت الجزائر تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة نتيجة برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي الذي يهدف إلى ضمان تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية ، وإنخفاض معدلات التضخم حيث بلغ سنتي 1997و1998ب5.7% و5%على التوالي .

خلال الفترة الممتدة من 1999إلى غاية 2011 فقد شهدت هذه الفترة تقلبات في أسعار الفائدة فتارة تكون سالبة ثم تعود وتأخذ قيم موجبة ،كما هو موضح في المنحنى البياني وهذا راجع إلى أسعار الفائدة الإسمية التي تطبقها على زبائنها، والتي إنحدرت من حوالي 10% في سنة 2000إلى 8% سنة2011.

وخلال الفترة الممتدة من 2012إلى 2016فقد عرفت معدلات فائدة حقيقية موجبة وهذا راجع إلى الإنخفاض في معدلات التضخم.

المطلب الثاني: إختبارات السلسلة الزمنية

سوف يتم في هذا المطلب بإختبار إستقرارية السلسلة الزمنية المستخدمة في الدراسة و إختبار مدى توفر خاصية التكامل المشترك.

1-إختبار ديكي فولر الموسعADF على السلسلة الزمنية

سوف يتم بإختبار كل سلسلة زمنية على حدا .

1-1 إختبار ديكي فولر على السلسلةGDP.

يشير تقدير النموذج 1بالنسبة للبيانات الأصلية إلى أن الإتجاه الزمني ليس معنويا prob=0.8568>0.05 (أنظر الملحق الثاني :الجدول رقم2-1).عند تقدير النموذج 2إتضح أن الحد الثابت ليس معنويا بدوره prob=0.5413>0.05 (أنظر الملحق الثاني: الجدول رقم 2-2)،وعند النموذج الثالث فإن prob=0.8345>0.05 وتشير النتائج إلى أن السلسلة GDPغير مستقرة في المستوي ،لأن tالمحسوبة كانت أقل من الجدولية وذلك في النماذج الثلاث وعليه يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على وجود جدر الوحدة. ووفقا لما سبق نقوم في مرحلة ثانية بأخذ الفرق الأول للسلسلة الزمنية.

الجدول رقم (05):نتائج إختبار **ADF** على السلسلة **GDP** .

	عند المستوى			بعد أخد الفرق الأول		
	النموذج1	النموذج2	النموذج3	النموذج1	النموذج2	النموذج3
الإحصائيةADF	-0.588684	-2.062845	-0.577113	-4.563576	-4.427859	-4.400339
%1	-3.711457	-4.356068	-2.656915	-3.724070	-4.374307	-2.660720
%5	-2.981038	-3.595026	-1.954414	-2.986225	-3.603202	-1.955020
%10	-2.629906	-3.233456	-1.609329	-2.632604	-3.238054	-1.609070

المصدر :من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات Eviews8

بعد أخد الفرق الأول للسلسلة الزمنية GDP يشير تقدير النموذج 1،إلى أن القيم الإحصائية ADF المقدرة ب(4.563576-)قد تجاوزت القيم الحرجة عند مستويات المعنوية 1%،5%،10% على التوالي (3.724070-،2.986225-،2.632604-)وعليه فإن السلسلة أصبحت مستقرة بعد أخد الفرق الأول.

1-2إختبارADF على السلسلة TRADE.

يوضح تقدير النموذج 1بأن الإتجاه الزمني ليس معنويا prob=0.5688>0.05 (أنظر الملحق الثاني: جدول رقم2-7)،بالنسبة لتقدير النموذج 02 يتضح أن الحد الثابت ليس معنويا prob=0.9094>0.05 (أنضر الملحق الثاني :جدول رقم2-8)،ويشير تقدير النموذج 03 إلى أن القيمة الإحصائية ADF المقدرة ب(1.108665-)أقل من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 1%،5%،10%، على التوالي (2.656915-،1.954414-،1.609329-)وعليه فإننا نقبل الفرضية العدمية القائلة بوجود جدر الوحدة ووفقا لما سبق سوف نقوم بأخذ الفرق الأول للسلسلة الزمنية.

جدول رقم(06):نتائج إختبار ADF على السلسلة TRADE.

	عند المستوى			بعد أخد الفرق الأول		
	النموذج1	النموذج2	النموذج3	النموذج1	النموذج2	النموذج3
الإحصائيةADF	-1.395612	-1.101914	-1.108665	-6.233727	-6.650857	-6.347191
%1	-3.711457	-4.356068	-2.656915	-3.724070	-4.374307	-2.660720
%5	-2.981038	-3.595026	-1.954414	-2.986225	-3.603202	-1.955020
%10	-2.629906	-3.233456	-1.609329	-2.632604	-3.238054	-1.609070

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجاتEviews8

بعد أخد الفرق الأول يظهر تقدير النموذج الأول أن قيم الإحصائية ADF المقدرة ب6.233727- قد تجاوزت القيم الحرجة عند مستويات المعنوية 1%،5%،10%،على التوالي (3.724070- ،2.986225-،2.632604-)ونفس الشيء بالنسبة للنماذج المتبقية ،وعليه فإن السلسلة TRADE قد أصبحت مستقرة بعد أخد الفرق الأول.

1-3إختبار ADF على السلسلة IN.

	عند المستوى			بعد أخد الفرق الأول		
	النموذج1	النموذج2	النموذج3	النموذج1	النموذج2	النموذج3
الإحصائيةADF	-4.671075	-5.125921	-4.722898	-5.033138	-4.882781	-4.884927
%1	-3.711457	-4.356068	-2.656915	-3.769597	-4.440739	-2.674290
%5	-2.981038	-3.595026	-1.954414	-3.004861	-3.632896	-1.957204
%10	-2.629906	-3.233456	-1.609329	-2.642242	-3.256471	-1.608175

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجاتEviews8

يشير تقدير النموذج الأول بالنسبة للبيانات الأصلية إلى أن الإتجاه الزمني معنوي prob=0.0010<0.05 ،أنظر الملحق الأول :الجدول رقم(2-13).وعند تقدير النموذج 2 إتضح أن الحد الثابت معنوي حيث prob=0.0017<0.05 ،أنظر الملحق الثاني: الجدول رقم(2-14).و نفس الشيء بالنسبة للنموذج الثالث حيث أن prob=0.0000<0.05 ،أنظر الملحق الثاني: الجدول رقم(2-15).وعليه تم رفض الفرضية العدمية بوجود جدر الوحدة ،وبالتالي فالسلسلة IN مستقرة في المستوى لأنt المحسوبة أكبر من الجدولية في النماذج الثلاث.

2-إختبار التكامل المشترك

إعتمادا على منهجية **Enger Granger** وجدت السلسلتان متكاملتان من الدرجة الأول وعليه يتم الإنتقال إلى إختبار البواقي.

الجدول رقم (07) :نتائج إختبار الإستقرارية للبواقي Resid

	عند المستوى			بعد أخذ الفرق الأول		
	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	النموذج1	النموذج2	النموذج3
الإحصائيةADF	-0.530494	-2.146743	-0.569740	-4.521639	-4.382655	-4.355912
%1	-3.711457	-4.356068	-2.656915	-3.724070	-4.374307	-2.660720
%5	-2.981038	-3.595026	-1.954414	-2.986225	-3.603202	-1.955020
%10	-2.629906	-3.233456	-1.609329	-2.632604	-3.238054	1.609070

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات Eviews8

من خلال الجدول تشير النتائج إلى غياب علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة فسلسلة البواقي غير مستقرة في المستوى لأنt المحسوبة كانت أقل من الجدولية ،لكنها مستقرة في الفرق الأول ،لأن tالمحسوبة كانت أكبر من الجدولية و بالتالي لا يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين IN و TRADEو GDP .

وبما أنه لا يوجد تكامل مشترك فلا يمكن تطبيق نموذج تصحيح الخطأ، ويتم التحول إلى نموذج VAR.

المطلب الثالث: التقدير بواسطة VAR

يتم التقدير العلاقة بين النمو الإقتصادي و تحرير التجارة الخارجية و سعر الفائدة بواسطة **VAR** من خلال مجموعة من الخطوات وهي كالتالي:

1-تحديد درجة إستقرارية السلسلة الزمنية

إن نموذجVAR يتعامل مع كافة السلاسل الزمنية مهما كانت درجة تكاملها (0)،(1)،(2)،المهم أن تكون مستقرة.

بناءا على إختبارات جدر الوحدة التي قمنا بها سابقا حيث وجدنا أن كل من السلسلتينGDP وTRADEمستقرتين في الفرق الأول أما السلسلة IN فهي مستقرة في المستوى.

2-تحديد درجة التأخير

الجدول رقم(08):درجة التأخير حسب معيار المعلومات

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-243.9715	NA*	3294235.*	23.52110	23.67032*	23.55348
1	-240.3835	5.809173	5592995.	24.03653	24.63340	24.16606
2	-236.2391	5.525863	9480761.	24.49896	25.54349	24.72565
3	-231.4586	5.008127	16824137	24.90082	26.39300	25.22466
4	-219.5213	9.095129	18511731	24.62108	26.56090	25.04207
5	-185.5872	16.15911	3858448.	22.24640*	24.63388	22.76454*

المصدر:مخرجات برنامج EVIEWS8.

النتائج المعروضة في الجدول السابق توضح بأن درجات التأخير المناسبة هي 5.

3-تقدير النموذج

بعد تحديد درجة التأخير ومن خلال الملحق 5 الجدول رقم (5-1) يمكن صياغة معادلة نموذج الإنحدار كما يلي:

DGDP = - 0.586757025281DGDP(-1) - 0.282405814556DGDP
0.85672 0.38466
(-2) + 0.432039188845DGDP(-3) + 0.41145983548DGDP(-4)
0.66658 0.56768
- 0.262327198677DGDP(-5) - 0.236429383606DTRADE(-1)
-0.39683 -0.51295
- 0.116992511699DTRADE(-2) + 0.559027326298DTRADE(-3)
-0.25137 1.20950
+ 0.785421404479DTRADE(-4) + 0.447098858908DTRADE(-5)
1.52001 0.85239
- 0.551725078401N(-1) + 0.160077847942IN(-2)
-0.41770 0.15320
+ 0.768907012063IN(-3) + 0.979845134371IN(-4)
0.68507 0.92552
+ 0.0345096965541IN(-5) + 5.81088182571
0.0380

من خلال المعادلة السابقة يمكن إستنتاج ما يلي:

-قيمة الثابت c موجبة ،وهي تمثل قيمة الناتج المحلي الحقيقي في حالة غياب المتغيرات المستقلة؛

- إن المعلماتGDP وTRADE وIN غير معنوية إحصائيا لأن قيمةt المحسوبة أقل من الجدولt=2.0595

- يرتبط الناتج المحلي الحقيقي بعلاقة سلبية مع تحرير التجارة الخارجية و أسعار الفائدة الحقيقية وهذا تبعا للإشارة السالبة للمعامل β.

-بلغت قيمة معامل التحديد55%،أي أن تحرير التجارة الخارجية و أسعر الفائدة الحقيقية تفسر55%من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الحقيقي، و الباقي يعود إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

- إحصائية فيشر المحسوبة تمثل(3.408215)وهي أكبر من القيمة الجدولة (2.0595)،وعليه يتم رفض فرضية العدم أي أن هنالك علاقة طويلة الأجل بين النمو الإقتصادي(الناتج المحلي الحقيقي) وبين تحرير التجارة الخارجية و أسعار الفائدة الحقيقية.

4-إختبار السببية

تتضح نتائج إختبار السببية للسلسلة من خلال

الجدول رقم(10):نتائج إختبار السببية.

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DTRADE does not Granger Cause DGDP	24	0.20693	0.8149
DGDP does not Granger Cause DTRADE		1.08997	0.3563
IN does not Granger Cause DGDP	24	0.08471	0.9191
DGDP does not Granger Cause IN		0.00811	0.9919
IN does not Granger Cause DTRADE	24	0.41550	0.6659
DTRADE does not Granger Cause IN		0.20509	0.8164

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS8.

4-1إختبار سببية جرانجر (DTRADE & DGDP)

-فرضيات الإختبار

الفرضية الأولى H_0 :DTRADE لا تسبب DGDP.

الفرضية الثانية H_0 :DGDP لا تسبب DTRADE.

-لدينا القيمة 0.05>0.8149: Prob إذن نقبل الفرضية العدمية H_0 أي أن DTRADE لا يسبب DGDP.

-لدينا القيمة 0.05>0.3563: Prob إذن نقبل الفرضية العدميةH_0 أي أنDGDP لا تسبب DTRADE.

4-2إختبار سببية جرانجر(IN & DGDP)

-فرضيات الإختبار

الفرضية الأولى H_0:IN لا تسبب DGDP.

الفرضية الثانية H_0 : DGDP لاتسبب:IN .

-لدينا القيمة 0.05>0.9191: Prob إذن نقبل الفرضية العدمية H_0 أي أن INلا تسبب DGDP.

-لدينا القيمة0.05>0.9919: Prob إذن نقبل الفرضية العدمية H_0 أي أن DGDP لاتسبب:IN .

4-3 إختبار سببية جرانجر(DTRADE & IN)

-فرضيات الإختبار

الفرضية الأولىH_0 :IN لا تسببDTRADE .

الفرضية الثانيةH_0 :DTRADE لا تسبب IN .

-لدينا القيمة 0.05>0.6659: Prob إذن نقبل الفرضية العدمية H_0 أي أنIN لا تسبب DTRADE.

-لدينا القيمة 0.05>0.8164: Prob إذن نقبل الفرضية العدمية H_0 أي أن DTRADEلا تسبب IN.

5-التحليل الإقتصادي للعلاقة بين GDP وTRADEوIN

من خلال ما سبق يتضح وجود علاقة سلبية بين المتغيرين، يعود ذلك إلى تدفقات رؤوس الأموال الوافدة نحو الجزائر ، فهي معظمها إستثمارات موجهة نحو قطاع المحروقات فالجزائر تعتمد بشكل كبير على هذا الأخير، وضعف المنافسة فالبنوك الأجنبية أقوى بكثير من البنوك المحلية و هذا راجع لإمتلاكها تقنيات متطورة و تأطير جيد للعمالة في المجال المصرفي، بالإضافة إلى أنه للحكومة يد في تحديد أسعار الفائدة ووضع قيود على التجارة الخارجية، بالإضافة إلى إرتفاع مستويات الفساد، وعدم قدرة القوانين على إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية التي يمكن أن تعزز النمو.

خلاصة الفصل

مند مطلع التسعينات و بالأخص بعد صدور قانون النقد و القرض شهد الإقتصاد الوطني تغيرا جذريا وهذا بسبب تبني الجزائر للنهج التحرري ،و التوجه من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، حيث قامت الجزائر بتحرير الأسعار و أسعار الفائدة، وتحرير التجارة الخارجية، إلا أنه خضع لمجموعة من التعديلات بسبب التطور المستمر للمنظومة المصرفية الجزائرية، وبهدف دراسة العلاقة بين التحرير المالي و النمو الإقتصادي في الجزائر من خلال الأساليب القياسية المتمثلة في دراسة إستقرارية السلسلة الزمنية و التكامل المشترك و نموذج الإنحدار الذاتي VAR ،حيث تم التوصل إلى عدم وجود علاقة بين متغيرات الدراسة في الأمد الطويل ،وعدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين، يعود السبب في ذلك إلى أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد بصورة كبيرة على قطاع المحروقات ،بالإضافة إلى أن التحرير المالي في الجزائر ما هو إلا صورة ظاهرية، لأن الدولة لازالت تتدخل في تحديد أسعار الفائدة وتضع قيود على التجارة الخارجية، بالإضافة إلى نقص الإطارات المتخصصة و التقنيات البنكية من أجل إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية التي يمكن أن تعزز النمو.

الخاتمة

من أجل مسايرة متطلبات العولمة المالية حاولت الدول النامية بشتى الطرق التخلص من سياسة الكبح المالي، حيث كانت السلطات النقدية تتحكم في المنظومة المصرفية من خلال تحديد أسعار الفائدة و أسعار الصرف، فرض قيود صارمة على حرية إنتقال رؤوس الأموال الدولية، مما أدى إلى عدم إستقرار المحفظة المالية و تفاقم مشكلة القروض المتعثرة و إنخفاض ربحية البنوك. ولذلك شرعت هذه الدول بإجراءات جذرية لأنظمتها المالية و الإقتصادية، وهذا بمساعدة كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدوليين بهدف تبني سياسة التحرير المالي، من أجل خلق علاقة بين العالم الخارجي وجلب رؤوس الأموال ورفع كفاءة الأسواق المالية، وهذا لتكون قادرة على المنافسة الدولية و الحد من المديونية و الوصول إلى أسعار فائدة موجبة. ويعتبر كل من R.mckinnon و E.show هما أول إقتصاديين أشاروا إلى التحرير المالي حيث إعتبروه الوسيلة الوحيدة الفعالة لتطوير الوساطة المالية للبدء في تراكم رأس المال و تعزيز النمو الإقتصادي في الدول النامية.

حيث يعتبر النمو من أهم الأهداف التي تسعى إليه الدول النامية و المتقدمة على حد السواء، لأنه يحقق الرفاهية للمجتمع ويساعد على القضاء على الفقر ويخفض من مشكلة البطالة التي تعاني منها هذه الدول، و يحلل الواقع الإقتصادي للبلد على الرغم من إختلاف أفكار المدارس التي تناولت موضوع النمو الإقتصادي، فالكلاسيك مثلا إهتم بحرية التجارة و تراكم رأس المال على غرار كينز الذي طور أفكار المدرسة الكلاسيكية و أضاف شرط تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي .

وبهدف معرفة أثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي تم إجراء دراسة قياسية بإستخدام الأساليب المتمثلة في إستقرارية السلسلة الزمنية و التكامل المشترك ونموذج الإنحدار الذاتي.

❖ **نتائج الدراسة**

من خلال الدراسة النظرية للعلاقة بين التحرير المالي و النمو الإقتصادي تم التوصل إلى نتيجتين هامتين:

– وجود تيار يرجع النمو الإقتصادي للتحرير المالي، وهذا من خلال قيامهم بدراسة نظرية و تطبيقية وتم التوصل إلى وجود أثر إيجابي بينهما ؛

– وجود تيار معارض يقرون بعدم وجود علاقة بين التحرير المالي و النمو الإقتصادي من خلال قيامهم بمجموعة من الدراسات حول هذا الموضوع.

من خلال الدراسة التطبيقية لمعرفة أثر التحرير المالي و النمو الإقتصادي بإستخدام النماذج القياسية تم التوصل إلى:

– وجود علاقة سلبية بين النمو الإقتصادي و التحرير المالي مع إحتمال وجود علاقة إيجابية بينهما في الأمد البعيد؛

– عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات ،حيث أن كل من مؤشر النمو الإقتصادي و مؤشر سعر الفائدة ومؤشر تحرير التجارة الخارجية لا أحد منهم يأثر في الآخر.

❖ **إختبار الفرضيات:**

الفرضية الأولى: يمكن تطبيق التحرير المالي بإلتزام الحيطة و الحذر.

يمكن تطبيق سياسة التحرير المالي بإلتزام الحيطة و الحذر بالإضافة إلى التدرج في تطبيقه بحيث لابد من البدء بالتحرير المالي الداخلي تم الإنتقال إلى التحرير المالي الخارجي، وهذا ما يؤدي إلى صحة هذه الفرضية.

الفرضية الثانية: إن المنظومة المصرفية الجزائرية لا زالت خاضعة لسيطرة الحكومة.

بدأت المنظومة المصرفية الجزائرية مسار التحرير المالي وهذا بداية من 1990 لكن ليس بشكل مطلق فلازالت الدولة تتدخل في النشاط المصرفي الجزائري، وهذا ما يؤدي إلى صحة هذه الفرضية.

الفرضية الثالثة: للتحرير المالي أثر إيجابي على النمو الإقتصادي في الجزائر.

التحرير المالي لا يؤثر على النمو الإقتصادي ويتضح ذلك من خلال الدراسة السببية التي توضح عدم تأثير أي متغير من متغيرات الدراسة على الآخر وعلية يتم رفض هذه الفرضية.

❖ **التوصيات المقترحة:**

بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن أن نتقدم بالتوصيات التالية:

–إعادة تأطير العاملين و تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية من أجل تطوير الخدمات المقدمة و القدرة على المنافسة؛

–تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر ورفع القيود المفروضة عليه من أجل زيادة تدفق رؤوس الأموال، مع إنتقال التكنولوجيا و الخبرات الإدارية.

–يجب أن تتبع الجزائر كل العمليات الضرورية التي يجب أن تسبق عملية التحرير المالي، من تنمية القطاع المالي و تفعيل السيادة القانونية و محاربة الفساد.

-تشجيع التحرير التجاري بإعتباره شرط مسبق للتحرير المالي.

-تنويع الإقتصاد الوطني و تجنب الإعتماد الدائم على قطاع المحروقات.

❖ **آفاق الدراسة:**

على أساس موضوع دراستنا "التحرير المالي و أثره على النمو الإقتصادي" إرتأينا أن نقترح بعض المواضيع المكملة و المساعدة على فهم هذا الموضوع وهي:

-دراسة أثر تحرير أسعار الفائدة على النمو الإقتصادي في الجزائر .

-دراسة أثر تحديث الخدمة المصرفية على القدرة التنافسية للبنوك.

المراجع

بالغة العربية

الكتب

1-الطاهر لطرش ،إقتصاد نقدي و بنكي، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية ،2013.

2- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك دراسة في إستخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية ، الطبعة السادسة ،ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية –بن عكنون –الجزائر، 2007.

3-حسن كريم حمزة ،العولمة المالية و النمو الإقتصادي، الطبعة الأولى ،دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان ،الأردن،2011.

4-عاطف وليم أندراوس ،أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الإقتصادي و التجرير المالي و متطلبات تطورها، بدون طبعة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،مصر ،2007.

5-عبد الله غالم ،العولمة و الأنظمة المصرفية العربية ، الطبعة الأولى ،دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان ،الأردن ،2014.

6-عبد المطلب عبد الحميد ،النظرية الإقتصادية تحليل جزئي و كلي، بدون طبعة، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر ،2006.

7-علي جدوع الشرفات ،التنمية الإقتصادية في العالم العربي الواقع العوائق وسبل النهوض، بدون طبعة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان،الأردن،1997.

8-فائزة لعراف ، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم إنعكاسات العولمة (مع الإشارة إلى الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 2008)،بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية، مصر،2013.

9-محمد السريتي السيد ،علي عبد الوهاب نجا، النظرية الإقتصادية الكلية ، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

10-محمد شيخي ، طرق الإقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات، الطبعة الأولى ،دار الحامد للنشر و التوزيع ،الأردن ،عمان ، 2012.

11-محمد عبد العزيز عجمية ،إيمان عطية ناصف ،التنمية الإقتصادية دراسة نظرية و تطبيقية، بدون طبعة، الناشر قسم الإقتصاد كلية التجارة ،الإسكندرية، مصر،2002.

12-محمد عريفات حربي ،مقدمة في التنمية و التخطيط الإقتصاي مبادئ الإقتصاد التحليل الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن ،2006.

13-محمد مروان السمان ،وآخرون ،مبادئ التحليل الإقتصادي الجزئي و الكلي ،الطبعةالأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع،عمان،2009.

14-مدحت القريشي ،التنمية الأقتصادية ،نظريات وسياسات وموضوعات ، بدون طبعة، دار وائل للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن،2007.

15-منصوي الذين، تشجيع الإستثمار و أثره على التنمية الإقتصادية ، الطبعة الأولى، دار الزاية للنشر و التوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية،2012.

16-هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن ، 2005 .

المذكرات

1-التجاني بن سالم ،دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2014)،مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي للطور الثاني في ميدان العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، ، تخصص إقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2016- 2017.

2-إدريس عبدلي ،محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر بإستعمال تقنية نماذج الأشعة الإنحدار الذاتي ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارة و علوم التسير، فرع إقتصاد كمي، جامعة بن يوسف خدة،الجزائر،2006 -2007.

3-آسيا قاسيمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمة المصرفية و تحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد المالية و البنوك ،جامعة أحمد بوقرة ،بومرداس ،الجزائر ،2014-2015.

4-آمنة بن دحمان ،التطور المالي و النمو الإقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية بإستخدام بيانات البانل من 25 دولة خلال الفترة (1989-2014) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام ل.م.د، علوم الإقتصاد النقدي المالي ،تخصص مالية ،جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان -الجزائر ،2015-2016.

5-بعلي حسني مبارك، إمكانيات رفع كفاءة آداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الإقتصادية و المصرفية المعاصرة ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،كلية العلوم الإقتصادية و التجاريو وعلوم التسيير، فرع إدارة مالية ،جامعة منتوري، قسنطينة،الجزائر،2011-2012.

6-بلال بوبلوطة ، أثر تحرير سعر الفائدة على الإقتصاد الجزائري الفترة2000-2008، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر03، 2010-2011.

7-بن حاسين بن أعمر ،فعاليةا لأسواق المالية في الدول النامية – دراسة قياسية- ،أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص نقود ومالية،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان، الجزائر2012-2013.

8-ختف بن يو سف ،العلاقة بين سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية -حالة الجزائر-،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص إقتصاد قياسي مالي و بنكي ،جامعة أبي بكر بلقايد ،الجزائر ،2015-2016.

9-دنيا محمد عوض سليم صبرة ،أثر الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الإقتصادي الفلسطيني خلال (1996-2013)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في إقتصاد التنمية ،كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية ،غزة،2013- 2014.

10-ريان زير ،أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (2005-2014)،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية ،2014-2015.

11-زكية محلوس ،أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية ،مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر ،2008 -2009.

12-سلام عبد الرزاق ، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء و متطلبات الإصلاح، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2011-2012.

13-شادي جمال الغرباوي ،أثر رأس المال البشري على النمو الإقتصادي في فلسطين ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إقتصاديات التنمية ،كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية ،غزة ،2015-2016.

14-شافية بن عيسي ،آثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،تخصص نقود ومالية ،جامعة الجزائر03، 2010-2011.

15-شهيناز صياد ،الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للإقتصاد و التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران ،الجزائر ،2012-2013.

16-صدر الذين صواليلي ،النمو و التجارة الدولية في الدول النامية ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،فرع إقتصاد قياسي، جامعة الجزائر ،2005-2006.

17-عبد الرزاق بن هارون، إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية و أثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر القطاع الزراعي –حالة التمور الجزائرية –،مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات ماستر أكاديمي ،علوم إقتصادية علوم التسيير وعلوم تجارية ،تخصص إقتصاد وتسيير بترولي ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ،2012-2013.

18-عبد الله يسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية-دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية دولية ،جامعة وهران،الجزائر،2013-2014.

19-على بطاهر ،إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

20-فتيحة بناني ،السياسة النقدية و النمو الإقتصادي دراسة نظرية ،شهادة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، تخصص إ قتصاديات المالية و البنوك ،جامعة محمد بوقرة ،بومرداس ،الجزائر،2008-2009.

21-قندوسي طاوش، تأثير النفقات العمومية على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر(2012/1970)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،الجزائر،2013-2014.

22-كريم بوخدع ،أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص نقود مالية، جامعة دالي براهيم، الجزائر،2009-2010.

23-كريمة قويدري، الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، لمسان، الجزائر،2010-2011.

24-لزهر ساحلي ، عولمة النشاط المصرفي و إعادة تأهيل المنظومة المصرفية – حالة الجزائر – ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة باجي مختار ،عنابة ،الجزائر ،2015-2016.

25-محمد بن بوزيد ، شكري سيدي محمد ،التحرير المالي و أثره على النمو الإقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، ،الجزائر بدون سنة.

26- محمد زكاري ،دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير ،تخصص إقتصاد كمي، جامعة أحمد بوقرة ،بومرداس ، الجزائر،2013-2014.

27-محمد زكريا بن معزوز ،إشكالية التحرير المالي و النمو الإقتصادي في البلدان النامية حالة الإقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار، الجزائر، 2014 -2015.

28-محمد موساوي ،الإستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الإقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)، قدمت هذه الرسالة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ،الجزائر 2014 -2015.

29-محي الدين حمداني ،حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ،قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر،2008 -2009.

30-مراد بوسعدية ،علاوة محمد لحسن ،تحرير تجارة الخدمات المالية في التجارة الدولية ودوره في تعزيز التنافسية التجارية الدولية -دراسة مقارنة بين الإمارات و الجزائر للفترة (2004-2014) ،مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،الجزائر ،2015-2016.

31-ميلود وعيل ،المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر مصر السعودية -دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية،,كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر 03، 2013-2014.

32-هشام بورمة ، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الإندماج في العولمة المالية ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، منشورة ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،مدرسة الدكتوراه ،"إقتصاد - ماناجمنت "،جامعة 20أوت 1955،سكيكدة ،الجزائر،2008-2009.

33-وفاء شهبون ،التحرير المالي و أثره على النمو الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،تخصص إقتصاد نقدي و مالي ،جامعة أبي بكر بلقليد، الجزائر ،2015-2016.

المجلات

1-أبو بكر خوالد ،تقييم إصلاح قانون النقد و القرض الجزائري و أبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية و القانونية، ألمانيا، برلين ،المجلد2، العدد2، 7فيفري2018.

2- أبودرة يوسف على أحمد ،عادل موسى يونس ،إستخدام السلاسل الزمنية للتنبؤ بإنتاجية الصمغ العربي في سوق محاصيل الأبيض للفترة (1960-2012)،مجلة البحث العلمي للعلوم و الآداب، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجي، العدد الخامس عشر، بدون سنة.

3-أحمد عبد الكريم بو غزالة ،التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الإنفتاح و التحرير المالي خلال الفترة 1990-2013، مجلة أداء المؤسسة الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ،الجزائر ،العدد08 ،2015.

4- أحمد غربي ، صحراوي جميلة، التحرير المالي و أثره في حساب رأس المال دراسة حالة الجزائر للفترة 1992-2013، مجلة علوم الإقتصاد و التسيير و التجارة ،العدد30، 2014.

5-بلقاسم بن علال ،دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية (دراسة قياسية لحالة النظام المالي و المصرفي الجزائري 1990-2011) ،مجلة البحوث الإقتصادية و المالية، المركز الجامعي البيض، الجزائر ،العدد الثاني، ديسمبر 2014.

6-حكيمة بن علي ،أثر التضخم على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لفترة (1990-2012)، مجلة الإقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1الحاج لخضر، العدد13، ديسمبر 2017.

7-حمزة مرادسي ،النمو الإقتصادي بين المقارنات النظرية ،نمو وواقع الإقتصاد الجزائري دراسة قياسية بإستخدام نموذج VECM للفترة 1969-2016،مجلة الإقتصاد الصناعي ، جامعة باتنة1الحاج لخضر، العدد13، ديسمبر 2017.

8-علي بطاهر ،سياسة التحرير و الإصلاح الإقتصادي في الجزائر ،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف ،الجزائر ،العدد الأول، بدون سنة.

9-محمد زكريا بن معزو ، كمال حمانة، ،قياس العلاقة بين التحرير المالي و النمو الإقتصادي في الجزائر بإستخدام مؤشر(KAOPEN) دراسة قياسية (1970-2010) ،مجلة الباحث، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر ،العدد13، 2013.

10-نبيلة بلغنامي ، سحنون جمال الدين، التحرير المالي و إنعكاسه على تقنيات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد17، السداسي الثاني2017

11-ياسين الطيب ،النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية ،مجلة الباحث، الجامعة الجزائرية، العدد 03، 2003.

الملتقيات و المؤتمرات

1-صليحة بن طلحة ، بوعلام معوشي ،دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، ملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية الواقعة و التحديات، جامعة الجزائر، جامعة لمدية، بدون سنة.

2-عبد الحميد بوخاري، على بن ساحة، التحرير المالي و كفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية، الطبعة الثانية نمو المؤسسات و الإقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي ،جامعة ورقلة ،22-23 نوفمبر،2011

3-عبد الغني حريري ،دور التحرير المالي في الأزمات و التعثر المصرفي، الملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرات عباس ،سطيف، الجزائر، 20-21أكتوبر 2009.

4-كريمة ريحي ، زكية بركان ،وضع ديناميكية جديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في تنمية (مراقبة ميزانية الجماعات المحلية)،دراسة مقدمة للملتقى الدولي حول تسيير و تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحويلات ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، بدن سنة.

5-محمد أمين بربري ، محمد طرشي ، التحرير المالي و المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر، المؤتمر العالمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر ، 11-12 مارس2008.

6- محمد بن بوزيان ،غربي ناصر صلاح الدين ،أثر تحرير أسعار الفائدة على حجم الإدخار دراسة قياسية لحالة الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجا،الجزائر،05-06 ماي 2009.

الدراسات و البحوث

1-عبد اللطيف ،محمد زرقون، أثر التحرير المالي على القطاع المالي غير الرسمي –دراسة حالة الدول النامية- آفاق علمية، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة الجزائر، العدد التاسع، جوان2014.

2-عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية و التخطيط الإقتصادي ،نظريات النمو و التنمية الإقتصادية ،الجزء الثالث، قسم الإقتصاد، كلية الإقتصاد، جامعة الملك عبد لعزيز ،جدة،2017.

3-فريد بختي ، السلاسل الزمنية بإستعمال حزمةEviews7 ، محاضرات وتطبيقات على الحاسوب، العلوم الإقتصادية ،التجارية ،وعلوم التسيير، الإقتصاد الكمي و الإحضاء التطبيقي، جامعة العقيد أكلي مجند أو الحاجب البويرة ،2014-2015.

4-كامل كاظم علاوة ،محمد غالي راهي ،تحليل قياس العلاقة بين التوسع المالي و التغيرات الإقتصادية في العراق للمدة 1984-2010،جامعة الكوفة، كلية الإدارة و الإقتصادية ،-العدد التاسع و العشرون ،السنة التاسعة.

5-وصاف عتيقة ،دور التحرير المالي في عالمية الأزمة المالية الحالية (حالة الدول العربية)،أبحاث إقتصادية و إدارية، جامعة بسكرة، الجزائر ،العدد14، 2013.

بالغة الفرنسية

1-Régie Bourbonnais, «Econome trie», Dunod 4ème édition, Paris, 2003.

المواقع الإلكترونية

جلال الخشيب، النمو الإقتصادي مفاهيم و نظريات، شبكة الألوكة **www.alukah.net**،

الموقع الإلكتروني للبنك الدولي **www.albankaldawli.org**

الموقع الإلكترونية لبنك الجزائر **www.bank-of-algeria.dz**

الملاحق

الملحق رقم(1):تطور متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (1-1):تطور الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

الوحدة :مليار دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
GDP	62.05	45.72	48.00	49.95	42.54	41.76	46.94	48.18	48.19
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
GDP	48.64	54.79	54.74	56.76	67.86	85.33	103.20	117.03	134.98
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
GDP	171.00	137.21	161.21	200.2	209.06	209.75	213.81	165.87	159.05

المصدر :الموقع الإلكتروني للبنك الدولي.

جدول رقم (1-2):تطور تحرير التحارة الخارجية خلال الفترة من 1990-2016.

الوحدة :مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	الواردات	الناتج المحلي الحقيقي	تحرير التجارة الخارجية
1990	12.88	-9.77	62.05	5.012
1991	12.44	-7.77	45.72	10.214
1992	11.51	-8.30	48.00	6.687
1993	10.41	-7.99	49.95	4.845
1994	8.89	-9.15	42.54	-0.400
1995	10.26	10.10	41.76	48.755
1996	13.22	-9.09	46.94	8.798
1997	13.82	-8.13	48.18	11.810
1998	10.14	-8.63	48.19	3.756
1999	12.32	-8.96	48.64	6.908
2000	21.65	-9.35	54.79	22.450
2001	19.09	-9.45	54.74	17.556

2002	18.71	12.01	56.76	54.123
2003	24.46	13.32	67.86	55.673
2004	32.22	17.95	85.33	58.795
2005	46.33	19.86	103.20	64.138
2006	54.74	20.68	117.03	64.445
2007	60.56	26.35	134.98	64.410
2008	78.59	37.99	1710.00	68.175
2009	45.19	37.40	137.21	60.192
2010	57.09	38.89	161.21	59.537
2011	82.89	-32.89	200.02	24.998
2012	64.71	-46.93	209.06	11.867
2013	64.71	-51.57	209.75	6.264
2014	59.99	-59.67	213.81	0.150
2015	34.57	-52.65	165.87	-10.900
2016	29.31	-49.44	159.05	-12.656

المصدر :الموقع الإلكتروني للبنك الدولي و الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر.

جدول رقم (1-3):تطورات أسعار الفائدة الحقيقية خلال الفترة من 1990-2016.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
IN%	-10	-13.2	-13.2	-13.2	-10.13	-7.90	-4.05	8.14	15.10
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
IN%	-0.10	-11.72	11.74	7.19	-0.19	3.78	-6.99	-2.30	1.51
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
IN%	-6.71	21.57	-6.99	-8.31	0.48	5.34	8.31	15.60	7.05

المصدر:الموقع الإلكتروني للبنك الدولي.

الملحق 2:إختبار ديكي –فولر الموسع (ADF)

الجدول2–1تقديرالنموذج1 السلسلة GDP عند المستوى.

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.588684	0.8568
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 19:16
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.034786	0.059092	-0.588684	0.5616
C	7.242296	6.974223	1.038438	0.3094

R-squared	0.014234	Mean dependent var	3.730769
Adjusted R-squared	-0.026840	S.D. dependent var	18.18335
S.E. of regression	18.42575	Akaike info criterion	8.739179
Sum squared resid	8148.201	Schwarz criterion	8.835956
Log likelihood	-111.6093	Hannan-Quinn criter.	8.767047
F-statistic	0.346549	Durbin-Watson stat	1.763408
Prob(F-statistic)	0.561573		

الجدول2-2تقديرالنموذج 2للسلسلةGDP عند المستوى.

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.062845	0.5413
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 19:19
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.264662	0.128299	-2.062845	0.0506
C	2.352248	7.024626	0.334857	0.7408
@TREND("1990")	2.081111	1.046107	1.989386	0.0587

R-squared	0.158954	Mean dependent var	3.730769
Adjusted R-squared	0.085820	S.D. dependent var	18.18335
S.E. of regression	17.38560	Akaike info criterion	8.657329
Sum squared resid	6951.962	Schwarz criterion	8.802494
Log likelihood	-109.5453	Hannan-Quinn criter.	8.699131
F-statistic	2.173457	Durbin-Watson stat	1.645814
Prob(F-statistic)	0.136592		

الجدول 2-3 تقدير النموذج3 للسلسلةGDP عند المستوى

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.577113	0.8345
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 19:22
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.017697	0.030665	0.577113	0.5690

R-squared	-0.030058	Mean dependent var	3.730769
Adjusted R-squared	-0.030058	S.D. dependent var	18.18335
S.E. of regression	18.45460	Akaike info criterion	8.706207
Sum squared resid	8514.310	Schwarz criterion	8.754596
Log likelihood	-112.1807	Hannan-Quinn criter.	8.720141
Durbin-Watson stat	1.779781		

الجدول2-4 تقدير النموذج1 للسلسلةGDP عند الفرق الأول.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.563576	0.0014
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 19:23
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.931448	0.204105	-4.563576	0.0001
C	4.248518	3.781448	1.123516	0.2728

R-squared	0.475200	Mean dependent var	0.380400
Adjusted R-squared	0.452383	S.D. dependent var	24.89980
S.E. of regression	18.42614	Akaike info criterion	8.742037
Sum squared resid	7809.025	Schwarz criterion	8.839547
Log likelihood	-107.2755	Hannan-Quinn criter.	8.769082
F-statistic	20.82623	Durbin-Watson stat	1.991192
Prob(F-statistic)	0.000138		

الجدول2-5 تقدير النموذج2 للسلسلةGDP عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.427859	0.0089
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 19:25
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.928776	0.209757	-4.427859	0.0002
C	5.138591	8.226774	0.624618	0.5386
@TREND("1990")	-0.064369	0.525202	-0.122561	0.9036

R-squared	0.475558	Mean dependent var	0.380400
Adjusted R-squared	0.427882	S.D. dependent var	24.89980
S.E. of regression	18.83384	Akaike info criterion	8.821354
Sum squared resid	7803.697	Schwarz criterion	8.967619
Log likelihood	-107.2669	Hannan-Quinn criter.	8.861922
F-statistic	9.974680	Durbin-Watson stat	1.997828
Prob(F-statistic)	0.000825		

الجدول2-6 تقدير النموذج3 للسلسلةGDP عند الفرق الأول.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.400339	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 19:26
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.880047	0.199995	-4.400339	0.0002

R-squared	0.446398	Mean dependent var	0.380400
Adjusted R-squared	0.446398	S.D. dependent var	24.89980
S.E. of regression	18.52656	Akaike info criterion	8.715466
Sum squared resid	8237.601	Schwarz criterion	8.764221
Log likelihood	-107.9433	Hannan-Quinn criter.	8.728988
Durbin-Watson stat	1.989584		

الجدول2-7تقديرالنموذج1 السلسلة trade عند المستوى

Null Hypothesis: TRADE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.395612	0.5688
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TRADE)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 19:34
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TRADE(-1)	-0.176549	0.126503	-1.395612	0.1756
C	4.265569	4.855663	0.878473	0.3884

R-squared	0.075064	Mean dependent var	-0.679557
Adjusted R-squared	0.036525	S.D. dependent var	17.24649
S.E. of regression	16.92860	Akaike info criterion	8.569690
Sum squared resid	6877.861	Schwarz criterion	8.666466
Log likelihood	-109.4060	Hannan-Quinn criter.	8.597558
F-statistic	1.947732	Durbin-Watson stat	2.261711
Prob(F-statistic)	0.175611		

الجدول2–8تقديرالنموذج2 السلسلة trade عند المستوى .

Null Hypothesis: TRADE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.101914	0.9094
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TRADE)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 19:36
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TRADE(-1)	-0.144751	0.131363	-1.101914	0.2819
C	9.156484	7.160023	1.278834	0.2137
@TREND("1990")	-0.428265	0.459670	-0.931677	0.3612

R-squared	0.108701	Mean dependent var	-0.679557
Adjusted R-squared	0.031197	S.D. dependent var	17.24649
S.E. of regression	16.97534	Akaike info criterion	8.609567
Sum squared resid	6627.730	Schwarz criterion	8.754732
Log likelihood	-108.9244	Hannan-Quinn criter.	8.651370
F-statistic	1.402522	Durbin-Watson stat	2.424508
Prob(F-statistic)	0.266236		

الجدول2-9تقديرالنموذج3 السلسلة **trade** عند المستوى .

Null Hypothesis: TRADE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.108665	0.2357
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TRADE)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 19:45
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TRADE(-1)	-0.095454	0.086098	-1.108665	0.2781

R-squared	0.045323	Mean dependent var	-0.679557
Adjusted R-squared	0.045323	S.D. dependent var	17.24649
S.E. of regression	16.85113	Akaike info criterion	8.524415
Sum squared resid	7099.017	Schwarz criterion	8.572804
Log likelihood	-109.8174	Hannan-Quinn criter.	8.538349
Durbin-Watson stat	2.381031		

. الجدول2-10تقديرالنموذج1 السلسلة **trade** عند الفرق الأول.

Null Hypothesis: D(TRADE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.233727	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TRADE,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 19:41
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TRADE(-1))	-1.254035	0.201169	-6.233727	0.0000
C	-1.076520	3.471546	-0.310098	0.7593

R-squared	0.628189	Mean dependent var	-0.278342
Adjusted R-squared	0.612023	S.D. dependent var	27.84802
S.E. of regression	17.34592	Akaike info criterion	8.621210
Sum squared resid	6920.262	Schwarz criterion	8.718720
Log likelihood	-105.7651	Hannan-Quinn criter.	8.648255
F-statistic	38.85935	Durbin-Watson stat	1.901005
Prob(F-statistic)	0.000002		

. الجدول2-11تقديرالنموذج2 السلسلة **trade** عند الفرق الأول.

Null Hypothesis: D(TRADE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.650857	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TRADE,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 19:50
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TRADE(-1))	-1.338534	0.201257	-6.650857	0.0000
C	9.798204	7.497422	1.306876	0.2048
@TREND("1990")	-0.780608	0.481300	-1.621874	0.1191

R-squared	0.667897	Mean dependent var	-0.278342
Adjusted R-squared	0.637706	S.D. dependent var	27.84802
S.E. of regression	16.76196	Akaike info criterion	8.588268
Sum squared resid	6181.194	Schwarz criterion	8.734533
Log likelihood	-104.3533	Hannan-Quinn criter.	8.628836
F-statistic	22.12229	Durbin-Watson stat	1.925819
Prob(F-statistic)	0.000005		

. الجدول2-12تقديرالنموذج3 السلسلة **trade** عند الفرق الأول.

Null Hypothesis: D(TRADE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.347191	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TRADE,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 19:51
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TRADE(-1))	-1.251734	0.197211	-6.347191	0.0000

R-squared	0.626634	Mean dependent var	-0.278342
Adjusted R-squared	0.626634	S.D. dependent var	27.84802
S.E. of regression	17.01616	Akaike info criterion	8.545382
Sum squared resid	6949.195	Schwarz criterion	8.594137
Log likelihood	-105.8173	Hannan-Quinn criter.	8.558905
Durbin-Watson stat	1.898562		

. الجدول2-13تقديرالنموذج1 السلسلة IN عند المستوى.

Null Hypothesis: IN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.671075	0.0010
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IN)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 19:54
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IN(-1)	-0.936950	0.200586	-4.671075	0.0001
C	1.022261	1.953258	0.523362	0.6055

R-squared	0.476199	Mean dependent var	0.655769
Adjusted R-squared	0.454374	S.D. dependent var	13.47250
S.E. of regression	9.951661	Akaike info criterion	7.507159
Sum squared resid	2376.853	Schwarz criterion	7.603936
Log likelihood	-95.59307	Hannan-Quinn criter.	7.535028
F-statistic	21.81894	Durbin-Watson stat	2.019721
Prob(F-statistic)	0.000096		

الجدول2-14تقديرالنموذج2 السلسلة IN عند المستوى.

Null Hypothesis: IN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.125921	0.0017
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IN)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 19:55
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IN(-1)	-1.060774	0.206943	-5.125921	0.0000
C	-5.018883	4.058796	-1.236545	0.2287
@TREND("1990")	0.451080	0.268472	1.680174	0.1065

R-squared	0.533461	Mean dependent var	0.655769
Adjusted R-squared	0.492893	S.D. dependent var	13.47250
S.E. of regression	9.593961	Akaike info criterion	7.468312
Sum squared resid	2117.014	Schwarz criterion	7.613477
Log likelihood	-94.08805	Hannan-Quinn criter.	7.510114
F-statistic	13.14962	Durbin-Watson stat	2.033648
Prob(F-statistic)	0.000156		

الجدول2-15تقديرالنموذج3 السلسلة IN عند المستوى.

Null Hypothesis: IN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.722898	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IN)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 19:56
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IN(-1)	-0.932733	0.197492	-4.722898	0.0001

R-squared	0.470221	Mean dependent var	0.655769
Adjusted R-squared	0.470221	S.D. dependent var	13.47250
S.E. of regression	9.806080	Akaike info criterion	7.441585
Sum squared resid	2403.980	Schwarz criterion	7.489973
Log likelihood	-95.74060	Hannan-Quinn criter.	7.455519
Durbin-Watson stat	2.004745		

الجدول2-16تقديرالنموذج1 السلسلة IN عند الفرق الأول.

Null Hypothesis: D(IN) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.033138	0.0006
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IN,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 19:58
Sample (adjusted): 1995 2016
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IN(-1))	-3.635167	0.722247	-5.033138	0.0001
D(IN(-1),2)	1.831332	0.579977	3.157596	0.0057
D(IN(-2),2)	1.012294	0.388030	2.608804	0.0183
D(IN(-3),2)	0.427010	0.193817	2.203167	0.0417
C	2.366042	2.158021	1.096394	0.2882

R-squared	0.829168	Mean dependent var	0.671818
Adjusted R-squared	0.788973	S.D. dependent var	21.48801
S.E. of regression	9.871100	Akaike info criterion	7.613816
Sum squared resid	1656.457	Schwarz criterion	7.861780
Log likelihood	-78.75198	Hannan-Quinn criter.	7.672229
F-statistic	20.62828	Durbin-Watson stat	2.137583
Prob(F-statistic)	0.000002		

الجدول2-17تقديرالنموذج2 السلسلة IN عند الفرق الأول.

Null Hypothesis: D(IN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.882781	0.0040
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IN,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 19:59
Sample (adjusted): 1995 2016
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IN(-1))	-3.635133	0.744480	-4.882781	0.0002
D(IN(-1),2)	1.831044	0.598495	3.059416	0.0075
D(IN(-2),2)	1.012031	0.400805	2.524997	0.0225
D(IN(-3),2)	0.426859	0.200334	2.130733	0.0490
C	2.311202	5.840626	0.395711	0.6975
@TREND("1990")	0.003528	0.347382	0.010155	0.9920

R-squared	0.829169	Mean dependent var	0.671818
Adjusted R-squared	0.775785	S.D. dependent var	21.48801
S.E. of regression	10.17486	Akaike info criterion	7.704719
Sum squared resid	1656.446	Schwarz criterion	8.002276
Log likelihood	-78.75191	Hannan-Quinn criter.	7.774814
F-statistic	15.53200	Durbin-Watson stat	2.137029
Prob(F-statistic)	0.000012		

الجدول2-18تقديرالنموذج3 السلسلة IN عند الفرق الأول.

Null Hypothesis: D(IN) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.884927	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IN,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 20:00
Sample (adjusted): 1995 2016
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IN(-1))	-3.463183	0.708953	-4.884927	0.0001
D(IN(-1),2)	1.691860	0.569021	2.973280	0.0081
D(IN(-2),2)	0.926187	0.382126	2.423773	0.0261
D(IN(-3),2)	0.393063	0.192398	2.042964	0.0560

R-squared	0.817089	Mean dependent var	0.671818
Adjusted R-squared	0.786603	S.D. dependent var	21.48801
S.E. of regression	9.926356	Akaike info criterion	7.591230
Sum squared resid	1773.586	Schwarz criterion	7.789601
Log likelihood	-79.50353	Hannan-Quinn criter.	7.637960
Durbin-Watson stat	2.051823		

الملحق (03):إختبار إستقرارية البواقي

الجدول(3–1): إختبار إستقرارية البواقي للنموذج1 في المستوى.

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.530494	0.8697
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	323.3338
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	323.3338

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 13:08
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.031996	0.060313	-0.530494	0.6006
C	3.743374	3.673182	1.019109	0.3183

R-squared	0.011590	Mean dependent var	3.818447
Adjusted R-squared	-0.029594	S.D. dependent var	18.44479
S.E. of regression	18.71572	Akaike info criterion	8.770408
Sum squared resid	8406.678	Schwarz criterion	8.867185
Log likelihood	-112.0153	Hannan-Quinn criter.	8.798277
F-statistic	0.281424	Durbin-Watson stat	1.741010
Prob(F-statistic)	0.600644		

الجدول(3-2): إختبار إستقرارية البواقي للنموذج2 في المستوى

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.146743	0.4975
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 13:14
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.265931	0.123876	-2.146743	0.0426
C	-25.58036	14.24792	-1.795375	0.0857
@TREND("1990")	2.131470	1.005158	2.120533	0.0450

R-squared	0.173229	Mean dependent var	3.818447
Adjusted R-squared	0.101336	S.D. dependent var	18.44479
S.E. of regression	17.48527	Akaike info criterion	8.668761
Sum squared resid	7031.894	Schwarz criterion	8.813926
Log likelihood	-109.6939	Hannan-Quinn criter.	8.710563
F-statistic	2.409543	Durbin-Watson stat	1.650657
Prob(F-statistic)	0.112183		

الجدول(3-3): إختبار إستقرارية البواقي للنموذج3في المستوى

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.569740	0.4607
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 13:14
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.034364	0.060315	-0.569740	0.5739

R-squared	-0.031183	Mean dependent var	3.818447
Adjusted R-squared	-0.031183	S.D. dependent var	18.44479
S.E. of regression	18.73016	Akaike info criterion	8.735849
Sum squared resid	8770.472	Schwarz criterion	8.784238
Log likelihood	-112.5660	Hannan-Quinn criter.	8.749784
Durbin-Watson stat	1.664804		

الجدول(3–4): إختبار إستقرارية البواقي للنموذج1 في الفرق الأول.

Null Hypothesis: D(RESID01) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.521639	0.0015
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01,2)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 13:15
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RESID01(-1))	-0.920605	0.203600	-4.521639	0.0002
C	4.315001	3.828732	1.127005	0.2714

R-squared	0.470598	Mean dependent var	0.416312
Adjusted R-squared	0.447580	S.D. dependent var	25.09509
S.E. of regression	18.65191	Akaike info criterion	8.766392
Sum squared resid	8001.555	Schwarz criterion	8.863903
Log likelihood	-107.5799	Hannan-Quinn criter.	8.793438
F-statistic	20.44522	Durbin-Watson stat	1.983554
Prob(F-statistic)	0.000153		

الجدول(3–5): إختبار إستقرارية البواقي للنموذج2 في الفرق الأول.

Null Hypothesis: D(RESID01) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.382655	0.0098
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01,2)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 13:15
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RESID01(-1))	-0.920650	0.210067	-4.382655	0.0002
C	4.303249	8.330449	0.516569	0.6106
@TREND("1990")	0.000853	0.533742	0.001598	0.9987

R-squared	0.470598	Mean dependent var	0.416312
Adjusted R-squared	0.422470	S.D. dependent var	25.09509
S.E. of regression	19.07110	Akaike info criterion	8.846392
Sum squared resid	8001.554	Schwarz criterion	8.992657
Log likelihood	-107.5799	Hannan-Quinn criter.	8.886960
F-statistic	9.778153	Durbin-Watson stat	1.983469
Prob(F-statistic)	0.000915		

الجدول(3–6):

إختبار إستقرارية

البواقي للنموذج3 في الفرق الأول.

Null Hypothesis: D(RESID01) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.355912	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01,2)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 13:16
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RESID01(-1))	-0.868931	0.199483	-4.355912	0.0002

R-squared	0.441362	Mean dependent var	0.416312
Adjusted R-squared	0.441362	S.D. dependent var	25.09509
S.E. of regression	18.75659	Akaike info criterion	8.740145
Sum squared resid	8443.429	Schwarz criterion	8.788900
Log likelihood	-108.2518	Hannan-Quinn criter.	8.753668
Durbin-Watson stat	1.978655		

الملحق(04):درجة تأخير النموذ

الجدول رقم(4-1): درجة التأخير حسب معيار المعلومات

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DGDP DTRADE IN
Exogenous variables: C
Date: 05/30/18 Time: 12:49
Sample: 1990 2016
Included observations: 21

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-243.9715	NA*	3294235.*	23.52110	23.67032*	23.55348
1	-240.3835	5.809173	5592995.	24.03653	24.63340	24.16606
2	-236.2391	5.525863	9480761.	24.49896	25.54349	24.72565
3	-231.4586	5.008127	16824137	24.90082	26.39300	25.22466
4	-219.5213	9.095129	18511731	24.62108	26.56090	25.04207
5	-185.5872	16.15911	3858448.	22.24640*	24.63388	22.76454*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق(05): التقدير بإستخدام نموذج VAR .

الجدول رقم(5-1):نتائج التقدير بإستخدام نموذج VAR .

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/31/18 Time: 23:46
Sample (adjusted): 1996 2016
Included observations: 21 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DGDP	DTRADE	IN
DGDP(-1)	-0.586757	0.241269	0.310610
	(0.68488)	(0.32024)	(0.24919)
	[-0.85672]	[0.75339]	[1.24647]
DGDP(-2)	-0.282406	0.240045	-0.005937
	(0.73418)	(0.34329)	(0.26713)
	[-0.38466]	[0.69925]	[-0.02223]
DGDP(-3)	0.432039	-0.305508	0.068079
	(0.64814)	(0.30306)	(0.23582)
	[0.66658]	[-1.00807]	[0.28869]
DGDP(-4)	0.411460	-0.302790	-0.391116
	(0.72481)	(0.33891)	(0.26372)
	[0.56768]	[-0.89342]	[-1.48309]
DGDP(-5)	-0.262327	-0.165277	0.181857
	(0.66105)	(0.30910)	(0.24052)
	[-0.39683]	[-0.53471]	[0.75610]
DTRADE(-1)	-0.236429	0.015117	-0.074336
	(0.46092)	(0.21552)	(0.16770)
	[-0.51295]	[0.07014]	[-0.44326]
DTRADE(-2)	-0.116993	0.372405	0.180951
	(0.46542)	(0.21763)	(0.16934)
	[-0.25137]	[1.71122]	[1.06856]
DTRADE(-3)	0.559027	-0.119712	-0.101428
	(0.46220)	(0.21612)	(0.16817)
	[1.20950]	[-0.55392]	[-0.60314]
DTRADE(-4)	0.785421	-0.255387	-0.329278
	(0.51672)	(0.24161)	(0.18801)
	[1.52001]	[-1.05702]	[-1.75143]
DTRADE(-5)	0.447099	0.098934	-0.362502
	(0.52453)	(0.24526)	(0.19085)
	[0.85239]	[0.40338]	[-1.89945]
IN(-1)	-0.551725	1.303980	0.214496
	(1.32085)	(0.61761)	(0.48058)
	[-0.41770]	[2.11132]	[0.44632]
IN(-2)	0.160078	0.536749	-0.366393

	(1.04487)	(0.48857)	(0.38017)
	[0.15320]	[1.09861]	[-0.96376]
IN(-3)	0.768907	0.310718	-0.133762
	(1.12237)	(0.52481)	(0.40837)
	[0.68507]	[0.59206]	[-0.32755]
IN(-4)	0.979845	0.793946	-0.721027
	(1.05870)	(0.49503)	(0.38520)
	[0.92552]	[1.60382]	[-1.87182]
IN(-5)	0.034510	0.678926	0.339713
	(0.90787)	(0.42451)	(0.33033)
	[0.03801]	[1.59931]	[1.02842]
C	5.810882	-3.743082	3.006781
	(10.7492)	(5.02619)	(3.91104)
	[0.54059]	[-0.74472]	[0.76879]
R-squared	0.550490	0.842949	0.709387
Adj. R-squared	-0.798039	0.371796	-0.162452
Sum sq. resids	3434.911	751.0015	454.7231
S.E. equation	26.21035	12.25562	9.536489
F-statistic	0.408215	1.789121	0.813667
Log likelihood	-83.31856	-67.35500	-62.08695
Akaike AIC	9.458911	7.938572	7.436853
Schwarz SC	10.25474	8.734398	8.232679
Mean dependent	5.585238	-2.924342	2.783333
S.D. dependent	19.54669	15.46270	8.845063

Determinant resid covariance (dof adj.)	705448.5
Determinant resid covariance	9521.765
Log likelihood	-185.5872
Akaike information criterion	22.24640
Schwarz criterion	24.63388

المعادلة:

DGDP = − 0.586757025281*DGDP(−1) − 0.282405814556*DGDP(−2) + 0.432039188845*DGDP(−3) + 0.41145983548*DGDP(−4) − 0.262327198677*DGDP(−5) − 0.236429383606*DTRADE(−1) − 0.116992511699*DTRADE(−2) + 0.559027326298*DTRADE(−3) + 0.785421404479*DTRADE(−4) + 0.447098858908*DTRADE(−5) − 0.551725078408*IN(−1) + 0.160077847942*IN(−2) + 0.768907012063*IN(−3) + 0.979845134371*IN(−4) + 0.0345096965541*IN(−5) + 5.81088182571

الملحق(06):إختبار السببية

الجدول رقم(6-1):نتائج إختبار السببية.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/30/18 Time: 14:07
Sample: 1990 2016
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DTRADE does not Granger Cause DGDP	24	0.20693	0.8149
DGDP does not Granger Cause DTRADE		1.08997	0.3563
IN does not Granger Cause DGDP	24	0.08471	0.9191
DGDP does not Granger Cause IN		0.00811	0.9919
IN does not Granger Cause DTRADE	24	0.41550	0.6659
DTRADE does not Granger Cause IN		0.20509	0.8164